جماعة الإخوان المسلمين (الإرهابية)

كي لا ننسى!

دكتور علي السلمي

2022

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الموضوعات

الفصل	الموضوع	الصفحة
1	مصر بين ثورتين وسنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر	3
2	جماعة الإخوان المسلمين وثورة 25 يناير 2011	16
3	محمد مرسي رئيسا للجمهورية	38
4	ماذا فعل الإخوان بمصر؟	41
5	تسريبات صوتية ومصورة لرموز الجماعة	103
6	التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين	113
7	هل لجماعة الإخوان مستقبل في مصر؟	130
	خاتمة	159

الفصل الأول

مصر بين ثورتين

سنوات حكم مبارك

وإرهاصات الثورة عليه

مصر التي حكمها مبارك ثلاثين عاما !

التعريف بالرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وعهده[1]

الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الرئيس السابق لجمهورية مصر العربية من مواليد 4 مايو 1928، وهو الرئيس الرابع بعد محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات. أنهى مبارك مرحلة تعليمه الثانوي بمدرسة المساعي بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير 1949 . وقد تخرج برتبة ملازم ثان، والتحق ضابطا بسلاح المشاة، وحين أعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة لها، من خريجي الكلية الحربية، تقدم مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطا آخرين.

تولى مبارك الحكم في 14 أكتوبر 1981، بعد واقعة اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، حتى أجبر على التخلي عن منصبه في 11 فبراير 2011، استجابة لضغوط شعبية هائلة بدأت في الخامس والعشرين من يناير للعام نفسه.

في الخامس من أكتوبر 1987 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية، وفي 1993 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة، ثم في 26 سبتمبر 1999 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً

[1] http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/mubarak

للجمهورية لفترة رئاسية رابعة وتم انتخابه لفترة جديدة عام 2005 في أول انتخابات تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.

تعتبر فترة حكم مبارك رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية، بعد الرئيس الليبي معمر القذافي والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبد الله صالح. كما أنها الفترة الأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد علي باشا .

في فترة حكمه التي استمرت ثلاثين عاما تقلد مبارك الحكم كرئيس للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة ورئيسًا الحزب الوطني، ورئيس للمجلس الأعلى للقضاة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة.

وفي ديسمبر 2006 قام مبارك بإحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد، ذلك القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8 مايو 2007 برئاسة المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة برفض تنفيذه، فطعن عليها الرئيس وقضت محكمة فحص الطعون بتأييد القرار . وقد تخلى مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية في الحادي عشر من فبراير 2011، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد .

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

سنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر الجزء الأول – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

أحداث ثورة 25 يناير 2011 حتى انتخاب محمد مرسي لرئاسة الجمهورية في 30 يونيو 2012

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر بين ثورتين – الجزء الثاني – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

منذ تخلي الرئيس الأسبق [مبارك] عن منصبه وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، بدأت فترة انتقالية استمرت من 11 فبراير 2011 إلى أن بلغت نهايتها في 30 يونيو 2012 بتسليم السلطة إلى رئيس الجمهورية المنتخب.

وخلال تلك الفترة وقعت أحداث وتصاعدت مشكلات كان لها آثار على مسيرة ثورة 25 يناير، كما تمت انتخابات لمجلسي الشعب والشورى ثم انتخاب رئيس الجمهورية. وكان الأمل في أن تحقق ثورة 25 يناير

أهدافها وتستشرف أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المضي قدما نحو مستقبل ينعم فيه المصريون بنتائج التنمية المستدامة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.

ولكن سرعان ما تطورت الأمور بعد سيطرة جماعة الإخوان وحلفائها من الجماعات السلفية على مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2011/2012، وانتخاب محمد مرسي. ممثل الجماعة في الانتخابات الرئاسية. رئيساً للجمهورية بعد أن فاز في جولة الإعادة على منافسه الفريق أحمد شفيق، وهي النتيجة التي طعن عليها الفريق شفيق والتي أكدتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية رغم طعن الفريق شفيق، والتي ما زالت القضية المرفوعة من الفريق منظورة أمام القضاء حتى الآن!

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تحمل أعباء إدارة شئون البلاد وتولى السلطات التشريعية والتنفيذية وسلطات رئيس الجمهورية بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011، كما تشكلت أربع حكومات تولت أعباء السلطة التنفيذية بمساندة وإشراف المجلس، وذلك إلى أن قام الرئيس الأسبق محمد مرسي بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه الفريق سامي عنان رئيس الأركان إلى التقاعد يوم 12 أغسطس **2013**.

وقد حفلت فترة رئاسة د. محمد مرسي بالكثير من الأخطاء والإخفاقات[2]، مما أثار غضب الجماهير المصرية، ونشأت حركة "تمرد" للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تطورت إلى ثورة الشعب في 30 يونيو **2013** والتي انحازت إليها القوات المسلحة، وتم عزل د مرسي في إطارها.

[2] علي السلمي، أسامه هيكل، لطفي مصطفي. محمد مرسي عام من الإخفاق، يونيو 2013، دار سمـا للنشر والتوزيع.

وبانتهاء فترة رئاسة د. محمد مرسي تم الاتفاق على أن تحل رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية وفق خارطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013، وتم إعداد دستور جديد للبلاد وافق المصريون عليه في اسفتاء عام في يناير 2014، أجريت بعده الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المشير السيسي برئاسة الجمهورية.

ويعتبر استرجاع أحداث الثورتين وتحليل فعالياتهما مطلبا وطنياً لتسجيل أحداث تلك المرحلة في تاريخ مصر المعاصر، بقدر ما تسمح به إمكانيات الحصول على المعلومات والوثائق المؤيدة، وذلك بهدف إتاحة تلك المعلومات والوثائق للشعب، مشفوعة بتحليل موضوعي يؤرخ للوقائع والأحداث ويقدر أسباب ومبررات ودوافعيات القرارات والمواقف التي تمت خلال تلك المرحلة التاريخية من واقع المستندات والوثائق فقط، حيث يتم استرجاع المعلومات المتعلقة بكل العوامل والمسببات والأحداث التي يمكن رصدها والنتائج التي ترتبت عنها.

أحداث ثورة 25 يناير 2011

أولا: مقدمات الثورة

1. ثورة مصر: التدمير الخلاق لشرق أوسط كبير؟

الأحد، 15 مايو، 2011

منقول ومترجم . . . مقال بتاريخ: **2011/2/5**

وليام انغدال: محلل أمريكي للتطورات الاقتصادية والسياسية.

تنشر مقالاته في العديد من الصحف والمجلات والمواقع العالمية المعروفة.

له كتب عديدة من ضمنها كتاب "السيطرة كاملة الطيف: الديمقراطية الشمولية في النظام العالمي الجديد"

رابط الموضوع:

http://www.engdahl.oilgeopolitics.net/print/Creative%20Destruction%20Washington%20Style.pdf

ترجمة النقاط الأساسية من مقال وليام انغدال:

برغم رأي الاغلبية الذي تخالفه، تحتفظ وليام انغدال برأيه بأنه ليس هناك شيء عفوي بالنسبة لحركات الاحتجاج الجماهيري في الدول العربية ويراها كإعادة للثورات الملونة التي نسقتها الولايات المتحدة لإحداث تغيير في النظام فيما كان يسمى سابقاً بدول الاتحاد السوفيتي. نفس السيناريوهات وتجميع الرموز: قادة المعارضة المحلية دربهم الصندوق الوطني للديموقراطية والمنظمات الأخرى التي تمولها الولايات المتحدة على فن تنظيم ثورات عفوية. الخطوط العريضة لاستراتيجية أمريكية سرية للمنطقة واضحة منذ بعض الوقت. لكن السؤال هو هل ستعمل؟

في أعقاب التغيير السريع للنظام في تونس أتت حركة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت يوم 25 يناير ضد نظام حسني مبارك الراسخ في مصر. وخلافاً للانطباع الذي تم رسمه بعناية من أن إدارة اوباما تحاول الإبقاء على نظام مبارك الحالي، تقوم واشنطن في الحقيقة بالتنسيق لتغيير النظام في مصر بالإضافة إلى تغيير أنظمة إقليمية أخرى من سوريا وحتى اليمن إلى الاردن وأبعد من ذلك بكثير في عملية يشير إليها البعض بـ "التدمير الخلاق".

نموذج التغيير السري للأنظمة هذا تم تطويره بواسطة البنتاغون ووكالات المخابرات الأمريكية والعديد من مؤسسات الفكر مثل مؤسسة راند على مدى عقود بدءاً بزعزعة رئاسة ديغول في مايو 1968 في فرنسا. وهذه هي المرة الأولى منذ تغييرات الأنظمة التي دعمتها الولايات المتحدة في أوروبا الشرقية قبل نحو عقدين تبدأ واشنطن بعمليات متزامنة في العديد من البلدان في المنطقة. إنها استراتيجية ولدت من يأس معين ولا تخلو من مخاطر كبيرة بالنسبة للبنتاغون وبالنسبة لأجندة وول ستريت طويلة المدى.

راند مؤسسة بحثية تابعة للقوات الجوية الأمريكية تأسست عام 1948م بعد الحرب العالمية الثانية وتُدعِمها المؤسسة العسكرية الأمريكية وهي أكبر مركز للفكر الاستراتيجي - بمنظوره الغربي - في العالم والذي يروج لفكر المحافظين الجدد وهي أحد أهم مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الموجهة والمؤثرة لصناعة القرار في الإدارة الأميركية؛ وقد بدأ نشاطها ضد الإسلام أو ما يسمى "بالحرب ضد الإرهاب" تحديداً عام 2001 م بعد أحداث 11 سبتمبر.

أصدرت راند سلسلة من التقارير للحرب على الإسلام أخطرها ملخص تقرير وتوصيات تقدمت به للإدارة الأمريكية وما زالت الادارة الحالية تسترشد به رغم الاختلاف مع سابقتها في تكتيك آلية التنفيذ فقط؛ وهو ينطوي على مؤشرات ذات دلالات واضحة وعلاقة مباشرة بما يجري في المنطقة العربية لمحاولات تنفيذ استراتيجية " الفوضى الخلاقة" لتقسيم شعوب معت مؤسسة راند بالتعاون مع كارنيجي للسلام قاما بعمل دراسة لمشروع الشرق الأوسط الكبير يمتد من المحيط للخليج ويشمل دول شرق آسيا متضمنة روسيا والصين.

في دراسة لراند عام 2008 وضعت استراتيجية للتدخل في منطقة الشرق الأوسط عبر منظمات غير حكومية باسم نشر الديمقراطية كوسيلة للحرب على الإرهاب في المنطقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

قبل زيارة أوباما في 2009 للقاهرة قامت هيلاري كلينتون باستقبال مجموعات من شباب التغيير تابعين لبرنامج جيل جديد والتابع لمؤسسة فريدوم هاوس.

فريدوم هاوس والصندوق الوطني للديمقراطية هي أدوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قاله جورج بوش الابن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 . مجلس إدارة الصندوق الوطني للديمقراطية يتضمن نائب وزير الدفاع السابق ورئيس وكالة المخابرات المركزية: فرانك كارلوتشي من مجموعة كارلايل

والجنرال المتقاعد ويسلي كلارك من منظمة حلف شمال الأطلسي والمحافظين الجدد وزلماي خليل زاد الذي كان مهندس الغزو الامريكي على أفغانستان في زمن جورج بوش وأصبح بعد ذلك سفير أفغانستان فضلا عن العراق المحتل. . . . عضو آخر في مجلس الأمناء هو فين ويبر شارك في تراس قوة عمل رئيسية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة تجاه التغيير في العالم العربي وكذلك وزيرة الخارجية الاميركية السابقة مادلين اولبرايت ومفكري مشروع القرن الأميركي الجديد: ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، اللذان دعا لتغيير النظام بالقوة في العراق عام 1998

تشمل الخطة الاستيلاء على بنوك المنطقة واقتصادها عن طريق إحلال ذلك ببنوك عالمية تتحكم فيها واشنطن مباشرة بالإضافة إلى السيطرة على بترول المنطقة وتأمين دولة إسرائيل من المناطق المحيطة بها وتشمل المنطقة من الصين حتى المغرب العربي. في 2004 لقى مشروع الشرق الأوسط الكبير رفض شديد من أكبر رئيسين في المنطقة العربية هم: رئيس مصر والمملكة العربية السعودية وأجبرا بوش على وضع ذلك المشروع جانباً.

ما ستكون عليه النتائج بالنسبة لشعوب المنطقة وللعالم لا يزال غير واضح. ومع ذلك ففي حين أن النتيجة النهائية للاحتجاجات الجريئة في القاهرة وفي أنحاء مصر والعالم الإسلامي لا تزال غير واضحة إلا أن الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية السرية واضحة بالفعل.

لا يمكن لأحد أن يشكك في أن المظالم الحقيقية هي التي حركت الملايين للخروج إلى الشوارع مخاطرة بحياتها. ولا يمكن لأحد أن يدافع عن الفظائع التي ارتكبها نظام مبارك وتعذيبه وقمعه للمعارضة. ولا يستطيع أحد أن يشكك في الارتفاع الغير عادي لأسعار المواد الغذائية بسبب المضاربات في أسواق السلع في شيكاغو ووول ستريت والتحول المجنون نحو زراعة الذرة من أجل الوقود في الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار الحبوب إلى أعلى مستوى لها. ومصر هي

أكبر مستورد للقمح وكثير منه يأتي من الولايات المتحدة. عقود القمح الآجلة في شيكاغو ارتفعت بنسبة مذهلة (74%) فيما بين يونيو ونوفمبر 2010 ما أدى إلى تضخم في أسعار الغذاء في مصر بنحو 30% برغم الدعم الذي تقدمه الدولة.

لكن ما تم تجاهله بشكل واسع من جانب السي ان ان والبي بي سي وتغطيات وسائل الإعلام الغربية الأخرى لأحداث مصر هو حقيقة أنه برغم كل تجاوزاته في الداخل إلا أن الرئيس المصري حسني مبارك يمثل عائقاً كبيراً في المنطقة أمام أجندة أمريكية أكبر.

ليس هناك أي مبالغة عند القول بأن العلاقات بين اوباما ومبارك كانت باردة كالثلج من البداية. مبارك كان يعارض بشدة سياسة اوباما بشأن إيران وطريقة التعامل مع برنامجها النووي وكذلك سياسات اوباما تجاه دول الخليج العربي وسوريا ولبنان بالإضافة إلى الفلسطينيين. وكان شوكة كبيرة أمام أجندة واشنطن الأكبر للمنطقة برمتها، مشروع واشنطن للشرق الأوسط الكبير، الذي أعطي في الآونة الأخيرة أسماً أكثر اعتدالاً "الشرق الأوسط الجديد".

ومثلما هو حقيقي أن هناك عوامل دفعت الملايين للخروج إلى الشوارع في أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلا أن ما لا يمكن تجاهله هو حقيقة أن واشنطن هي التي تقرر التوقيت وفق ما تراه، في محاولة لصياغة النتيجة النهائية لتغيير شامل في النظام واضطرابات في أنحاء العالم الإسلامي. ففي اليوم الذي خرجت فيه المظاهرات الشعبية المنسقة جيداً تطالب بتنحي مبارك كان هناك أعضاء بارزون من قيادة الجيش المصري من بينهم رئيس هيئة الأركان، اللواء سامي حافظ عنان، كانوا كلهم في واشنطن كضيوف للبنتاغون. وهذا عمل على تحييد مربح لقوة الجيش الحاسمة في إيقاف الاحتجاجات المناهضة لحسني مبارك من التزايد في الأيام الأولى الحاسمة.

الاستراتيجية كانت موجودة في العديد من ملفات وزارة الخارجية والبنتاغون على الأقل منذ عقد أو أكثر. بعد إعلان جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب عام 2001 كان يطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير.

انتفاضة مصر؟

سيناريو البنتاغون الحالي لمصر يبدو مثل رائعة المخرج الهوليودي سيسيل بي دميل، فقط هذا الشخص مع مجموعة من ملايين من الشباب الذين تم تدريبهم بدهاء عبر تويتر بشكل جيد وشبكات عناصر جماعة الإخوان المسلمين، تعمل مع جيش دربته الولايات المتحدة، دور البطولة للإنتاج الجديد في الوقت الراهن ليس سوى البرادعي الفائز بجائزة نوبل والذي يبدو أنه قام على نحو ملائم بسحب جميع خيوط المعارضة للنظام القديم إلى ما يبدو أنه انتقال سلس نحو مصر جديدة تحت ثورة ليبرالية ديموقراطية نصبت نفسها .

فترة رئاسة محمد مرسي و أحداث ثورة 30 يونيو 2013

. . . حفلت فترة رئاسة د. محمد مرسي بالكثير من الأخطاء والإخفاقات[3]، مما أثار غضب الجماهير المصرية، ونشأت حركة "تمرد" للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تطورت إلى ثورة الشعب في 30 يونيو 2013 والتي انحازت إليها القوات المسلحة، وتم عزل د مرسي في إطارها . وقد تم القبض على د. مرسي يوم 22 يوليو 2013 وأحيل للمحاكمة وتوفى في قاعة المحكمة يوم 17 يونيو 2019، وجرى دفنه فجر الثلاثاء 18 يونيو 2019 .

[3] علي السلمي، أسامه هيكل، لطفي مصطفي. محمد مرسي عام من الإخفاق، يونيو 2013، دار سمـا للنشر والتوزيع.

https://youtu.be/jM8dQHpAgT8

وكان قد أذيع البيان التالي "عشية السابع عشر من يونيو 2019؛ أعلن التلفزيون المصري الرسمي في نبأ عاجل أن الرئيس الأسبق محمد مرسي قد تُوفي خلال جلسة محاكمته في قضية "التخابر" وقال التلفزيون إن مرسي طلب الكلمة خلال جلسة محاكمته وتحدث وعقب رفع الجلسة أُصيب بنوبة إغماء تُوفي على إثرها.[6] أضاف التلفزيون الرسمي في وقتٍ لاحقٍ أنه تم نقل جثمان مرسي إلى المستشفى من أجلِ "اتخاذ الإجراءات اللازمة".

وبانتهاء فترة رئاسة د. محمد مرسي تم الاتفاق على أن تحل رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية وفق خارطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013، وتم إعداد دستور جديد للبلاد وافق المصريون عليه في استفتاء عام في يناير 2014، أُجريت بعده الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المشير السيسي برئاسة الجمهورية.

ويعتبر استرجاع أحداث الثورتين وتحليل فعالياتهما مطلباً وطنياً لتسجيل أحداث تلك المرحلة المهمة في تاريخ مصر المعاصر، بقدر ما تسمح به إمكانيات الحصول على المعلومات والوثائق المؤيدة لذلك

الأحداث، وذلك بهدف إتاحة تلك المعلومات والوثائق للشعب، مشفوعة بتحليل موضوعي يؤرخ للوقائع والأحداث ويقدم أسباب ومبررات وتداعيات القرارات والمواقف التي نمت خلال تلك المرحلة التاريخية.

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر بين ثورتين – جزء 3 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثاني

جماعة الإخوان المسلمين وثورة 25 يناير 2011

الجماعة الإرهابية تقتحم ميدان رابعة

1. الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير[1]

عرض/ أحمد محمود

هذا كتاب "إخواني" يروج لادعاء جماعة الإخوان المسلمين أنهم كانوا داعمين لثورة 25 يناير 2011 ، وفي ذات الوقت هناك كتابات وشواهد تنفي ذلك الادعاء، فما هي الحقيقة؟؟؟؟

في مقدمة كتابه الجديد "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير" الذي جاء في ستة فصول رئيسية، يشرح مؤلفه الكاتب "الإسلامي" المصري عامر شماخ غرضه الرئيسي من وراء تأليفه له، فيقول "لقد وضعنا هذا الكتاب كي لا تضيع الحقائق، إذ كثرة الأحداث يُنسي بعضها بعضاً، وقد يأتي يوم – بل لقد أتى – فنسمع من ينكر دور الإخوان البتة في الثورة، وأنهم خرجوا مع الخارجين، حتى إذا نجحت الثورة ركبوها وسرقوها واختطفوها . . فهذا الكتاب بيان للناس، وتوضيح وتوثيق، ما انجزنا فيه إلا للواقع."

لماذا قامت الثورة؟

يأتي الفصل الأول بعنوان "لماذا قامت الثورة؟"، وركز فيه على مجموعة العوامل التي دفعت الشعب المصري إلى الثورة على نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، فيشير في البداية إلى أن طبيعة النظام السابق كانت تحمل في طياتها بذور فنائه، مع إنه كان نظاماً رافضاً لفكرة الإصلاح.

وترتب على ذلك أمران:

الأول خنق النظام السابق لمختلف منافذ التعبير عن الرأي، وصم أذنيه عن دعوات الإصلاح التي كانت تنطلق من مختلف القوى الوطنية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون.

1. http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/3/15/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

والثاني ممارسة النظام الحاكم مختلف ألوان الفساد والاستبداد، ومن بينها قمع المعارضة والزج بها في السجون، وممارسة شتى ألوان التعذيب والاضطهاد في حق أعضائها.

أيضا يذكر المؤلف من بين أهم مظاهر فساد النظام السابق، تمكينه لرجال الأعمال الفاسدين من أركان الدولة، وتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لخدمة مصالحهم، وسط غياب كامل لقواعد الحكم الرشيد، وخصوصًا المساءلة والشفافية.

ولقد قادت ممارسات النظام المخلوع هذه إلى العديد من النتائج، من بينها زيادة الفقر في المجتمع المصري إلى مستويات غير مسبوقة، مع تردي الواقع الخدمي وغياب دور الدولة، مما قاد إلى سلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي قادها الإخوان المسلمون وقوى وطنية أخرى.

كما شهدت السنوات الخمس التي سبقت الإطاحة بالنظام ظهور قوى شبابية جديدة على خطى الاحتجاجات السياسية في مصر، ومن بينها حركة شباب 6 أبريل، مع وجود اتجاه عام بين الشباب المصري للانخراط في الفعل الاحتجاجي، سواء بشكل غير منظم أو من خلال أطر تنظيمية قائمة فعلا.

مبارك والإخوان وعقود من الاضطهاد

الفصل الثاني من الكتاب جاء بعنوان "مبارك والإخوان.. ثلاثون عامًا من الملاحقة والاضطهاد"، وفيه يتناول المؤلف مظاهر ما وقع على جماعة الإخوان المسلمين من أوجه الظلم والاستبداد من جانب النظام السابق طيلة العقود الثلاثة التي حكم فيها مبارك.

ويتتبع المؤلف في هذا الإطار العلاقة القائمة بين جماعة الإخوان والنظام السابق وسياسات الأخير في حق الجماعة منذ عقد ثمانينيات القرن الماضي، وخصوصًا في نهايته عندما بدأ النظام السابق في التصعيد ضد الإخوان ضمن الحرب التي شنها على تيارات الإسلام السياسي، ويرصد نقطة البدء في هذا وهي قضية "سلسبيل."،

ومن بين أبرز النقاط الزمنية التي ركز عليها المؤلف، الفترة التي تلت بدء الاحتجاجات الشعبية في مصر ضد النظام المخلوع في الفترة منذ العام 2005، وكيف بدأ النظام السابق في الترويج من خلال الإعلام الفاسد – الحكومي والخاص – للعديد من الأباطيل ضد الإخوان، حتى لا يكون لهم تأثير لدى الرأي العام. ويأخذ على ذلك نموذجًا بقضية "الاستعراض العسكري" أو "مليشيات الأزهر"، التي تم فيها تحويل العشرات من قيادات الإخوان – وعلى رأسهم المهندس خيرت الشاطر والمهندس حسن مالك – إلى المحاكمة العسكرية.

الإخوان عصب الثورة المصرية

الفصل الثالث جاء بعنوان "الإخوان عصب الثورة"، وتناول فيه الدور الوطني للجماعة وأبنائها خلال أيام الثورة الـ 18 المعروفة "بأيام الميدان". ويذكر المؤلف في هذا الإطار العديد من المعلومات التي تؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا طليعة الشعب المصري خلال الثورة، وأن وجودهم في أوساط الثوار كان عامل طمأنة للشعب المصري بأكمله.

وفي هذا الإطار، يقدم هذا الفصل مجموعة من الشهادات التي أكدت دور الإخوان في الثورة، ومن بينها شهادة للسياسي والناشط المعروف الدكتور محمد أبو الغار، وأستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتورة نادية مصطفى، والدكتور محمد سليم العوا، والشاعر عبد الرحمن يوسف[5] وغيرهم.

ولقد اختار المؤلف بعض المواقف والنقاط الزمنية التي كانت فاصلة في نجاح تجربة الثورة في مصر، ومن بينها يومان فاصلان في تاريخها، وهما يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011، ويوم موقعة الجمل أو الأربعاء الأسود يوم 2 فبراير 2011.

[5] لاحظ أن هؤلاء من الإخوان وشهاداتهم مجروحة!

ما بعد الثورة ودور الإخوان

الفصل الرابع الذي حمل عنوان "وقائع ما بعد الثورة ودور الجماعة فيها"، هو أكبر فصول الكتاب وأكثرها احتواءً لمعلومات حول الثورة المصرية والتطورات التي جرت بعدها، ويمتد من لحظة تنحي مبارك يوم 11 فبراير 2011 وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية نهاية العام نفسه وبداية العام التالي.

يقول المؤلف في هذا الفصل "ان الإخوان المسلمين ركزوا في مطالبهم بعد تنحي مبارك على عدد من الأمور رأوا فيها مصلحة وطنية صميمة، أولها تطهير البلاد من الفساد، وتحييد قيادات النظام السابق عن سدة الحكم والمسؤولية في مصر، فتم حل الحزب الوطني السابق، وكذلك جهاز مباحث أمن الدولة السابق، والذي تم إعادة تشكيله بناء على معايير جديدة تحت مسمى جهاز الأمن الوطني."

ومرت مصر والإخوان المسلمون في تلك المرحلة بعدد من التطورات، فعلى الصعيد الوطني العام كان التطور الأبرز هو إجراء الاستفتاء على الإعلان الدستوري الجديد يوم 19 مارس 2011، وخطوة حبس مبارك وتجليته، وبدء محاكمتهم ورموز النظام البائد بتهم قتل المتظاهرين والفساد، وحل الحزب الوطني والمجالس المحلية[6].

على مستوى الإخوان المسلمين، كانت فكرة التأسيس لحزب جديد – هو حزب الحرية والعدالة – من وجهة نظر الكثير من المراقبين، التطور الأهم في مسيرتهم السياسية خلال العقود الأخيرة.

---

[6] الحقيقة أن دور الإخوان كان تابعاً لحركة الجماهير في ميدان التحرير وغيره ومن ميادين مصر، والمكالب التي يدعيها الكاتب "الإخواني" كانت هي مطال الشعب، وليست مطالب الإخوان!

من الميدان إلى البرلمان

بهذا العنوان جاء الفصل الخامس ليرصد النشاط السياسي لجماعة الإخوان بعد الثورة، بدءًا بتدشين حزب الحرية والعدالة، وصولًا إلى الحصول على نسبة كبيرة من مقاعد مجلسَي الشعب والشورى، وكيف تم حل مجلس الشعب السابق بسبب حصول التيار الإسلامي على الأغلبية فيه.

كما يتناول هذا الفصل بعضًا من الأحداث الجسام العامة التي شهدتها مصر في هذه المرحلة، مثل أحداث "محمد محمود" و"ماسبيرو"، و"وثيقة السلمي" التي وضعها القيادي السابق في الحزب الوطني المنحل الدكتور علي السلمي لتقييد الدستور الجديد للبلاد[7].

"دوائر السياسة والإعلام في مصر شنت حربا على الإخوان المسلمين، مستغلين فكرة تراجعهم عن تعهد سابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية ثم عدولهم عنه".

مرسي في الاتحادية

الفصل السادس حمل عنوان "مرسي رئيسًا"، ويتناول الوقائع التي أحاطت بموقف جماعة الإخوان من موضوع الترشح لانتخابات الرئاسة التي جرت في صيف العام 2012 وفاز بها الدكتور محمد مرسي، فيشرح موقف الجماعة الأول الذي رأى عدم التقدم بمرشح رئاسي، ثم قرار التقدُّم بمرشح وكان في البداية المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان، ثم الدكتور محمد مرسي في النهاية.

ويستمر المؤلف في رصد الحرب التي شنتها دوائر السياسة والإعلام في مصر ضد الإخوان، ومحاولتها التأثير على شعبية الإخوان لدى الرأي العام، استغلالًا لفكرة تراجعهم عن تعهد سابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، ثم عدولهم عنه لاعتبارات التطورات السياسية التي مرت بها مصر. وتختم المؤلف كتابه بمشهد

---

[7] تصحيح، لم أكن في يوم من الأيام لا قيادي ولا عضو سابق في الحزب الوطني المنحل وذلك الادعاء الباطل من مؤلف الكتاب دليل على كذبه وبطلان كل دفاعه بغير الحق عن جماعته!

محمد مرسي أمام ثوار التحرير ليلقي القسم أمام جموع الشعب المصري، قائلا لهم قولة الخلفاء الراشدين الخالدين "أطيعوني ما أطعت الله فيكم!"

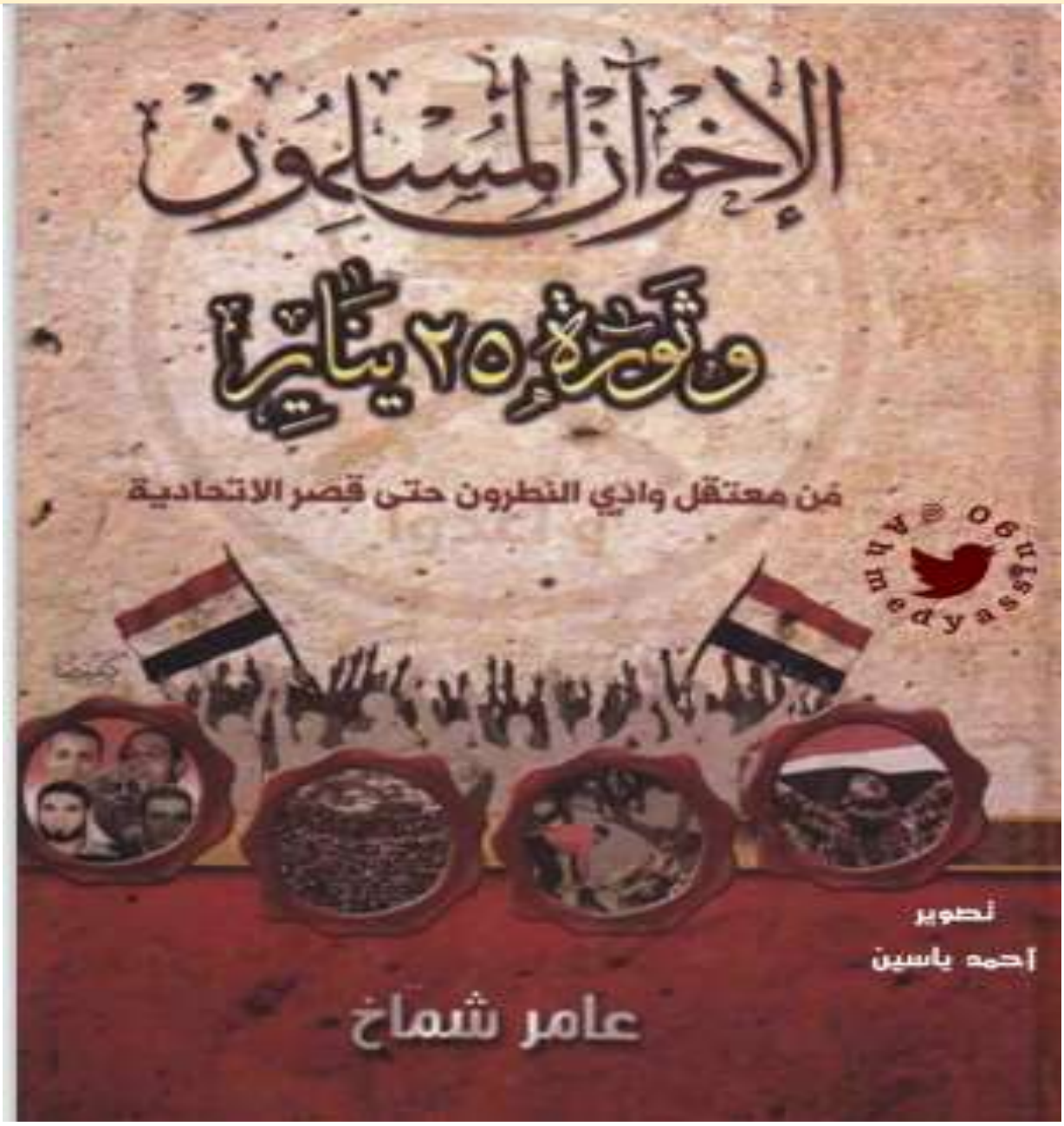

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط

الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير – عامر شماخ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لكن دعونا نشاهد الفيديوهات التالية

https://youtu.be/YchTkqv69j4

https://youtu.be/i71DOglaukE

https://youtu.be/eBnNo92FrFU

https://youtu.be/dsmF_jVwQDM

https://youtu.be/2stYP8Ru6Uk

https://youtu.be/9-ug9HhRGQY

https://youtu.be/ELZUKJ_Sfas

https://youtu.be/G_iRdVPKhws

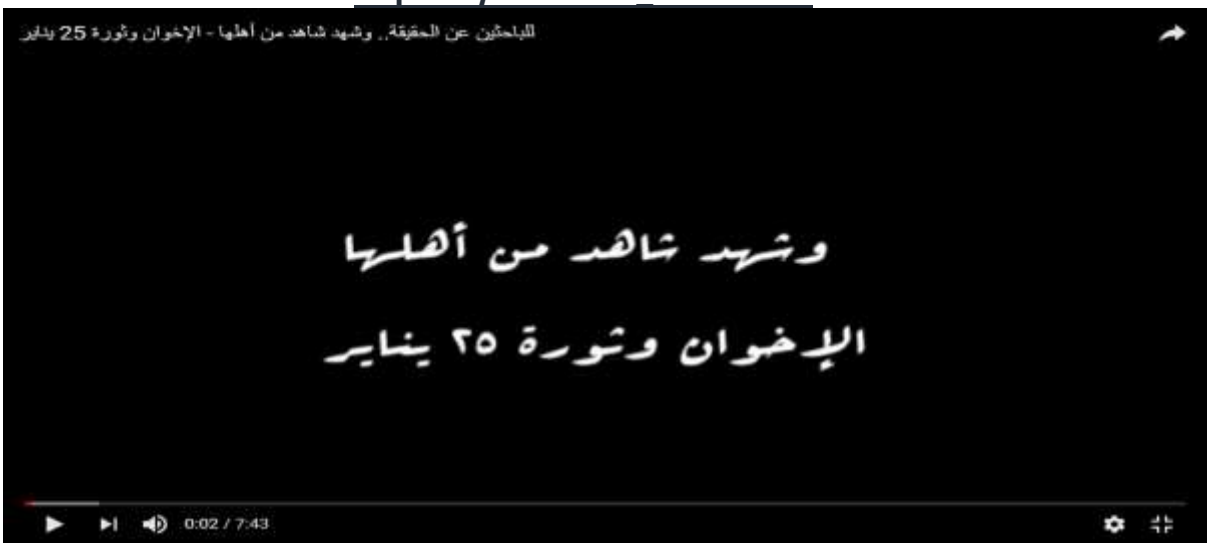

https://youtu.be/68P2diY-AMQ

https://youtu.be/2lkZflcuN_A

https://youtu.be/LORPMUV5ndY

https://youtu.be/th4reu2yluk

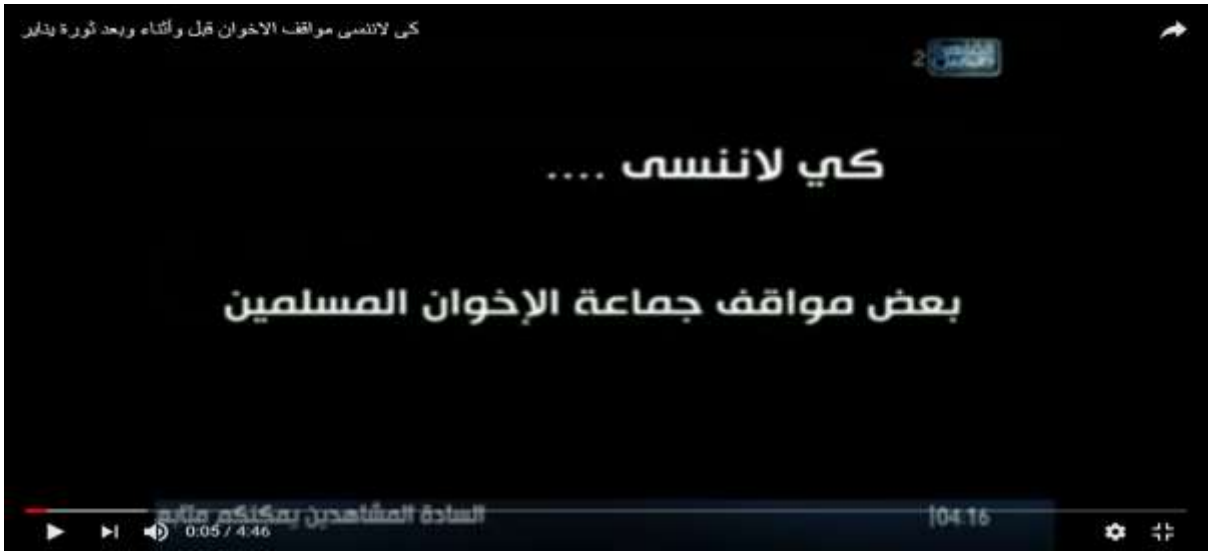

https://youtu.be/HjV0il50bkc

https://youtu.be/xS3xynR6Mx8

https://youtu.be/d2EXN1SskXA

والدراسة التالية تبدو محايدة ! !

لقراءة الدراسة بأجزائها الثلاثة اضغط الروابط التالية

الإخوان المسلمون وثورة يناير. الجزء الأول – المعهد المصري للدراسات (eipss-eg.org)

الإخوان المسلمون وثورة يناير. الجزء الثاني – المعهد المصري للدراسات (eipss-eg.org)

الإخوان المسلمون وثورة يناير. الجزء الثالث – المعهد المصري للدراسات (eipss-eg.org)

2. فيسك ينتقد مواقف الإخوان خلال ثورة يناير[8]

23/يونيو/2012

انتقد الكاتب البريطاني الكبير روبرت فيسك مواقف جماعة الإخوان المسلمين خلال ثورة 25 يناير، وقال في الوقت الذي ضحى شباب الثورة بأرواحهم، كان الإخوان يجتمعون مع نائب الرئيس السابق عمر سليمان للتفاوض على الحصول على مناصب في الحكومة في ذلك الوقت.

. وأشار فيسك في مقاله بصحيفة الاندبندنت البريطانية اليوم /السبت/ إلى ان عشرات الآلاف من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين احتشدوا أمس في ميدان التحرير المصرى مطالبين المجلس العسكري الحاكم بالعودة الى ثكناته وتسليم السلطة الى حكومة مدنية دون إجراءات اخرى، معتبرا ان هذه الخطوة الاحتجاجية تأخرت 17 شهرا أي منذ نجاح المصريين في الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك.

وقال فيسك موقف الإخوان تغير هذه المرة حيث دفعت الجماعة بأنصارها إلى الشوارع متوعدة بالويل للمرشح الرئاسي أحمد شفيق، إذا ظهرت النتائج النهائية للانتخابات بفوز شفيق وهزيمة مرشح الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسى ، موضحا ان ميدان التحرير يضم الان من ينتظر إعلان فوز مرشح الإخوان المسلمين رئيسا لمصر في نتيجة جولة إعادة الانتخابات الرئاسية المصرية.

[8] فيسك ينتقد مواقف الإخوان خلال ثورة يناير(dostor.org)

3. 25يناير. ثورة مصر التي كشفت عن حقيقة الإخوان[9]

رغم اعتقاد الجماعة أن الثورة المصرية ستحقق أحد أهم أهدافها في الوصول إلى السلطة بعد عقود من التهميش والإقصاء.. فإنها كانت بداية النهاية للإخوان المسلمين

الإثنين 25 يناير، 2021

صحيح إن موقف جماعة الإخوان المسلمين من ثورة 25 يناير في مصر اتسم بالتناقض، بداية من تأكيد عدم المشاركة في التظاهرات، مروراً باعتبار مشاركات بعض الشباب في التظاهرات مشاركات فردية، وصولاً إلى ادعاء التحريض على التظاهرات ودفع المواطنين لها، إلا ان الشعبية التي نجحت الجماعة في اكتسابها خلال تلك الفترة، مستفيدة من إرث تاريخي صورت فيه نفسها باعتبارها جماعة تتعرض إلى الاضطهاد على مدار عقود، دُمرت بالكامل في أقل من أربع سنوات؛ لتصبح اليوم جماعة محظورة قانوناً وقضائياً، ليس في مصر فقط ولكن في عدة بلاد عربية.

اقرأ أيضًا: بعد تصنيفها إرهابية.. مصر تقترب من مصادرة أموال الجماعة

[9] 25 يناير. ثورة مصر التي كشفت عن حقيقة الإخوان - كيو بوست(qposts.com)

نجح الإخوان خلال عامين فقط في الحصول على الأغلبية البرلمانية بانتخابات مجلسي النواب والشيوخ، بالإضافة إلى فوز مرشح الجماعة محمد مرسي، بانتخابات الرئاسة؛ وهي الانتخابات التي تمسكت الجماعة بدخولها رغم المعارضة الشديدة التي قوبل بها قرار الجماعة الدفع بمرشح رئاسي، بعكس تعهداتها السابقة للقوى السياسية.

نافس مرسي الفريق أحمد شفيق في المرحلة الأخيرة بالانتخابات الرئاسية

عوامل انكشاف أهداف الإخوان

الانتهازية السياسية:

منذ بداية الغضب الشعبي في مصر والخروج بالتظاهرات من دون تنسيق، ظهرت انتهازية جماعة الإخوان بشكل واضح؛ من أجل تحقيق مكاسب تؤهلها للوصول إلى السلطة بغض النظر عن النتائج ومدى جاهزيتها لمثل هذه الخطوة؛ وهو ما ظهر منذ اليوم الأول للتظاهرات بالتبرؤ منها، ثم ادعاء ان الجماعة قامت بالحشد لها سراً، وصولاً بالخلاف بين حلفاء الجماعة من التيارات المدنية في مصر.

فقبل 25 يناير، كانت "الإخوان" جزءاً من الجمعية الوطنية للتغيير، التي أسسها الدكتور محمد البرادعي، المدير الأسبق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوافد للحياة السياسية بمصر؛ حيث سعى الإخوان

للاستفادة من شعبية البرادعي قبل 25 يناير، لينقلبوا عليه لاحقاً ويرفضوا الاستجابة لدعواتٍ كثيرة أطلقتها قوى سياسية متعددة ترفض سعي الجماعة للهيمنة.

لم يلتزم الإخوان باتفاقاتهم مع البرادعي

فشلت "الإخوان" في الاندماج مع باقي القوى السياسية في الوقت الذي فيه ظهر تعمد لإقصاء المعارضين لها وعدم إفساح المجال لأصوات أخرى تخلاف صوت الجماعة المنفرد، حتى مع أقرب حلفائها لفترة، السلفيين، عبر حزب النور، الذي ظهر للنور بعد الثورة، ورفضت الجماعة حتى التنسيق معه؛ مما جعل الإخوان باعتبارهم الكيان الأكثر تنظيماً تحصدون الأغلبية في برلمان 2011، لكونهم التنظيم الوحيد المنظم والموجود في الشارع المصري بعد انهيار الحزب الوطني الحاكم.

شهد برلمان الإخوان كوارث عديدة

الانتقام من الخصوم:

سعت جماعة الإخوان للانتقام من جميع خصومها السياسيين، حتى من قبل الوصول إلى السلطة؛ سواء من خلال قوانين الإقصاء السياسي التي سعت لإقرارها من البرلمان بعد سيطرتها على الأغلبية، وصولاً إلى تشويه المعارضين لها الذين لم ينجحوا في الوصول إلى البرلمان؛ بما فيها الأحزاب التي تحالفت معها إبان حكم مبارك.

انتقام الإخوان من الخصوم امتد إلى ضباط الشرطة؛ حيث شاركت الجماعة وحرضت على العديد من التظاهرات التي استهدفت وزارة الداخلية بعد 25 يناير، وهو التحريض الذي وثقته التحقيقات التي جرت بعد ذلك، كما عملوا على الانتقام من بعض الشخصيات العسكرية التي اعتبروها وقفت أمام طموح الجماعة في السيطرة السريعة على السلطة.

اقرأ أيضاً: من رسائل كلينتون.. كيف تحولت نظرة الأمريكيين للإخوان في مصر؟

عمل الإخوان على تحريض الشارع؛ من أجل الضغط على محاكمات رموز النظام السابق، في الوقت الذي استخدمت فيه قيادات الجماعة الخطابات الشعبوية في الأحاديث عبر الفضائيات، وفي الوقت الذي فشلوا فيه في جمع أدلة الإدانة التي تمكن من إدانة المتورطين في جرائم فساد أو مخالفات بالعهد السابق؛ مما أسفر عن انتهاء غالبية المحاكمات ببراءات، لعدم كفاية الأدلة وانتهاء فترة الحبس الاحتياطي للمتهمين.

رجال الإسعاف ينقلون مبارك خلال إحدى جلسات محاكمته – أرشيف

السيطرة على مفاصل الدولة:

عملت جماعة الإخوان على "أخونة الدولة"؛ من خلال إدخال أعضاء الجماعة في جميع الجهات التي تم إقصاؤهم منها لأسباب أمنية؛ وفي مقدمتها وزارة الداخلية، بالإضافة إلى محو السجل الجنائي الخاص بقيادات الجماعة، والإفراج عن أعداد كبيرة من المحبوسين؛ سواء بعفو من الحكومة أو المجلس العسكري الحاكم أو حتى لأسباب طبية.

وظهرت "الأخونة" بشكل واضح بعد وصولهم إلى السلطة من خلال السعي للانفراد بالسلطة وسجن المعارضين واتباع سياسات خاطئة لمجرد الاعتماد على أهل الثقة وليس الكفاءة؛ وهو ما ورط البلاد في أزمات عديدة داخلياً وخارجياً، استغرقت سنوات لتدارك آثارها.

اقرأ أيضًا: بريد هيلاري كلينتون يكشف عن علاقات الإخوان مع واشنطن

سعى الإخوان لإحداث تغييرات جذرية في مفاصل الدولة المصرية؛ باستبدالهم بجميع القيادات الموجودة في أجهزة الدولة أخرى إخوانية، أو على الأقل متعاطفة معها وأظهرت ولاء للجماعة وأصدرت قرارات -بغض النظر عن مدى صوابها أو خطئها- تتوافق مع الجماعة بناءً على التوجيهات والسياسات التي تتبعها وتعلنها للرأي العام.

استخدم الإخوان العنف للوصول والبقاء في السلطة – أرشيف

الدفاع عن استخدام العنف:

رغم ادعاءات الإخوان بان غالبية اتهامات ممارسة العنف مفبركة؛ فان تصريحات الجماعة خلال بقائها في السلطة عكس تأكيدات باستخدام العنف الممنهج ضد المعارضين؛ وهو ما حدث عشرات المرات ليس فقط بالدعوة للتظاهر ومواجهة الشباب المعترض على الجماعة وقراراتها في بعض الأحيان؛ ولكن حتى بعد ثورة 30 يونيو وعزل مرسي من السلطة لجأت الجماعة إلى استخدام العنف من أجل العودة إلى السلطة، رافضة الاحتكام إلى ديمقراطية الصناديق التي أوصلتها في السابق.

ودخل شباب الإخوان في صدامات مسلحة عديدة مع متظاهرين سلميين؛ أشهرها أمام قصر الاتحادية نهاية عام 2012 عندما صدر الإعلان الدستوري المنفرد من مرسي للانفراد بسلطات الحكم والإطاحة بالنائب العام من منصبه؛ حيث دفعت الجماعة بشبابها مسلحين لمواجهة المتظاهرين السلميين، وهو نفس ما تكرر مع المتظاهرين الذين اعترضوا على سياسات الجماعة أمام مكتب الإرشاد.

واعترف عدد من قيادات الإخوان المحبوسين حالياً على ذمة قضايا عدة، باستخدام العنف؛ خصوصاً في سيناء تجاه قوات الجيش، مع التأكيد أن هذا العنف سيتوقف مع عودتهم إلى السلطة، علماً بان تحركات الشرطة لفض اعتصامات الجماعة المسلحة بعد 30 يونيو في ميداني رابعة العدوية والنهضة، قوبلت بعنف استهدف كنائس الأقباط في المنيا وأسيوط، وعمليات سرقة ونهب لممتلكاتهم.

حرق الإخوان كنائس تاريخية عديدة – أرشيف

الفشل في إدارة الأزمات :

لم ينجح الإخوان في حل أية أزمة تعاملوا معها خلال وجودهم في السلطة؛ وهو ما ظهر في ارتفاع سقف وعودهم لصالح المواطنين وفشلهم في تحقيق هذه الوعود على أرض الواقع؛ نتيجة غياب الرؤية السياسية والاقتصادية الواضحة للتعامل مع الأوضاع القائمة في البلاد.

وعلى الرغم من ان الجماعة كانت شريكاً في جميع القرارات التي اتخذت خلال المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير؛ فإنها سارعت للتبرؤ منها بعد وصول مرشحها إلى السلطة، لكن اللافت انها لم تستطع سوى السعي لتنفيذ نفس المقترحات التي قدمها المجلس العسكري بالتفاوض للاقتراض من صندوق النقد الدولي، وصولاً إلى رفع الدعم جزئياً، والسعي لتحريك أسعار المحروقات التي كانت تشهد ارتفاعاً عالمياً في الأسعار، آنذاك.

شهدت مصر أزمة محروقات إبان حكم الإخوان

الخلاصة:

بعد عشر سنوات على ثورة 25 يناير، يمكن القول إن الثورة التي حاولت جماعة الإخوان من خلالها تحقيق هدفها بالوصول إلى السلطة، بعد أكثر من 80 عاماً على تأسيسها، كانت نقطة الانطلاق نحو الانهيار الدامي الذي تعيشه حتى اليوم مشتتة فاقدة الرؤية والهدف، ومصنفة كجماعة إرهابية.

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر والجماعة الإرهابية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثالث

محمد مرسي رئيسا للجمهوريـــــــــــــة

محمد مرسي

محمد مرسي (8 أغسطس 1951 – 17 يونيو 2019)، واسمه الكامل محمد محمد مرسي عيسى العياط، هو الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية[10] والأول بعد ثورة 25 يناير وهو أول رئيس مدني منتخب للبلاد. أُعلن فوزه في 24 يونيو 2012 بنسبة 51.73% من أصوات الناخبين المشاركين[11] بدأت فترته الرئاسية مع الإعلان في 24 يونيو 2012 عن فوزه في انتخابات الرئاسة المصرية 2012، وتولى مهام منصبه في 30 يونيو 2012 بعد أدائه اليمين الدستورية.[12][13][14] حتى أزيح عن السلطة في انقلاب 2013 في مصر والذي جاء بعد مظاهرات 30 يونيو من نفس العام.[15][16][17] وبقي معتقلا منذ

تاريخ عزله، حتى وفاته في 17 يونيو 2019 أثناء حضوره إحدى جلسات محاكمته بقضية التخابر في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في معهد أمناء الشرطة بمجمع سجون طرة في 17 يونيو 2019،[21][22] وأعلن التليفزيون الرسمي إصابته بنوبة إغماء؛ توفي على إثرها، ونقل لمستشفى السجن.[21][23]

https://youtu.be/Exemx5xZFmk

26/6/2013

https://youtu.be/iq2UzNmbufM

https://youtu.be/ecr88TseoWE

30/11/2012

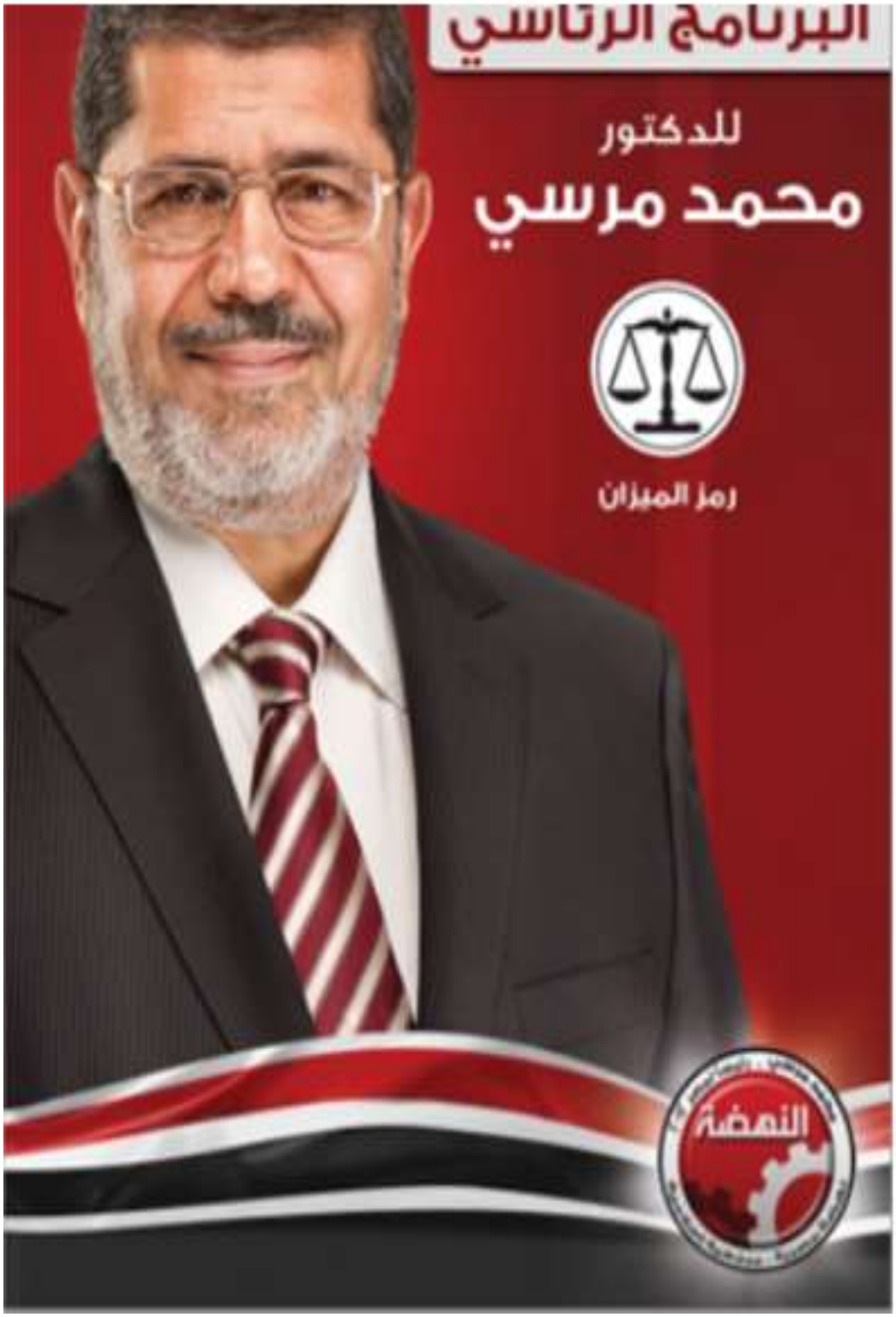

"كتابي عن "مصر ومحمد مرسي و 30يونيو – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الرابع

ماذا فعل الإخوان بمصر؟

https://youtu.be/wmGslSM66zw

جماعة الإخوان المسلمين

بحث علمي موثق بالنقول فيه عرض أصول اعتقاد الجماعة
مع مناقشة ونقد هذه الأصول وبيان أثرها على الأتباع

ويذيله ملحق
عن مؤسس التنظيم السروري الإخواني
وتلميذه سلمان العودة وبيان ما آل إليه حال
قادة جماعة الإخوان في القول بالحرية الدينية

إعداد
عبداللطيف بن محمد بن أحمد باشميل
جدة – ١٤٣٤هـ

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي

كتاب عن الجماعة الإرهابية [الإخوان المسلمون] سابقا – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ماذا فعل الإخوان بمصر والثورة؟[10]

"كانت فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين فرصة تاريخية لهم لتصفية حساباتهم مع الشعب. . وكان القضاء والمحكمة الدستورية العليا والأزهر الشريف والإعلام المستقل وأصحاب الفكر والمثقفين من أوائل الذين أصابهم الضرر من عدوان الإخوان وعدائهم للحريات وأساسيات الدولة المدنية. "

1. هجوم الجماعة "المحظورة" على "القضاء" بعد ان أصبحت "حاكمة"

ظلت جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً غير شرعي منذ حلها عام 1948، وأطلق عليها فى السنوات الأخيرة "الجماعة المحظورة" حتى قام الشعب المصري بثورته فى 25 يناير 2011 وعرفت الجماعة طريقها إلى ميدان التحرير وشارك أعضاؤها وقياداتها فى فعاليات الثورة مستخدمة إياها لتحقيق مقصدها الرئيسي باعتلاء موجتها للوصول إلى حكم البلاد!

وبرغم ان الموقف القانوني للجماعة لم يتغير من كونها "محظورة"، فقد كان نشاطها فى الحقل السياسي علنياً وكانت لها كتلة برلمانية كانت تبدو قوة تدافع عن الحريات والحقوق الأساسية للشعب، وتؤكد مدنية الدولة وتنادى باستقلال القضاء ودعم دولة القانون والمواطنة.

ولكن الموقف تغير كلية بعد ان تحولت "الجماعة المحظورة" إلى "الجماعة الحاكمة" منذ ان ركبت قطار الثورة وأقنعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية تصب أساساً فى مصلحتها، وبعد ان نجحت فى الفوز بأكثرية مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2011، ثم بعد ان تمكن مرشحها د. محمد مرسى من الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية!

---

[10] هذا هو الفصل التاسع من كتاب " مصر المحروسة ..ثورة حتى النصر"
تأليف أ.د. علي السلمي من منشورات دار سما المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهوة، 2013

وفى خضم الاحتقان الوطني الناشئ عن الهجمة الشرسة للجماعة على السلطة القضائية ورغبتها الجامحة فى السيطرة على مقدرات مؤسسة القضاء ضمن سياستها الرامية إلى "التمكين" و"الأخونة"، يصبح من المفيد مقارنة التحول فى موقف الجماعة من القضاء، حين كانت جماعة يتعرض أعضاؤها للاعتقال والتعذيب والملاحقة الأمنية، وهي الفترة التي كانت طوال النظم السابقة حتى قامت ثورة 25 يناير، وبين موقفها الان حين أصبحت فى سدة الحكم تتحين الفرص للإيقاع بسلطة القضاء ومحاولة إهدارها كما تحاول بالنسبة لباقي مؤسسات الدولة!

ونعرض فى هذا المقام إشادة الجماعة باستقلال القضاء وفقاً لمبادرة "معا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" التي أطلقتها بدعوة من المرشد العام فى شهر مارس 2011 بحضور رؤساء أحزاب وقوى مدنية الذين وافقوا على المبادرة واقتراحات للإصلاح التي تضمنتها، حيث نصت فى مجال القضاء على "كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، بإصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده نادى القضاة منذ وقت طويل ووضع كل الشروط لإبعاد القضاة عن أي مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وإلغاء كل انواع المحاكم الاستثنائية وضمان عدم محاكمة أي انسان إلا أمام قاضيه الطبيعي، والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وان تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، وألا يكون للسلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية حق تعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية والإدارية العليا والنقض) والنائب العام، وانما يكون اختيارهم إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وان يكون التفتيش القضائي تابعا لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وإعادة النظر فى كل القوانين التي صدرت فى العهد البائد، حيث ان كثيرا منها صدر لتقنين الظلم وتحقيق مصالح طبقة رجال الأعمال ومسئولي الحزب الوطني".

وفى الجزء الخاص بالمهام العاجلة والملحة أعادت المبادرة التأكيد على إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة، والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من

محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضيهم الطبيعي، وإلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.

وفى برنامجه الرئاسي حدد الدكتور مرسى موقفه المؤيد لاستقلال القضاء فذكر نصاً ضرورة "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل"، وبعد بضعة أيام من انتخابه رئيساً لم تجد الدكتور مرسى غضاضة فى مناقضة حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد فى قانون انتخابات مجلس الشعب وأصدر قراراً جمهورياً بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد ثم اضطر إلى إلغائه بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم "دستوريته" !

كان موقف جماعة الإخوان المسلمين مؤيداً ومدافعاً عن استقلال القضاء حين كانوا يحاولون كسب ثقة الثوار وإقناعهم بأنهم مع الثورة وحريصون على تحقيق أهدافها . ولكن سرعان ما تبدل موقف الجماعة وحزبها حديث الولادة حزب الحرية والعدالة بمجرد ان تمكنت من الحصول على أكثرية مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات 2012/2011.

وقد تمثلت بداية الهجمة الإخوانية على السلطة القضائية فى محاولة تمرير مشروع لتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق مجلس الشعب «المنحل» فى مايو 2012، حيث وصف المستشار طارق البشرى تلك المحاولة " . . وهكذا فان حزب الحرية والعدالة، يريد ان يستخدم أكثريته فى مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد ان يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية، تأثيرا على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه فى الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما فى قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها" . كما وصفت المستشارة تهاني الجبالي، النائب السابق لرئيس المحكمة الدستورية العليا ذلك المشروع الذي وافقت عليه

لجنة "الاقتراحات والشكاوى" بمجلس الشعب بانه "انتهاك" و"هدم" للدولة وسلطة القانون، ومحاولة لتعطيل المحكمة عن أداء دورها . وأشارت الجبالي إلى ان مشروع القانون يعطل المحكمة عن أداء دورها ومراقبة التشريعات والقوانين التي يصدرها مجلس الشعب، وهذا تدخل من السلطة التشريعية في عمل السلطة القضائية.

ولما فشل مجلس الشعب المنحل في تمرير مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا ، فقد تكفل أعضاء حزب الحرية والعدالة وحلفاؤهم من أحزاب تيار الإسلام السياسي بتنفيذ المهمة من خلال دستورهم الصادر في 2012 الذي نص على قص تشكيل المحكمة على رئيس وأقدم عشرة أعضاء بما ترتب عليه استبعاد المستشارة الجبالي وآخرين، وهذا يعني على حد قول المستشار البشري "ان المادة 235 (من الدستور الجديد) فصلت ما يزيد من قضاة المحكمة على العشرة، فصلتهم من وظائفهم بها ونقلتهم إلى وظائف أخرى. وهكذا تضمن مشروع الدستور الذي سيستفتى عليه الشعب المصري لتنظيم دولته وحياته الديمقراطية لمدى من السنين المقبلة التي لا يعرف عددها ، تضمن قرارا بعزل قضاة من المحكمة الدستورية من وظائفهم. والسؤال الذي يثور هو "أليس في ذلك نوع من التدليس ؟" وأضاف المستشار البشري "ولنا ان نقلق على مصير استقلال القضاء كله، فان من يسعى سعيا ظاهرا غير مستتر لعزل كبار رجال القضاء وتعيين آخرين مكانهم، حسبما ينبئ عن ذلك الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، وحسبما يظهر من نصوص المحكمة الدستورية في مشروع الدستور المطروح، ان ذلك مما يتعين ان نحذر منه وينوجب علينا ان نشير إليه إبراء للذمة وإعلانا لموقف المعارضة الصريحة تجاه هذا السعي، فان المؤسسة القضائية المصرية، أيا كان ما يعتريها من شوائب وقتية، هي من أهم ما بنته الحضارة المصرية الحديثة استقلالا وكفاءة ومستوى مهنيا وأخلاقيا شديد الاحترام، وهي جزء مما يتعين استبقاؤه والدفاع عنه" .

وتواصلت هجمة الإخوان المسلمين على القضاء، وإصدار رئيس الجمهورية "المنتخب" إعلاناً دستورياً في 21نوفمبر 2012 تم بمقتضاه عزل النائب العام د. عبدالمجيد محمود للمرة الثانية بعد ان هب قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة ضد قرار عزله الذى تم تصويره بالمخالفة للحقيقة على انه قرار تعيينه سفيراً لدى دولة الفاتيكان، ثم هبت مصر كلها فى ثورة عارمة ضد ما تضمنه ذلك الإعلان الدستوري من تحصين لقرارات رئيس الجمهورية "المنتخب" غلَ يد القضاء عن نظر أي طعون ضد تلك القرارات السابقة على صدور الإعلان الدستوري واللاحقة عليه، إلى جانب إعطاء رئيس الجمهورية "المنتخب" السلطة التشريعية. وصاحب صدور تلك القرارات والإعلانات الدستورية المتصادمة مع الدستور والقانون والديمقراطية حصار همجي لميليشيات "الجماعة الحاكمة" ترتب عليه منع قضاتها من عقد جلساتها لفترة طويلة.

وقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين ان تعاود الهجمة على القضاء بتعديلات لقانون السلطة القضائية يؤدى إلى مذبحة جديدة للقضاء أبعد تأثيراً وأشد خطراً من مذبحة 1969، وقد رفض ذلك المشروع من كافة قضاة مصر الشرفاء فى جميع الهيئات القضائية، إلا من نفر قليل ممن تحسبون أنفسهم بالباطل على الأسرة القضائية وهم فى حقيقتهم مشايعون للجماعة. وقال "الرئيس المنتخب" فى حواره مع قناة الجزيرة القطرية "هناك قلق مشروع لدى الناس من بعض الأحكام التي يصدرها بعض القضاة"، ويصرح عصام العريان بحسب بوابة "الوطن" "انه يتعين على مجلس الشورى ان يتحرك بسرعة؛ لتبنى الإصلاحات القضائية، التي أشعلت غضبا عارما بين القضاة" كما كتب، "انه ينبغي عدم تأجيل إقرار القانون، الذي تحدد صلاحيات السلطة القضائية" ! وتتواصل محاولات الإخوان فى تعطيل حصول المستشار عبد المجيد محمود على الصيغة التنفيذية لحكم بطلان تعيين النائب العام الحالي برد المحكمة!

وكالعادة، حين كانت تواجه رئيس الجمهورية "المنتخب" وجماعته مقاومة رافضة لقراراته المتصادمة مع الديمقراطية ودولة القانون، فانه كان يتراجع عنها في الظاهر إلى حين، كما كان قد أعلن عن نية الرئاسة تجميد تعديل القانون لما بعد انتخابات مجلس النواب[11]، ثم تعود الآلة الإخوانية إلى معاودة الهجمة وتحقيق خطة "التمكين" و"الأخونة".

وقد استمرت مقاومة الأسرة القضائية والقوى الوطنية والشعب المصري كله لتلك الهجمة الإخوانية ضد سلطة القضاء إلى جاء يوم النصر الأكبر بعزل مرسي وحل مجلس الشورى "الإخواني" الذي كان يدبر تلك المكيدة للقضاء المصري العظيم.

2. الفتنة الطائفية.. لعن الله من أيقظها!

وكان ما نمر به مصر من أزمات وكوارث سياسية واقتصادية ومجتمعية غير كاف، فأراد من يتربص الشر بهذا البلد الأمين ان يزيد الأزمات والكوارث بإعادة إشعال نار الفتنة الطائفية التي ظلت جذوتها كامنة على طول السنين منذ أحداث "الخانكة" عام 1972 ثم تعاود الاشتعال بين الحين والآخر لتشغل الناس في مصر بمخاطر ومهددات تؤثر بالسلب على مسيرة الوطن وتقوض الأساس الذي قامت عليه دولة المواطنة التي عاش المصريون في ظلها مسلمين ومسيحيين قروناً ممتدة.

وكانت أحداث "الخصوص" في القليوبية ثم الاعتداء على الكاتدرائية بالعباسية قمة العبث بأمن الوطن وتهديد وحدته، حيث كانت المرة الأولى في تاريخ الفتنة الطائفية ان تبلغ الجرأة على المقدسات الدينية

[11] لم تمهله ثورة الشعب في 30 يونيو وقرار قيادة القوات المسلحة بعزله إلى الوصول حتى تتم انتخابات مجلس النواب التي تأخرت لرفض القضاء الإداري الإعلان عن دعوة المواطنين لتلك الانتخابات.

لفريق من أبناء الوطن هذا الحد الجسيم الذي هدد بإشعال نار حرب أهلية لا يعلم إلا الله مداها وانعكاساتها على حاضر مصر ومستقبلها.

ان تاريخ محاولات إذكاء نار الفتنة الطائفية شهد أحداثاً تراوحت بين اتهامات متبادلة بين مسلمين ومسيحيين بخطف مسلمات لتنصيرهن أو مسيحيات لتزويجهن من مسلمين وإعلان إسلامهن، أو خلافات عادية تقع بين أطراف من المسلمين والمسيحيين على أمور حياتية واردة بين المسلمين أو المسيحيين انفسهم، ولكن وجود أطراف ينتمون إلى الإسلام وأطراف آخرين يؤمنون بالمسيحية، يؤدى فى بعض الأحيان إلى تطورات غير عقلانية من جانب أي من الطرفين أو كليهما تشعل لهيب الفتنة بينهما ثم يستجد كل منهما بعشيرته ويقع نتيجة لذلك ضحايا من الطرفين، ويكون الخاسر الأكبر فى كل حالة هو مصر.

وإذا استعرضنا تقرير اللجنة التي شكلها مجلس الشعب برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطيفي لاستظهار أسباب الفتنة الطائفية التي تعرضت لها البلاد فى أعقاب أحداث "الخانكة" ، نجده يوضح " . . ان اللجنة تعرض فى تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادثاً مميزاً يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام، ثم تناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلاً واقتراحات محددة لعلاجها" .

وأوضح تقرير لجنة العطيفي حقائق لا يجب إغفالها ونحن بصدد تجدد تلك الأحداث المؤسفة والبحث عن أسبابها، وتتركز تلك الحقائق فى ان أهالي مدينة الخانكة وكل المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا يعيشون دائماً فى وئام، وتجلى ذلك حينما تعرضت أبو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم، حيث قُتل وأصيب الكثيرون، ولم تفرق قنابل العدو بين المسلم والقبطي، ويذكر التقرير ان رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط لمدة اثنتي عشرة سنة، ولم تنس أي حساسيات طوال هذه السنين، وان مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى احترق سقفه واحترقت موجوداته فى

الأحداث يقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصاً كبناء فضلاً عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها.

وقد خلصت لجنة الدكتور العطيفي إلى الأسباب العامة وراء أحداث ما يسمى "الفتنة الطائفية"، وهي استمرار القيود البيروقراطية على الترخيص ببناء الكنائس أو ترميمها والتمييز غير المبرر بين هذه القيود التي تحد من حرية المسيحيين المصريين فى إقامة كنائسهم ومن ثم حريتهم فى ممارسة شعائرهم الدينية من ناحية، وبين حرية إقامة المساجد والزوايا والمصليات للمسلمين فى كل الأماكن ومن ثم حرية المسلم فى ممارسة شعائره الدينية دون قيود.

وأشارت لجنة د. العطيفي إلى قضية الدعوة والتبشير وما يتردد أحياناً فى خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلى نشاط تبشيري تقوم به بعض الجمعيات مما يتولد عنه بعض الحساسيات. وطالبت اللجنة بضرورة إخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف من ناحية، وفرض السلطة الدينية المختصة بتعيين وعاظ الكنائس بمتابعة أدائهم واجباتهم الدينية وان تكون مسئولة عند أي تجاوز لهذه الواجبات. كما لاحظت اللجنة " انه بعد ان أصبحت التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام طبقاً للمادة 19 من الدستور الجديد (دستور 1971) فان المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة، وهذا يبدو فى المدارس التي تضم أبناء من المسلمين والأقباط؛ إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الأقباط فى المدارس يتعلمون فيها أحكام دينهم، وكما يجب ان تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الأديان بحسن إدراك وسعة وبعد عن التعصب". ان التسامح وقبول الآخر وسيادة قيم المواطنة الحقة كانت سمات مميزة لعلاقات الأخوة بين مسلمي مصر ومسيحيها، فماذا حدث الان؟ وما هي

المستجدات التي طفت على سطح المشهد السياسي والاجتماعي وساعدت على إظهار أسوأ ما فى المصريين من تطرف وتعصب ديني وانكار لوجود الآخر ؟

ان الإجابة عن تلك التساؤلات تكمن فى استمرار الدولة منذ تفجر أحداث "الخانكة" وحتى اليوم فى تجاهل توصيات لجنة العطيفي التي لاحظت ان تنظيم إقامة الكنائس أو تعميرها وترميمها لا يزال تخضع لأحكام الخط الهمايونى الصادر من الباب العالي فى فبراير 1856 الذي قرر إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالي، وان كثيراً من الكنائس القبطية قد تقادم عليها العهد، فلا يُعرف شيء عن تطبيق الخط الهمايونى بشأنها . ورغم انه صدر فى شهر فبراير 1934 قرار من وكيل وزارة الداخلية بالشروط التي يتعين توافرها للترخيص ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة، التي تجب ان تتحقق جهة الإدارة من توافرها حتى يصدر قرار جمهوري بإقامة الكنيسة، فقد تبينت اللجنة انه من أهم الأسباب التي تؤدى إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة، عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار جمهوري فى كل حالة. ولا يزال مشروع قانون دور العبادة الموحد قابعاً فى دهاليز السلطة رغم ان حكومة الدكتور عصام شرف كانت قد أنهت إعداد مشروع متكامل نوقش بواسطة لجنة العدالة والمواطنة التي شُكلت بعد أحداث كنيسة «الماريناب»، ولكن استقالة الحكومة حال دون استكمال إجراءات إصداره من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

والسبب الأكثر أهمية فى تجدد الفتنة الطائفية بعد الثورة هو ارتفاع أصوات الجماعات الدينية المتشددة والسماح بإنشاء أحزاب بمرجعيات دينية رغم ان تعديل قانون الأحزاب السياسية الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمنع قيام الأحزاب على خلفية دينية، والأكثر من هذا ان دستور 2012 لم يتضمن النص الذى ألحت عليه القوى المدنية بتحريم تأسيس الأحزاب ذات المرجعية الدينية، وزاد مجلس الشورى موخراً بالموافقة على استخدام الشعارات الدينية فى الدعاية الانتخابية، وذلك فى مشروع قانون

انتخابات مجلس النواب الجديد المعروض على المحكمة الدستورية العليا ونأمل ان تنتبه المحكمة إلى هذا النص. ولقد كان من عنف هجمة تيارات الإسلام السياسي ان جماعات كان لها تاريخ فى أعمال العنف والهجوم على الإخوة المسيحيين أصبح لهم أحزاب سياسية ترفع لواء التشدد.

ان القضاء على جذور الفتنة الطائفية لن يتحقق بتشكيل لجان ولا مجالس استشارية لن تقدم جديداً يمكنه احتواء الاحتقان الطائفي الذي يتعاظم مع ازدياد وطأة الفقر والبطالة وحالة عدم الاستقرار السياسي. الحل الطبيعي ان تلتزم الدولة والمصريون جميعاً بقيم المواطنة وان المصريين جميعاً سواء فى الحقوق والواجبات، وإصدار قانون يرفع القيود عن بناء وترميم الكنائس وتقنين أوضاع مئات الكنائس غير المرخصة. وإلى ان تقوم الدولة بمسئولياتها نحو مواطنيها مسلمين ومسيحيين.

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

3. سيناء.. وجرائم الجماعات التكفيرية "المتحالفة مع الإخوان"!

في خضم مشكلات الوطن المتصاعدة وأزماته المتجددة التي تسبب فيها، أو بمعنى أدق اصطنعها، النظام الحاكم في السنة الكئيبة التي مرت على الوطن، كادت سيناء تتوارى عن دائرة اهتمام المصريين إلا في مناسبات الاحتفال التقليدي بعيد سيناء واحتفالات استرجاع طابا، وهي احتفالات باهتة في العادة ولا تثير اهتمام المصريين حكاماً ومحكومين! ولم يتخلف النظام الحاكم "الإخواني" آنذاك عن مجاراة سابقه "المباركي" في إهمال سيناء وتناسي مطالب أهلها والاستمرار في خطة تفريغها من مقومات التنمية والتعمير، والتفرغ فقط للحديث الأجوف عن أهميتها وضرورة إدماجها في نسيج الوطن الأم والهاء عزلتها عن باقي أجزاء مصر.

وفي الوقت الذي كاد النسيان يلف مأساة مجزرة رفح التي راح ضحيتها سنة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة، تصاعدت خطورة تردي الأوضاع الأمنية في سيناء بما يهدد أمن تلك البقعة الغالية من أرض مصر والأمن القومي المصري في كل أنحاء الوطن نتيجة تحالف جماعة الرئيس المعزول مع حركة حماس والجماعات التكفيرية على شن حرب ضد الوطن وقواته المسلحة في سيناء[12].

فمنذ جريمة قتل أبناء القوات المسلحة في "رفح" في الخامس من أغسطس 2012 توالت الأحداث الإجرامية من عناصر تستهدف جيش مصر وشعبها وتريد إشاعة الفوضى في سيناء ومصر كلها. ان الأحداث التي تجري في سيناء انباؤها تدل دلالة قاطعة على وجود مخطط إجرامي للإساءة إلى مصر وأمنها القومي، بينما لم تتعامل الرئاسة "المعزولة" معها بالقدر اللازم من الحزم والحرص على المصالح الوطنية العليا لمصر.

---

[12] صرح الإرهابي الإخواني المقبوض عليه "محمد البلتاجي" على قناة الجزيرة " أنه في اللحظة التي يتراجع فيها السيسي عن انقلابه العسكري، تتوقف العمليات في سيناء!"

فبالرغم من مضي ما يقرب من عام على جريمة "رفح" وإعلان رئيس الجمهورية "المنتخب" إصراره على القصاص من الجناة المجرمين، وتصريحه الشهير بانه يتولى بنفسه قيادة العملية "نسر" لتعقب الجناة وتطهير سيناء من البؤر الإجرامية والتنظيمات التكفيرية والمتشددة، فان أحداً من أهل مصر لم يكن يعلم شيئاً عن نتائج التحقيق فى تلك الجريمة ولا أسباب التكوص عن استكمال العملية "نسر".

واستمرت الرئاسة صامتة لا تبدى اهتماماً. ولو من أجل منع الشائعات والأقاويل التي تتردد فى وسائل الإعلام وفى المحافل والاجتماعات السياسية لتبرئة نفسها من تهم الضلوع فى صنع وتعميق مأساة سيناء. حتى تم عزل مرسي وتولت القوات المسلحة زمام الأمور في سيناء التي نرجو ان تعلن نتائج التحقيق في تلك الجريمة البشعة ومدي ضلوع المعزول وشركاءه في حركة حماس فيها.

ورغم جهود القوات المسلحة منذ الإطاحة بالمعزول فى تعقب هذه العنصر الإجرامية الضالة، فالواضح ان طريقهم إلى مصر مستمر طالما استمر التحالف الشيطاني بين جماعة الإخوان الإرهابيين ومنظمة حماس التابعة لتلك الجماعة على تحقيق خطة التمكين الإخوانية الحمساوية!

4. الإخوان يعيدون انتاج نظام مبارك!

نجح الشعب المصري فى ثمانية عشر يوماً فقط فى الغاء عهد مبارك بمجرد ان أجمع على رأى واحد ان "ارحل" و"مش حنمشى.. هو يمشى"، وتم الغاء ثلاثين عاماً قضاها رئيساً، وكان مخطط للترشح فى انتخابات 2011 الرئاسية وفيما بعد كان الدور على "الوريث".

وكان الهدف من ثورة الشعب فى 25 يناير إسقاط نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التي يمكن ان تنفذ منها عناصر ذلك النظام لإعادة انتاجه فيما أطلق عليه "الثورة المضادة"، كما كان من أهداف الثورة تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

ولكن الأمور بعد تخلى الرئيس السابق عن منصبه لم تجرِ على هوى الثوار الذين قنعوا بالانتصار الساحق والسريع على رأس النظام البائد وظنوا انهم على طريق الثورة سائرون فى حماية الشعب الذي أصدر نداءه الذي اهتزت لأصدائه جنبات ميدان التحرير ومصر كلها ان "ارحل" فرحل!

ان نظام مبارك لم يسقط حتى الان برغم انقضاء أكثر من سنتين على قيام الثورة، وانتهت المرحلة الانتقالية التي كانت الأمل فى القضاء على النظام الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه ولكن للأسف لم يتحقق ذلك الأمل!

ومع تباعد القوى الثورية عن المشهد السياسي فى أعقاب تخلى الرئيس السابق عن منصبه وعدم قدرتها فى تلك الفترة القصيرة على تكوين حزب أو أحزاب تتولى قيادة العمل الثوري لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، وفى ضوء ضعف وتشرذم الأحزاب والقوى السياسية القديمة، خلا المشهد السياسي إلا من جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة ومن السلفيين وجماعات الإسلام السياسي الذين سارعوا إلى تأسيس أحزاب ذات مرجعيات دينية وتحالفوا مع الجماعة وحزبها ليسيطروا على المشهد السياسي ويركبوا موجة الثورة معلنين انهم كانوا فى مقدمة الثوار فى ميدان التحرير!

والقصة باتت معروفة للكافة، فقد كان هدف الجماعة وحزبها ومشايعيهم . وقد خلت الساحة السياسية إلا منهم. تحقيق أغلبية كاسحة فى انتخابات مجلس الشعب التي جرت فى نوفمبر 2011، والتي كانت جهودهم مركزة على انجازها رغم ان التيار السياسي الغالب فى ذلك الوقت كان يطالب بالدستور أولا!

ولما تحققت الأغلبية لحزب الحرية والعدالة وحزب النور فى مجلس الشعب الأول بعد الثورة، كانت آمال الشعب منعقدة على ان يباشر هذا المجلس دوراً تاريخياً فى تحقيق هدف الثورة الرئيسي "الشعب يريد إسقاط النظام" . ولكن أداء المجلس جاء مخيباً لتطلعات المواطنين وثوار التحرير حيث انشغل بالدخول فى معارك مع حكومة الدكتور الجنزوري مهدداً بسحب الثقة منها رغم انه لا يملك تلك السلطة التي جاء

الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 خلواً منها ومضت سنة أشهر تقريباً دون فاعلية أو أداء له قيمة في مجال تطوير العمل الوطني وتطهير مؤسسات الدولة من عناصر النظام القديم أو محاولة إثبات انه خلق "مجلس شعب الثورة"، حتى صدر قرار المشير حسين طنطاوي بحله.

وجاء انتخاب مرشح حزب الحرية والعدالة والأصل انه مرشح الجماعة رئيساً للجمهورية على خلفية رفض ملايين الناخبين التصويت لمنافسه الفريق أحمد شفيق تجنباً لاحتمال ان يعيد . أي شفيق . انتاج نظام مبارك الاستبدادي وخوفاً من استمرار "حكم العسكر"، فإذا بالرئيس مرسي وقد أثبت انه الأكثر محافظة على نظام مبارك والأقدر في ممارسة كل أساليب ذلك النظام القائم على إقصاء القوى الوطنية والثورية. ونجح "الرئيس المنتخب" منذ توليه منصبه الرئاسي في انشاء سجل حافل من القرارات غير المدروسة والإعلانات غير الدستورية، والنفول على السلطة القضائية، وتحصين قراراته ضد الطعن عليها أمام القضاء، وعزل النائب العام السابق وهو غير قابل للعزل والانفراد بتعيين النائب العام الحالي دون مراجعة المجلس الأعلى للقضاء كما يقضي بذلك قانون السلطة القضائية!

وعمل نظام مرسي على ترسيخ وتوطيد أركان النظام القديم الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه؛ إذ بدلاً من الغاء حصص الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض أسرهم وتخليد ذكرى الشهداء، أنتج نظام الحكم الجديد للرئيس "المنتخب "مزيداً من الشهداء والمصابين في أحداث "محمد محمود 2" ومحيط قصر الاتحادية ومحيط كوبري قصر النيل وميدان سيمون بوليفار، وفي بورسعيد والغربية والإسكندرية، وأخيراً ميدان النافورة بالمقطم في محيط مكتب الإرشاد .

كما لم تتم إعادة هيكلة وزارة الداخلية، بل توسع نظام مرسي فى استخدام القوة المفرطة لأفراد الداخلية لمواجهة الشعب الثائر، وتم استبدال بوزير الداخلية السابق [13] الذي نأى بنفسه وقواته عن الانحياز للفصيل الحاكم الوزير الحالي الذي بالغ فى تعريض أفراد الشعب للقنابل المسيلة للدموع وواجه المتظاهرين السلميين بوابل من مقذوفات "الخرطوش"، حتى ان جنائز شهداء بورسعيد الباسلة لم تسلم من الاعتداء عليها!

وتناسى نظام المعزول التحقيق فى كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، واكتفى بإصدار قانون العزل السياسي ونص عليه فى الدستور الذي أصدره في ديسمبر 2012 لمنع أشخاص بعينهم من المنافسة فى المجال السياسي. كما تناسى إعادة تشكيل المجالس المحلية وتجاهل فى دستوره الجديد مبدأ انتخاب المحافظين والقيادات المحلية وهو ما طالب به البرنامج الرئاسي للمرشح الرئاسي مرسى وعمد إلى تعيين رجال الجماعة فى مناصب المحافظين ووزير التنمية المحلية القائم على شئون إدارة الحكم والمحلى.

ورغماً عن حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة، فقد تناسى نظام الحكم الجديد القديم فى الحقيقة ان ذلك الحزب كان من أركان الفساد فى نظام مبارك وأعاد انتاجه فى هيئة "حزب الحرية والعدالة" ليواصل من خلاله سياساته فى إقصاء المخالفين فى الرأي والمعارضين لسياسات الحكم، وتمكين أعضائه من السيطرة على كل مؤسسات الدولة، والانفراد بالتشريع عن طريق مجلس الشورى غير المؤهل، وتزيين كل قرارات الرئيس

[13] الوزير السابق هو اللواء أحمد جمال الدين والذي خلفه هو اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الحالي والمستمر من وزارة هشام قنديل إلى الآن بعد عزل مرسي، والذي حاول الإرهاب الإخواني اغتياله يوم 5 سبتمبر 2013.

بالحق أو بالباطل. بل وزاد الحكم الجديد بالاستعانة برموز من رجال أعمال النظام القديم للمشاركة فى لقاءات رئيس الجمهورية الخارجية، كما كان شان الرئيس الأسبق مبارك!

وكما كان الحال فى نظام مبارك، استمرت في عهد المعزول ممارسات التضييق على الصحفيين والإعلاميين، وزادت دولة حكم الإخوان بالإسراف فى قرارات "الضبط والإحضار" للمطلوبين للتحقيق. واستمرت سياسة "العناد" التي مارسها الرئيس الأسبق وزاد عليها الرئيس المعزول بالإصرار على مجافاة أحكام القضاء والتهديد بالتخلص ممن يطلق عليهم "أصابع" الإفساد وهو لا يسميهم[14]، وإسراف أهل الحكم الجديد فى الترويج ليلا ونهاراً لفكرة المؤامرة التي يتعرضون لها. وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد عاد الشعب يطالب "بإسقاط النظام" وينادى "الشعب والجيش إيد واحدة" حتى تحقق له ما أراد وتم عزل مرسي.

https://youtu.be/ULqCEfyeQQc

[14] إلا مرة واحدة حين خطب يوم 2 يوليو خطابه الكارثي وذكر فيه أسماء قضاة اتهمهم بالتزوير أثناء إشرافهم على انتخابات مجلس الشعب عام 2005.

5. الإخوان.. يقولون ما لا يفعلون؟

دأبت جماعة الإخوان المسلمين على الحديث عن مفاهيم وقيم تناصر الدولة المدنية الحديثة، ولا ينقطع حديثهم عن تحقيق أهداف الثورة ولا التحول الديمقراطي، دون ان يفعلوا شيئاً من أجل إثبات صدق أقوالهم والتزامهم بها!

ومنذ تأسيس الجماعة، كان خطابها المعلن مختلفاً عن الأهداف الحقيقية والرسائل المتداولة بين القيادات والتنظيمات الداخلية فيها، بل أكثر من هذا، فلم يكن الخطاب الحقيقي للجماعة متاحاً للجميع، بل كان مقصوراً على فئة محدودة منهم، ومثال ذلك "رسالة التعاليم" التي وجهها مؤسس الجماعة ومرشدها الأول حسن البنا إلى "... الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسمو دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على ان يعيشوا لها، أو يموتوا فى سبيلها، إلى هؤلاء الإخوان فقط أوجه هذه الكلمات، وهى ليست دروساً تُحفظ، ولكنها تعليمات تُنفذ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون.. أما غير هؤلاء. فلهم دروس ومحاضرات، وكتب ومقالات، ومظاهر وإداريات، ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، وكلا وعد الله الحسنى".

ولقد اعتادت الجماعة دغدغة مشاعر المصريين وقلقهم بأقوال من مثل ما ورد بمقدمة المبادرة التي طرحتها الجماعة فى 16 من مارس 2011 بعنوان "معاً نبدأ البناء" ضمن سلسلة حوار من أجل مصر.. "لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق النطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع بفضل الله تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود".

ورغم تلك الكلمات التي تخاطب العواطف، فان ممارسات الجماعة وحزبها بعد انشائه لم تتعدَ الأقوال! فقد جاء فى تلك المبادرة قول الجماعة "اننا نوقن كل اليقين ان الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا

يستطيع ان يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال"، والشعب يشهد بان ذلك القول لا يستند إلى أي دليل عملي، بل على العكس ان جميع تصرفات الجماعة وحزبها ومجلس الشعب، الذى كانت لها الأكثرية فيه قبل ان يحل وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا وبقرار من المشير طنطاوي في 16 يونيو 2012، كلها تقطع بكل اليقين بالرغبة العارمة في الاستحواذ على السلطة وإقصاء جميع الفصائل من غير الجماعة عن المشاركة في المشهد السياسي وفي تحمل جزء من مسئوليات العمل الوطني.

وقبل ان تجف المداد الذي كُتبت به المبادرة الإخوانية، أخلفت الجماعة وحزبها الحرية والعدالة الوعود التي قطعوها على أنفسهم للأحزاب التي شاركت معهم في تأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" وبدلوا التزامهم بان صيغة المنافسة في انتخابات مجلس الشعب 2011 هي "المشاركة" وجعلوها "المغالبة".

وبدلاً من التزامهم بان تكون منافستهم على 30% من مقاعد المجلس فنافسوا على 100% من المقاعد.

وفي فبراير 2012 أعلنت الجماعة بألا يكون لها مرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية، فنكصوا على أعقابهم وأصبح لهم مرشحان!

ومن عجب ان مبادرة الإخوان عام 2011 والجماعة خارج سلطة الحكم وسلطانه، كانت تدعو إلى مجموعة من "المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله" لم تجد لها سبيلاً إلى التنفيذ حين نجحت الجماعة في الوصول إلى السيطرة على مجلسي الشعب قبل حله ومجلس الشورى المرشح الذي كان مرشحاً

للحل قبل 30 يونيو.[15] وحين أصبحت رئاسة الجمهورية فى حوزتهم فعلوا عكس ما نصت عليه مبادرتهم!

ولعل تأمل بعض ما تضمنته المبادرة الإخوانية فى 2011 يعطى القراء صورة عن انطباق الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون" [الصف 2، 3]، فقد تضمنت المبادرة "تأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم فى دولة مدنية، وان المواطنة أساس المجتمع، وان الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة ضامنة للشرعية الدستورية وحامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن، وحرية الإعلام، وإقرار الحق فى إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات، وتجريم حجب المعلومات". كما أقرت المبادرة الإخوانية الحق فى التظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام، واحترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وتمثيل الشعب فى مجلس نيابي منتخب فى انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل [قاض لكل صندوق]، وان حق الطلاب فى النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها فى أي وقت، ويشمل الحق فى تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة. ونصت المبادرة على استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وان مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة، وان المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، مع ضرورة الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان

[15] كان مجلس الشورى مرشحاً للحل قبل 30 يونيو بحكم منتظر للمحكمة الدستورية العليا بناء على تقرير لهيئة المفوضين أوصى بالحل، وقد تم حله بموجب الإعلان الدستوري الصادر من المستشار عدلي منصور يوم 8 يوليو 2013.

استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا [الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام]، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، والإسراع بإصدار قانون السلطة القضائية الذى أصدره نادى القضاة!

واحتل الاقتصاد مكانة مهمة فى المبادرة الإخوانية؛ إذ حددت ضرورة ان يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية، وان تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة، وتبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، تهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.

فكل تلك المبادئ التي تضمنتها المبادرة الإخوانية عام 2011 ضلت طريقها إلى التنفيذ تحت الحكم الإخواني، بل ان الإخوة من الحكام الجدد قد ناقضوها واعتدوا عليها، ويكفى ان نراجع موقف مبادرتهم من القضاء واحترامها لتعيين رؤساء المحاكم العليا بمن فيهم رئيس المحكمة الدستورية العليا، وكذلك النائب العام إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، ونقارن ذلك الموقف بتغوُّل رئيسهم "المنتخب "على السلطة القضائية وعزله النائب العام وتعيين آخر محله من دون أي اعتبار لرأى مجلس القضاء الأعلى، والتربص بالمحكمة الدستورية العليا وتقليص اختصاصاتها وتخفيض عدد قضاتها ليتم التخلص من قضاة بعينهم، كل ذلك تم بموجب مواد فى دستورهم الذى تم تمريره بليل ليتوافق مع أهدافهم.

6. يا أهل مصر.. تعالوا إلى كلمة سواء.. رغم الإخوان!

كان أمل شعب مصر ان يؤدى تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطياً إلى بدء مرحلة جديدة من الاستقرار والتوافق الوطني والمحاولات الجادة لتحقيق أهداف الثورة، وذلك بعد كل المعاناة والاضطراب والأحداث الدامية التي شهدها الوطن طوال الفترة الانتقالية التي دامت ما يقرب من عامين.

ولكن، ومع كل الأسف، لم يتحقق للمصريين ما كانوا يأملونه، فبدلاً من الاستقرار نشبت على الساحة المصرية حالة من الفوضى العارمة من الانفلات الأمني وإهدار سلطة القانون وضياع هيبة الدولة، وحلت الصراعات الحزبية والخلافات السياسية محل التوافق الوطني، وضاعت أهداف الثورة بين تلك الصراعات والخلافات ولم تعد الثورة فى حد ذاتها موضوعاً يذكره المتصارعون على المكاسب السياسية، أو الذين تشدقوا بشعاراتها مدعين انهم حماتها، إلى ان تبوأوا سدة الحكم فتخلوا عنها غير عابئين بوعود قطعوها ولا برامج انتخابية قدموها للناخبين الذين وثقوا فيهم ليكتشفوا انهم تعلقوا بالسراب والأوهام!

وازداد الشعور بخيبة الأمل الوطني بعد انتخاب رئيس الجمهورية وقعت خلالها أحداث مأساوية على مستوى الوطن، وسقط فيها مئات الشهداء والمصابين من أبناء الشعب الثائرين فى ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية وفى ميدان سيمون بوليفار، وفى الإسكندرية، والمحلة الكبرى والمنصورة، ثم فى السويس والإسماعيلية. ثم كانت قمة مأساة الشعب حين تمت ملحمة مدينة بورسعيد الباسلة التي قدمت منذ السادس والعشرين من يناير 2013 وحتى الان ما يقرب من سبعين شهيداً ومئات الجرحى والمصابين.

وعلى العكس من الأغنية الشهيرة التي تغنت بها «شادية» بمناسبة أعياد سيناء "مصر اليوم في عيد"، فان مصر كانت عبر شهور سنة الرئاسة الوحيدة للمعزول في شقاق واختلاف وحزن تبكي أبناءها الشهداء والمصابين، وتعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام والتفت بجح تيار الإسلام السياسي في تعميقها مستنداً إلى دعم الرئاسة الظاهر والمستتر.

كذلك كانت مصر تعيش. وما تزال. حالة غير عادية من الانفلات الأخلاقي والسلوك العام السلبي تشهد عليها أحداث البلطجة والاعتداء على العزل الآمنين، وحالات التحرش بالنساء والفتيات، وشيوع الرشوة وأشكال الفساد، وذلك برغم ازدياد أعداد الملتحين من المصريين والمنتقبات والمحجبات من المصريات بعد الظهور السياسي والإعلامي المكثف لمن أطلقوا على انفسهم صفة "دعاة" في فترة ما بعد 25 يناير، وبرغم سيطرة جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعيها من تيارات الإسلام السياسي على أجهزة الإعلام الرسمي ومؤسسات الصحف القومية طوال فترة احتلالهم للسلطة في البلاد، وانطلاق القنوات الفضائية الدينية وعودة الجماعة الإسلامية، و"الحازمون" وما أدراك ما الحازمون؟

مصر تعيش. وما تزال. حالة غير مسبوقة ولا مقبولة من التردي العام أمنياً واقتصادياً و"أخلاقيا"، ناهيك عن انهيار كيان الدولة بفعل الفشل الحكومي العام والدعم الرئاسي لحكومة فاقدة الرؤية ومعزولة عن جماهير الشعب، كما انها حكومة لا تحظى بالتقدير والمكانة الدولية الجديرة باسم مصر وتاريخها وريادتها الثقافية والحضارية وعبقرية موقعها وزعامتها التاريخية للوطن العربي على مدى سنوات طوال[16].

[16] الإشارة هنا إلى حكومة الدكتور حازم الببلاوي التي تشكلت عقب نجاح ثورة 30 يونيو وعزل مرسي في 3 يوليو 2013، والمقصود بالدعم الرئاسي هو نفي رئاسة الجمهورية لأنباء إقالة تلك الحكومة رغم فشلها.

وما يزال الشعب يذكر شهداء مجزرة رفح الذين اغتالتهم أيادي الغدر والخيانة، وما زال الشعب ينتظر القصاص من هؤلاء القتلة الذين سبق ان توعدهم الرئيس المعزول بالعقاب بينما مرشده العام كان يلتقي خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وينفى الاثنان عن الحركة أي اتهام بالاشتراك فى الجريمة أو معرفة الفاعلين!

ولقد أضيف إلى المشهد أربعة مشاهد صارخة. من أفعال نظام مرسي قبل عزله. لتزيده احتقاناً؛ إضراب ضباط وأمناء وجنود الشرطة ومطالبتهم بإقالة وزيرهم. وزير الداخلية. ثم السقطة المدوية لوزير العدل في حكومة هشام قنديل باعترافه بان وزير الداخلية هو الذى طلب منه الإعلان بان وفاة الشهيد محمد الجندي كانت بسبب "حادث سيارة"، ثم إعلان الجماعة الإسلامية وغيرها من جماعات وأحزاب الإسلام السياسي عن تشكيل "لجان شعبية" لحفظ الأمن والسيطرة على الشارع بدلاً من الشرطة واستمراراً لإعلان مكتب النائب العام[17] بتفعيل المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية التي تعطى المواطنين حق الضبطية القضائية! وكانت الإضافة الرابعة هي إقدام رئاسة الجمهورية المعزولة بالتصريح أو بالإيحاء لهيئة قضايا الدولة بالطعن على حكم المحكمة الإدارية بوقف إجراءات الانتخابات التشريعية وذلك بعد ان حمد الشارع السياسي للرئاسة قرارها باحترام الحكم وعدم الطعن عليه!

وقد تمثل رأى الشعب الغاضب من هذا المشهد العبثي فى المناداة بتدخل القوات المسلحة لتصحيح الموقف الوطني بعد ان تفاقمت أزمة الوطن الطاحنة وتحولت إلى "معضلة" يصعب علاجها بالوسائل التقليدية وأصبحت فى حاجة ماسة إلى تدخل جراحي. وكانت البداية بان سارع آلاف المواطنين فى بورسعيد

[17] هو النائب العام الخصوصي لجماعة الإخوان المسلمين طلعت عبد الله الذي تم بعد صدور حكم القضاء بأحقية النائب العام الأسبق د. عبد المجيد محمود بالمنصب، وهو الآن خاضع للتحقيق في قضايا مختلفة منها قضية زرع أجهزة تنصت في مكتب النائب العام.

وغيرها من المدن المصرية، المكلومة على شهدائها والمصابة فى اقتصادها، بتحرير توكيلات فى الشهر العقاري للفريق أول عبد الفتاح السيسي لتولى "إدارة شئون البلاد".

والرأي الذي كان يكتسب مزيداً من القبول بين أغلب المواطنين هو ضرورة ان تتدخل القوات المسلحة لتصحيح الوضع فى مصر. دون ان تتحمل مسئوليات الحكم. باعتبارها المؤسسة الوطنية التي ينتظرها الشعب لتهب لنجدته وحماية أمنه وتأمين مسارة على طريق التحول الديمقراطي.

ورأى المؤيدون لفكرة استدعاء القوات المسلحة لمهمة انقاذ الوطن من الفوضى ان الدستور كان يقضى فى المادة رقم 194 "ان القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها."، وان ما شهدته البلاد. خلال فترة رئاسة مرسي. كان يعتبر قمة التهديد لأمنها، ناهيك عن تسلل عناصر غير مصرية إلى سيناء ومدن مصرية أخرى مما يهدد الأمن الوطني ويتطلب تدخل القوات المسلحة لحماية البلاد.

ولكن من جانب آخر، تلقى فكرة استدعاء القوات المسلحة لتصويب مسار الوطن رفضاً من قطاعات سياسية وثورية تخشى إعادة تجربة الفترة الانتقالية التي أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شئون البلاد بتكليف من الرئيس السابق، وكانت نتيجة التجربة فى مجملها غير إيجابية ولا محققة لتمنيات الشعب وأهداف ثورته.

ان محاولة كسر الجمود وحلحلة الموقف تبلورت في تصاعد حركة "تمرد" ونجاحها في جمع ملايين التوقيعات للمصريين المطالبين بسحب الثقة عن مرسي، وقد استجاب الفريق أول السيسي القائد العام للقوات المسلحة إلى مطلب الشعب، وتم عزل مرسي يوم 3 يوليو 2013. وتحدونا الأمل فى ان يعود المصريون إلى كلمة سواء تركز على الصالح الوطني وتنتصر للشعب وثورته.

7. استحقاقات ما بعد الدستور

قضى الأمر، وتم تمرير الدستور المشوه الذى ناضل قطاع عريض من المصريين فى محاولة لإقناع الغالبية من المواطنين لرفضه لما يمثله من تهديد لمدنية الدولة، وكان جهد القوى الوطنية منذ بداية التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور مركزاً على كشف التشكيل غير المتوازن للجمعية ومحاولة إعادة التوازن لتشكيلها الثاني بعد الحكم القضائي ببطلان الجمعية الأولى، ولما فشلت جهود القوى الوطنية، انسحب عدد كبير من ممثلي الأحزاب والقوى المدنية ثم تبعهم جميع المؤيدين للدولة المدنية، وبذلك حقق الإخوان المسلمون وممثلو تيار الإسلام السياسي هدفهم بالانفراد بالجمعية التأسيسية وصياغة الدستور على هواهم!

قضى الأمر وأجيز الدستور الذى طرحه رئيس الجمهورية للاستفتاء، من دون ان يتحقق التوافق الوطني كما سبق ان التزم الرئيس، بما احتواه من مواد تمثل ألغاماً على طريق التحول الديمقراطي كما تعتبر تهديداً مباشراً لمدنية الدولة، وأهم تلك المواد هي المادة 4 التي تنص على: "ويؤخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فى الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية" وهذا الالتزام يسرى على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهو يعطى لهيئة كبار العلماء نوعاً من الوصاية على هذه السلطات، خاصة السلطة القضائية "لإنه من غير المتصور أخذ الرأي وعدم اتباعه من علماء دين يمكن التحكم فى اختيارهم بتعديل القانون المنظم لتشكيل هيئة كبار العلماء".

كذلك تؤدى المادة 219 التي أضيفت ضمن باب الأحكام العامة والتي نصت على ان "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة" التي تجعل الأحكام المختلف عليها بين الفقهاء والمتغيرة بحكم الزمان والمكان وظروف الواقع المصدر الرئيسي للتشريع الفعلي وهذا يحقق ما كان السلفيون يرغبونه بتعديل المادة الثانية

التي تقضى بان مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا التعديل يتم كأمر واقع بتطبيق المادة 4 بما نصت عليه من وجوب أخذ رأى هيئة كبار العلماء فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية مما يضع مؤسسات الدولة الديمقراطية، بما فى ذلك السلطة التشريعية والسلطة القضائية، تحت ولاية الفقيه ويهدد الاستقرار القانوني والاجتماعي.

وتكتمل منظومة المواد المنوافقة مع اتجاه تيار الإسلام السياسي بالمادة 81 التي "تقيد الحقوق والحريات بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية الوارد فى المادة 219 الذى يشمل الأدلة والقواعد الفقهية فى مذاهب أهل السنة والجماعة والتي تسمح باستخدام رأى الفقيه غير الملزم فى الأساس وجعله أساساً لتقييد حقوق المواطنين مما تجعل مرجعية الدستور وحمايته لحقوق المواطن قاصرة ولا جدوى منها ، وقد أغنانا الدكتور ياسر برهامي عناء التفكير فيما عساه ان تحدث حين تطبيق الدستور الجديد إذ اعترف ان "هذا الدستور يشمل قيوداً غير مسبوقة تخص الشريعة فى الدستور، وذلك لأول مرة فى دستور مصري عبر التاريخ" .

وتعتبر المادة 230 من أخطر المواد فى الدستور، إذ نصت على ان: "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد"، ومصدر الخطورة فى تلك المادة ان مجلس الشورى القائم يفتقر إلى الخبرات القانونية والقدرات التشريعية والدستورية مما تجعله غير مؤهل لممارسة العمل التشريعي، علماً بان الناخبين القلائل الذين انتخبوا أعضاء ذلك المجلس كانوا يعلمون انه مجلس بلا اختصاص تشريعي، والمتوقع ان يؤدى مجلس الشورى دوره المرسوم له فى تمرير مجموعة من التشريعات المعادية للديمقراطية التي لا يرغب رئيس الجمهورية فى تحمل وزر إصدارها ومنها قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخاب مجلس النواب «" مجلس لشعب سابقاً"، وقانون تطوير الأزهر، وقانون السلطة القضائية وقانون المحكمة الدستورية العليا وغيرها من

قوانين مطلوبة لإحكام سيطرة الدولة "الجديدة" عليها، وحسبنا ما اعترف به د. بر هامي "ان المحكمة الدستورية لازم تتنظف بأي طريقة كانت"، وانه "بعد تشكيل هيئة كبار العلماء، ووضع القانون يمكن ان نعزل شيخ الأزهر بالقانون"، كما قال: "إحنا مش عايزين الإعلام ياخد باله من بعض المواد"، لافتاً إلى ان هناك مادة حرية الفكر والرأي والإبداع، تلزم الدولة بحماية القيم، والبرلمان لو أصدر قانون الحسبة يبقى وصلنا لما نريد"، ثم أفصح انه لن يتم الرقابة على الصحف قبل النشر لكن سيتم وضع عقوبة جرائم للنشر بالحبس!!!

والان يجب على القوى الوطنية اتخاذ موقف للمعارضة الإيجابية بعرض بما يتوافر لها من معلومات وأدلة موثقة عن وقائع انتهاكات وأخطاء أو تزوير لعملية الاستفتاء على اللجنة العليا للانتخابات، ورفع الأمر إلى القضاء ان لم يتم تحقيق عادل وسريع فى تلك الوقائع. كما ينبغي تشكيل مجموعات من قوى المعارضة لدراسة وتقييم تجربة صنع الدستور واستخلاص أهم الدروس المستفادة والأخطاء التي وقعت فيها القوى الوطنية وأنصار الدولة المدنية، ومواصلة الحشد الشعبي والجماهيري فى اتجاه النوعية وبيان مظاهر عوار الدستور وكيف انه سيؤثر سلباً على حقوق وحريات المواطنين.

وجديرٌ بالأحزاب والقوى السياسية الإسراع فى عمليات إعادة تنظيم هياكلها وحشد إمكانياتها لمواصلة الكفاح ضد الدستور وكشف عيوبه فضلاً عن الدفاع عن الدولة المدنية والديمقراطية. كما يجب تكثيف الجهود لضم الشباب الثوري المتطلع إلى تحقيق أهداف ثورة 25 يناير.

ومن أهم الأمور الواجبة على قوى المعارضة الإعداد للانتخابات التشريعية القادمة إعداداً متكاملاً وفق خطة علمية واقعية، تبدأ بالمشاركة الفعالة فى إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وقانون الانتخابات الجديد والتنسيق الانتخابي وتشكيل قوائم موحدة لخوض الانتخابات القادمة

ومحاولة تحقيق وجود قوى فى مجلس النواب الجديد لبناء معارضة إيجابية تخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة وإعادة بناء الوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.

وعلى قوى المعارضة دعم مصداقيتها لدى الجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب والدعوة لمبادئها الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامها بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة فى التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.

ان واجب المعارضة الإيجابية ان ترتبط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي للسياسات والممارسات المناقضة لمصالح الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما يجب على قوى المعارضة الإيجابية ان تواصل العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية فى الانتخابات المقبلة. من أجل كل تلك المخاطر والثغرات في دستور الإخوان. دستور 2012 . رفضته الغالبية ممن كان لهم حق التصويت في الاستفتاء، وكان على الشعب ان ينتظر حتى قيام الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو وينتم تعطيل ذلك الدستور وتشكيل "لجنة الخمسين" لتعديله!

https://youtu.be/0vuQQ5Sr4zc

8. الوطن يحترق.. والحكم عاجز عن حمايته!

كان "الوطن الكبير"، مصر المحروسة، يحترق بأيدي نفر ممن يدعون انهم مصريون. وأيضا "الوطن" هو الصحيفة المستقلة، وقد نالها نصيب من حريق الوطن الكبير فهاجمها نفر ممن يزعمون انهم رياضيون وما هم برياضيين! الحكم الذي جاء عبر صناديق الانتخابات يشهد حرائق الوطن وهو غير قادر أو غير راغب فى إطفائها وانقاذ الشعب من نيرانها التي تطال كل شيء وسوف تقضى على تاريخ مصر وحاضرها، بل ومستقبلها!

ولنتذكر كيف كان المصريون على قلب رجل واحد على مدى ثمانية عشرة يوماً من بدء ثورة 25 يناير التي أظهرت أجمل وأصدق وأطهر ما فى المصريين من خصال. تلك الثورة فى أيامها المجيدة التي عاشها المصريون فى ميدان التحرير وفى السويس والإسكندرية وكل ميادين مصر، وأثبتوا للعالم أجمع انهم جديرون بمصر وحضارتها أم الحضارات. وللأسف فقد انقلبت الصورة بعد ان كشفت جماعة الحكم الإخواني عن طبيعتها الديكتاتورية، فقد سادت الفوضى انحاء البلاد واشتد الاقتتال بين المواطنين وميليشيات الإخوان المسلمين من جهة وبينهم وبين الشرطة من جهة أخرى.

وخلال الأيام منذ الخامس والعشرين من يناير 2013 يوم الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة وحتى اليوم الثالث عشر من مارس سقط أكثر من مائة وعشرين شهيداً ومئات الجرحى والمصابين فى أغلب مدن ومحافظات مصر! وظهر بوضوح عجز الرئاسة أو عدم رغبتها فى التصدي بحزم للفئات المشاركة فى إفساد المشهد السياسي بإعمال القوة الباغية لفرض إرادة السيطرة وانهاء هيبة الدولة والقضاء على حكم القانون، فقد هاجم أعضاء الميليشيات الإخوانية المتظاهرين السلميين أمام قصر الرئاسة "الاتحادية" وخطفوا المئات منهم وأعملوا فيهم التعذيب، وقُتل وأصيب الكثيرون منهم ولم تحرك الرئاسة ساكناً بل اتهمت الثوار المطالبين بإلغاء الإعلانات الدستورية المرفوضة شعبياً بأنهم "بلطجية".

وتفجرت ثورة شعب بورسعيد البطل ضد أحداث مجزرة "استاد بورسعيد" وانتظروا حكم القضاء العادل ليفاجئوا بأحكام الإعدام تطال واحداً وعشرين من أبنائهم وجلهم من الشباب وصغار السن الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة. وبدلاً من محاولة احتواء غضبة الشعب البورسعيدي، إذ بالرئيس "المعزول" يعلن حالة الطوارئ على محافظات القناة الثلاثة ويفرض حظر التجوال لساعات طوال، وما كان للشعب الباسل إلا ان يضرب بعرض الحائط قراراته مستبقاً يوم عزله الذي تم في 3 يوليو.

وكان استخدم "المعزول" وزارة الداخلية وجهاز الشرطة أداة للبطش بالمتظاهرين فى كل المدن الثائرة فى محافظات مصر كلها، ومارست الشرطة بقيادة وزيرها الجديد[18] أقصى درجات العنف والقوة المفرطة، وأعملت فى شباب مصر وشيوخها، بل ونسائها وأطفالها، القتل والسحل، وأطلقت عليهم سيولاً من الخرطوش والرصاص الحي وآلاف القنابل المسيلة للدموع التي تم استيراد المزيد منها من الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت يهدد البلاد شبح الإفلاس .وكان المشهد قبل أسابيع من انتفاضة الشعب ونجاحه في عزل مرسي شديد القتامة. فقد أصبح الشعب فى مواجهة الشرطة. وثار رجال الشرطة الشرفاء على استدراجهم لقتال أبناء وطنهم، وغضبوا لاستخدامهم أداة فى يد الحكم وأعوانه ضد خصومهم السياسيين، وقُتل وأصيب مئات من ضباط وأفراد الشرطة فى مواجهات مع تظاهرات الشعب الغاضبة، وكادوا ان ينجرفوا إلى صدام مع القوات المسلحة التي تم استدعاؤها لتنقذ الحكم المتردي من غضبة الشعب فى بورسعيد.

[18] هو اللواء محمد إبراهيم الذي قرر الانحياز للشعب وتحالف مع الفريق أول السيسي بعد تأكده أن المعزول لا يريد الخير مصر ورفض تنفيذ أوامره بإطلاق الرصاص على المتظاهرين كما رفض تعليمات المعزول له باعتقال عدد كبير من السياسيين والإعلاميين والشخصيات العامة المعارضين لحكمة، وكان ذلك قبل أيام من ثورة 30 يونيو.

وكان قرار الشعب فى بورسعيد إعلان "العصيان المدني"، بينما كان قرار رجال الشرطة إغلاق العديد من أقسام الشرطة والامتناع عن العمل، مؤكدين مطلبهم الأساس بإقالة وزيرهم ورفضهم ان يكونوا أداة فى يد الحكم للبطش بالشعب الثائر والمطالب بالقصاص لشهدائه .وبدت صورة الوطن قاتمة وأبعد ما تكون عما كان يأمله المصريون من ثورتهم المجيدة التي تم اختطافها فى "غزوات الصناديق" يوم الاستفتاء على تعديلات دستور 1971 في 19 مارس 2011 !

بدا المشهد المصري كئيباً أشد ما تكون الكآبة، فالمصريون يقتتلون ويُقتلون من أطراف متنازعة فيما بينها . وأصبحت الفوضى فى الحياة المصرية هي القاعدة وليست الاستثناء. الشرطة غائبة، والقانون مهدر، والحكومة التي يصر الرئيس المعزول على استمرارها فى حالة تفكك، فهي فاقدة القدرة على الفعل والتأثير فى المشهد المصري البائس، وأيضاً فاقدة المصداقية لدى الشعب، وأكثر من هذا فالحكومة فاقدة الهيبة لدى الأطراف المتصارعة على تحويل مصر إلى "صومال" جديد ! ولشد ما يدهش المرء تصريح منسوب لرئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل فى تعقيبه على حادث حرق مقر "الوطن" الصحيفة، إذ ورد فى الانباء انه "طلب من وزارة الداخلية سرعة القبض على المجموعة المجهولة التي اقتحمت مقر جريدة "الوطن" وقامت بتخريب محتوياته وإلقاء زجاجات المولوتوف"، وأضافت الانباء ان قنديل اعتبر الاعتداء على جريدة الوطن بمثابة إرهاب صريح لوسائل الإعلام، الأمر الذى يرفضه بشدة ويدينه، "وانه يجب وجود عقاب رادع للجناة، حتى لا يتكرر الأمر مع وسائل إعلام أخرى"، وكانت تلك التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء مشابهة لتصريحات سابقة أدلى بها بعد وقوع جريمة اغتيال 16 شهيداً من أبناء القوات المسلحة فى مذبحة رفح حين وعد بالكشف عن الجناة وتوعدهم بالعقاب الشديد. . الأمر الذي لم يتحقق !!وتبلغ الفوضى قمتها فى مشهد عبثي فى قمته جماعات كانت إرهابية مارست الاغتيال والتدمير وقضى أفرادها وقادتها سنوات فى السجون، ثم إذا بتلك الجماعات تقدم نفسها فى صورة

الحريص على أمن البلاد والعباد وتعلن عن قدرتها على سد الفراغ الناشئ عن إضراب الشرطة وانسحابها من مواجهة الجماهير ! ! وكان الأمر فى الحالة المصرية يتطلب مواجهة شاملة من القوى الشعبية وشباب الثورة والأحزاب والقوى السياسية لإعلان رفضها العام لأساليب الحكم الغريق فى خن الأخونة وغير المنتبه إلى مشكلات حاضر مصر ومستقبلها ، والدعوة إلى تضامن قوى الشعب مع قواته المسلحة ورجال الشرطة الشرفاء لانقاذ الوطن المحترق. وذلك ما كان يوم 30 يونيو !

https://youtu.be/9isU65RU2ck

https://youtu.be/eFLWIXBdQcI

9. الانتخابات.. وحالة الانقسام الوطني والعصيان المدني

رغم كل ادعاءات الرغبة في انجاح الحوار الوطني الذي كان يدعو إليه د. مرسى ومارس جماعته وحزبه الضغوط على القوى السياسية من أجل إقناعها بالمشاركة فيه، ورغم اشتداد الاحتقان الوطني وانتشار دعوات العصيان المدني الذي بدأه شعب بورسعيد البطل والرفض المجتمعي العام لمجمل سياسات حكم الإخوان، فقد أصدر مرسي قراراً بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس النواب (الشعب سابقاً) متجاهلاً دعوات الثوار والقوى الوطنية بتأجيل الانتخابات حتى يتحقق التوافق الوطني وتزول أسباب الانقسام والاحتقان!

ولعل د. مرسي كان يتصور. في ذلك الوقت. ان بإمكانه تكرار المشهد السياسي في مارس 2011 حيث بذل الإخوان المسلمون جهودهم الدعائية وقدراتهم التنظيمية وحشدهم لمختلف تيارات الإسلام السياسي لكسب موقعة إجراء الانتخابات التشريعية أولاً على خلاف آراء أغلب الأحزاب والقوى السياسية التي كانت ترى أفضلية وضع دستور جديد يحقق أهداف الثورة والقيم التي قامت عليها. لقد جاهد الإخوان المسلمون وحلفاؤهم والمشايعون لفكرهم في تأييد إجراء استفتاء شعبي لتعديلات على مجموعة قليلة من مواد دستور 1971 الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر تعطيله بموجب الإعلان الدستوري في 13 فبراير 2011، وروجوا بين العامة ان التصويت بنعم على التعديلات الدستورية هو انتصار للإسلام وجواز المرور إلى الجنة، بينما من يرفضون تلك التعديلات هم الجماعات الموصومة بالكفر ومحاربة الإسلام من الليبراليين والعلمانيين.

ولكن الرئيس. في ذلك الوقت. لم يكن مدركاً ان المشهد السياسي مختلف حينئذ كل الاختلاف عنه في 2011، وان المزاج السياسي للمصريين قد أصابه تغيير جذري بعد تجربتهم لممارسات حكم الإخوان على مدى أكثر قليلاً من عام ما بين سنة أشهر أمضاها حزب الحرية والعدالة [الذراع السياسية لجماعة

الإخوان] فى قيادة السلطة التشريعية متحالفاً فى ذلك مع حزب "النور" . حليفه الذى كان . ، ثم معاناتهم خلال الأشهر السبعة منذ تسلم محمد مرسى سلطة رئيس الجمهورية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى 30 من يونيو 2012 إلى حين تم عزله يوم 3 يوليو 2013.

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل حجم الاحتقان الشعبي الذي وصل إلى نقطة الغليان. فعلى مدى أسابيع قليلة منذ السادس والعشرين من يناير 2013 استشهد ما يقرب من مائة مواطن فى مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وشهدت القاهرة والإسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى وبقية مدن الجمهورية أحداثاً مؤلمة راح ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى الذين هبوا وانتفضوا للدفاع عن ثورتهم التي أجهضت ولم تحقق أهدافها، بينما المنتفعون بالثورة كانوا ينعمون بالسلطة وأبهة الحكم! وتجاهل رئيس الجمهورية [الذي كان] رفض أهالي مدن القناة البواسل قراره بفرض حظر التجول وإعلانه حالة الطوارئ واستمرارهم فى ممارسة حياتهم وكان قرارات الرئيس غير موجودة!

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل مدى الغضب الشعبي على سلسلة القرارات التي اتخذها وتراجع فيها مضطراً أو ظاهرياً مثل قراره بدعوة مجلس الشعب المنحل للاجتماع متحدياً بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا ثم اضطر إلى سحب ذلك القرار بعد قرار المحكمة بوقفه، محاولته إقالة النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود وفشله في ذلك إثر غضبة القضاة للعدوان على استقلال القضاء. ثم اشتعال مصر غضباً من إصداره إعلانه المسمى بالدستوري فى 21 نوفمبر 2012 الذي اضطر إلى إلغائه ظاهرياً وبقيت آثاره نافذة حتى تم عزله وتعطيل دستور 2012 الذي كان يقنن هذه الآثار.

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل تصاعد الغضب الشعبي والاحتقان السياسي نتيجة عدم وفائه بوعوده التي قطعها على نفسه فى برنامجه الرئاسي الذي لم تحاول هو ولا حكومته تفعيله!

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل حجم الغضب الشعبي والاحتقان السياسي من فشل الحكومة التي اختار الرئيس رئيسها وتمسكه باستمراره رغم المطالب المستمرة والمتصاعدة بإقالته من جانب كل القوى السياسية والشعبية، حتى حزب "النور" الذي كان متحالفاً مع النظام الإخواني تقدم بمبادرة لاحتواء الأزمة السياسية القائمة في ذلك الوقت كانت إقالة رئيس الوزراء في مقدمتها كذلك المطالبة بإقالة النائب العام غير الشرعي لصدور قرار تعيينه من رئيس الجمهورية بالمخالفة لما يقضي به قانون السلطة القضائية!

كنا نتمنى ان يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] ان المشهد السياسي في أواخر فترته الرئاسية الأولى والأخيرة. جد مختلف عما كان عليه في 2011 وقت ان تمكن حزب الإخوان من الحصول على ما يقرب من 42% من مقاعد مجلس الشعب المنحل محققاً بذلك أكثرية مكنته من السيطرة على مناصب رؤساء اللجان بالمجلس، كما استطاع وشريكه حزب "النور" تحدي الإرادة الشعبية وتجاهل حكم القضاء الإداري والمضي قدماً في تشكيل غير عادل وغير متوازن للجمعية التأسيسية التي أخرجت دستوراً "مسخ" لم يقبله سوى 20% من المصريين الذين لهم حق التصويت في الاستفتاء الذي جرى عليه من دون تحقق التوافق المجتمعي الذي تعهد رئيس الجمهورية [الذي كان] بانه لن يطرحه للاستفتاء إذا لم يتحقق!

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد خرج من المشهد السياسي وهو الذي كانت جماعة الإخوان المسلمين تؤلب عليه الجماهير وتنظم المليونيات احتجاجاً على قراراته وأقامت الدنيا رفضاً للإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس، وأصبح حكم رئيس الجمهورية [الذي كان] مكشوفاً لا تجد من يستر عوراته وسوءات حكمه. أصبح الحكم الإخواني مسئولاً مباشرة عن الحالة السيئة التي وصلت مصر إليها في المجالات الاقتصادية والسياسية ناهيك عن الأزمات المتكررة في توفير الاحتياجات الحيوية للناس. لم يعد هناك من يلام على تردي الأوضاع العامة سوى الرئاسة وجماعة الإخوان وحزبها،

وقد وقر في أذهان الكافة انهم هم المسئولون عن تفشى موجات "الأخونة" فى جميع المجالات، وفشل قيادات الجماعة فى الرئاسة والحكومة والمحليات فى تحقيق أي انجاز يطمئن الشعب إلى قرب الخسار الغمة. لقد بلغ عجز الدولة وانهيار هيبتها واهتزاز القانون مدى يهدد الوجود المصري فى ذاته ووُصمت الدولة بانها "دولة فاشلة".

وكان السبيل الوحيد إلى احتواء الموقف المتردي هو تغليب صالح الوطن وفتح أبواب المشاركة السياسية والمجتمعية لكل القوى الوطنية والبعد عن سياسات ء والاستبعاد لغير أعضاء الجماعة. وكان رئيس الجمهورية [الذي كان] مطالباً بالاستجابة لمطالب الشعب والمعارضة الوطنية بتعديل الدستور المعيب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة النظر فى كل القوانين التي أصدرها مجلس الشورى للتأكد من دستوريتها، والالتزام بملاحظات المحكمة الدستورية العليا على قانون انتخابات مجلس النواب مع تأجيل تلك الانتخابات وتحديد موعدها بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

ولما لم يفعلها رئيس الجمهورية [الذي كان] فقد فعلها الشعب ونفذت القوات المسلحة أمره بعزل مرسي، وها قد عزل!

https://youtu.be/e2zzkg5JY1A

10.لقاء نائب المرشد وعضو جبهة الانقاذ . . هل كان هناك أمل؟

كانت الأيام السابقة على ثورة 30 يونيو 2013 تموج بأنباء ان دلت على شيء فكانت دالة على أمرين؛ الأول هو ارتباك قيادة الجماعة التي وضحت طبيعتها الإرهابية وتضارب القيادات في مكتب الإرشاد وحزب الحرية والعدالة من ناحية والرئيس الذي تم عزله ومؤسسته الرئاسية من ناحية أخري. والأمر الثاني الذي كشفت عنه أيام ما قبل 30 يونيو هو التفكك والتشرذم الذي اتصفت به القوى والأحزاب "المدنية" ثبوت عدم قدرتها على التأثير في المشهد السياسي الذي نجحت حركة " تمرد" في تحويله إلى قوة معارضة هائلة لمرسي وحكم الإخوان بشكل عام وأثمت تجمع 22 مليون استمارة لسحب الثقة من مرسي، وقد كانت تلك الخطوة محورية في نجاح الحشد الجماهيري في 30 يونيو الذي استمر حتى تحقق عزل مرسي يوم 3 يوليو، والذي تكرر في حشد جماهيري غير مسبوق يوم 26 يوليو لمبايعة للفريق أول السيسي لمحاربة الإرهاب والعنف.

وشهدت تلك الأيام[19] الأخيرة قبل سقوط الإخوان تسرب انباء لقاء السيد عمرو موسى، الذي كان يرأس حزب "المؤتمر" آنذاك وعضو جبهة الانقاذ، مع المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين[20]. وقد أثارت التسريبات عن ذلك اللقاء كثيراً من ردود الفعل، ما بين الترحيب بلقاء ممثل للجماعة المسيطرة على الحكم، وبين أحد رموز المعارضة، وبين الغضب في صفوف جبهة الانقاذ وشباب الثورة وأعضاء حركة "تمرد"، لخروج أحد رموز المعارضة عن الاتفاق بألا تجرى لقاءات أو حوارات مع الجماعة وحزبها أو مع الرئاسة، حيث يسود دوائر الجبهة والمعارضة الوطنية اقتناع بعدم

---

[19] تخلى السيد عمرو موسى عن رئاسة الحزب بعد فترة قليلة من ذلك اللقاء وحل محله السيد محمد العرابي وزير الخارجية الأسبق.

[20] مقبوض عليه الآن ويحاكم بتهم تتعلق بقتل المتظاهرين المعارضين للمعزول والتحريض على القتل في أحداث كثيرة تلت ثورة 30 يونيو.

جدوى تلك اللقاءات وأنها استهلاك للوقت وتضييع للقضايا الوطنية. وكانت ردود الأفعال متأثرة بالقطع بما كان في الشارع المصري في تلك الظروف حيث كان الوطن معرضاً لانتكاسات وطنية لو تمكنت جماعة الإخوان من استكمال تنفيذ مخططها لإحكام قبضتها على البلاد.

وثمة فريق ثالث لم يقتنع بمجرد شجب اللقاء والتنديد بمن توسط في عقده، بل استرجع هذا الفريق تجربة مريرة، حين تحاورت طائفة من رموز المعارضة الوطنية مع المرشح الرئاسي د. محمد مرسى في الوقت الحرج في مرحلة الإعادة بينه وبين الفريق أحمد شفيق، وتوصل المجتمعون إلى اتفاق "فيرمونت" وتم توقيعه قبل أيام معدودة من إعلان نتيجة السباق الرئاسي، وبموجب ذلك الاتفاق احتشد ملايين الناخبين من القوى المدنية والليبرالية لتأييد د. مرسى، بعد ان كانت تلك القوى الوطنية المدنية رافضة لمرشح جماعة الإخوان المسلمين، ولم يصوتوا له في جولة الانتخابات الأولى، ولكن ما دفعهم إلى الاحتشاد في صف مرسى ضد منافسه أحمد شفيق، رفضهم لاحتمال عودة النظام القديم بانتخاب رئيس عسكري عمل لسنوات مع مبارك وكان آخر رئيس وزراء عينه قبل تنحيه بأيام.

وقد استرجع رموز القوى المدنية ما آل إليه مصير اتفاق "فيرمونت"، فما ان فاز د. مرسى بالمنصب الرئاسي بمساندة القوى المدنية، حتى انشغل عنه ولم ينفذ منه إلا بنداً واحداً هو إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره في السابع عشر من يونيو 2012، واستبدل به "الرئيس المنتخب" إعلانه الدستوري الأول الذي أصدره في الحادي عشر من أغسطس 2012، وحصل بموجبه لنفسه على السلطة التشريعية بالإضافة إلى السلطة التنفيذية!

ولقد ذكرني لقاء نائب المرشد العام مع القطب المعارض عضو جبهة الانقاذ، بتجربة سابقة مررنا بها في شهر أبريل عام 2010، حين كنت نائباً لرئيس حزب "الوفد"، إذ تلقينا حينئذ رغبة من جماعة الإخوان المسلمين لزيارة وفد منها للحزب. وتمت الزيارة وقتها وكان وفد الجماعة برئاسة الدكتور محمد على

بشر وضم د. عصام العريان ومر. سعد الحسيني ومر. على عبد الفتاح. وقد مثل "الوفد" أ. منير فخري عبد النور، د. على السلمي، د. إجلال رأفت، أ. رمزي زقلمة وأ. أحمد عودة.

وبعد كلمات الترحيب أكد د. محمد على بشر تحيات المرشد العام لحزب الوفد وقياداته، مثمناً العلاقة التي تربط الجماعة بالحزب ومشيداً بتجربة التعاون والتنسيق بينهما فى انتخابات 1984، مشدداً على أهمية الحوار بين مختلف القوى الوطنية وضرورة التوصل إلى توافق وطني للخروج بالوطن من أزمته [والحديث كان فى أواخر عصر مبارك]. وشدد د. بشر على حجم المتغيرات التي شهدها الوطن فى الفترات الأخيرة والحراك السياسي فى الشارع المصري وتصاعد مطالب المواطنين بالتغيير، مؤكداً أن مصر تستحق أفضل كثيراً مما هو قائم. كذلك أشار إلى التحديات الخارجية التي تواجه مصر سواء على الصعيد العربي أو الإقليمي، وأوضح ان تحقيق الإصلاح المستهدف فى مصر لا يستطيع انجازه أي فريق بمفرده، مشدداً على أهمية التوافق الوطني والتعاون بين الفصائل المختلفة، مؤكداً أن القطيعة والتنابذ بينهم تصب فى مصلحة الاستبداد. وأنهى د. بشر كلمته محدداً أن هذا اللقاء من وجهة نظره ما هو إلا بداية تعاون وتواصل مستهدفين أملاً فى " تنفيذ ما نتفق عليه".

وفى مجال التعقيب على بعض تساؤلات ممثلي حزب الوفد، رد وفد الجماعة انهم يعترفون بالدولة المدنية بمعنى، ان يتم تنظيم السلطات بناء على الدستور والقانون، وأساس تولى الوظائف فيها هو الكفاءة والخبرة الفنية المتخصصة، والأدوار السياسية فيها يقوم بها مواطنون منتخبون، تحقيقاً للإرادة الشعبية الحقيقية، وان الشعب مصدر السلطات. كما انهم يعترفون بان مصر دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها وجميع المواطنين يتمتعون بحقوق ويلتزمون بواجبات متساوية، يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص. وان الإخوان المسلمين يعتمدون مفهوم الديمقراطية، كونه النظام الذي يقوم على التعددية والتنوع ويفصل بين السلطات ويسمح للمواطنين جميعاً بالمشاركة السياسية، وتكون فيه إدارة

النظام السياسي والنشاط السياسي على أساس مناخ الثقة المتبادل بين كل الفئات. وهم يعترفون ان الأقباط جزء أصيل فى جسد الأمة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. ولهم حق الترشيح لشغل الوظائف، حتى منصب رئيس الجمهورية، وللناخبين حرية اختيار من يرغبون وفقاً [لمرجعيتهم]، سواء كان مسلما أو مسيحياً!ولا أظن أن السيد عمرو موسى قد استمع من محدثه المهندس خيرت الشاطر في ذلك الاجتماع إلى أقوال تختلف عما قاله د. محمد مرسى لأعضاء "الجبهة الوطنية لحماية الثورة"، حين وقع معهم اتفاق "فيرمونت"، ولا ما سمعناه من وفد الجماعة فى لقائهم معنا بمقر حزب "الوفد" فى أبريل 2010، ولن تختلف أقوال أي قيادي بالجماعة عن تلك العبارات التي تدغدغ المشاعر ولا تصل إلى حيز التنفيذ! فهم يقولون ولا يفعلون! ولقد قيل إن عراب ذلك الاجتماع الذي استضافه في منزله، كان أيمن نور الهارب الآن إلى بيروت بعد تصريحاته لوسائل إعلامية أن ما حدث في 30 يونيو كان "انقلاب عسكري". لو علم عمرو موسي بما آل إليه مصير مرسي والشاطر وبقية قيادات الأهل والعشيرة، لكان حرص على رفض ذلك اللقاء ونأى بنفسه عما أصاب مصداقيته من أثار سلبية، خاصة ان موضوع اللقاء. كما تردد في أقاويل الصحف برامج النوك شو كان عرضاً من الشاطر لعمرو موسي ان يتولى تشكيل حكومة جديدة تجري الانتخابات التشريعية بدلاً من حكومة هشام قنديل! والمعنى. إذا كانت هذه المعلومات صحيحة. ان السيد عمرو موسى كان مطلوباً ليكون "محلل"! والله أعلم.

https://youtu.be/1R7ND7J9vbo

20/6/2011

11. ثلاثية الأزهر.. لم تحل أزمات الوطن.. والسبب الإخوان!

بمبادرات طيبة، وبرعاية الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، حاول الأزهر الشريف إزالة الاحتقان الوطني منذ بدايات الخلاف حول خارطة الطريق لتحقيق أهداف الثورة في بدايات الثورة وحتى احتدام العنف غير المبرر من الشرطة والأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين حول محيط "قصر الاتحادية" في ديسمبر 2012، والذي أصبح رمزاً لطغيان السلطة وإجهاض الثورة.

فقد أصدر الأزهر الشريف بالاشتراك مع مجموعة من المثقفين والسياسيين فى يونيو 2011 وثيقة وصفها شيخ الأزهر بأنها "مجرد إطار قيمي يصونُ أساسيات شعبنا وثوابت، ويعبرُ الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنية، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة، وتداول حقيقي للسلطة يمنع احتكارها من فريق، أو الوثوب عليها من فريق آخَر"، وأن التوافق حول تلك الوثيقة "يؤهلها لأن تكون وثيقة يسترشد بها عند وضع الدستور"!

وقد تضمنت "الوثيقة" مبادئ أساسية تشمل دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، واعتماد النظام الديمقراطي، والالتزام بمنظومة الحريات الأساسية فى الفكر والرأي مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعدُّدِيَة واحترام الأديان السماوِيَة، واعتبار المواطنة مَناط المسئولِيَة فى المجتمع، وتأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولِيَة، والتمسُّك بالمنجزات الحضارِيَة فى العلاقات الانسانِيَة، الموافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربِيَة، والحرص التام على صيانة كرامة الأمَة المصرِيَة والحفاظ على عزتها الوطنِيَة، ثم اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرةَ التقدُّم الحضاري فى مصر، وإعمال فقه الأولوِيَات فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعِيَة، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الأفريقِيَة والعالمِيَة، وتأييد مشروع استقلال

مؤسَّسة الأزهر، وعودة "هيئة كبار العلماء"، واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، واعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصَّة التي يُرجَعُ إليها فى شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهيَّة والفكريَّة الحديثة.

وللأسف فان هذه الوثيقة الأولى قد أُهدرت رغم توقيعها من جمع كبير من الساسة منهم الذين أسهموا فى صناعة الدستور بعد صدورها بأشهر قليلة، فقد تم تمرير الدستور من دون ان يلتفت إليها صانعوه رغم ان ممثلي الأحزاب المدنية اشترطوا ان تكون تلك الوثيقة مرجعية أساسية كشرط لقبولهم الانضمام للجمعية التأسيسية للدستور.

وفى يناير 2012 عاد الأزهر الشريف إلى محاولة إرساء أسس الدولة الحديثة القائمة على احترام الحريات الأساسية للمواطنين، فأعلن الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر "وثيقة الحريات الأساسية التي تتضمن حرية العقيدة والرأي والتعبير والبحث العلمي والفن والإبداع الأدبي لتكون أساساً يتضمنه الدستور الذي سيتم إعداده، وتعبر عن رؤية المؤسسة الدينية بالتعاون مع المثقفين والمفكرين لتلك الحريات".

وكان حظ وثيقة الأزهر الثانية أقل من سابقتها، فلم تصادف الاهتمام الإعلامي والحوار المجتمعي الجديين بالأفكار والمبادئ التي احتوت عليها! وتشكلت الجمعية التأسيسية للدستور وصنعت دستوراً شارك فيه ممثلون عن الأزهر الشريف. وكانوا قد انسحبوا من الجمعية لفترة. ولم يمكَّنوا من تضمين مشروع الدستور المبادئ التي نادى بها الأزهر فى وثيقته عن الحريات فجاء باب الحريات من أضعف الأبواب فى الدستور وأبعد ما يكون عما ورد فى العهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان التي وقعت مصر عليها! كما اعترف الدكتور ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية بان الدستور الجديد به قيود على الحريات والحقوق غير مسبوقة فى دساتير مصر كلها.

وكعادته استجاب فضيلة شيخ الأزهر يوم الخميس 31 يناير 2013 إلى اقتراح مجموعة من المحسوبين على "شباب الثورة"[21] بإصدار "وثيقة لنبذ العنف" فى محاولة لإنهاء أعمال العنف الجارية في البلاد في تلك الفترة والتي أوقعت 58 قتيلاً ومئات المصابين، والدعوة إلى الالتزام بالحوار بين القوى السياسية المختلفة! وقد تضمنت الوثيقة التأكيد على حق الانسان فى الحياة، وعلى حُرمَة الدِماء والمُمتلَكات الوَطَنيَة العامَة والخاصَة، والتَفرقة الحاسمة بين العمل السياسي والعمل التخريبي، وواجب الدولة ومُؤسَساتها الأمنيَة فى حماية أمن المواطنين وسلامتهم وصيانة حقوقهم وحرياتهم الدُستورية، والحفاظ على المُمتلَكات العامَة والخاصَة، وضرورة ان ينفَذ ذلك فى إطار احترام القانون وحقوق الانسان دُون تجاوز. وتضمنت الوثيقة التأكيد على نبذ العُنف بكلِ صُوَرِه وأشكاله، وإدانته الصَريحة القاطعة، وتجريمه وطنياً، وتحريمه دينياً وإدانة التحريض عليه، أو تسويغه أو تبريره، أو التَرويج له، أو الدِفاع عنه، أو استغلاله. ودعت الوثيقة إلى الالتزام بالوسائل السياسية السلمية فى العمل الوطني وأسلوب الحوار بين أطراف الجماعة الوطنية وحماية النسيج الوطني وكيان الدولة المصرية باعتبار ذلك مسئولية جميع الأطراف؛ حكومة وشعباً ومعارضة.

ورغم حسن النوايا المفترض للذين شاركوا فى صياغة وثائق الأزهر الثلاثة وما احتوته من مبادئ صالحة لتكون أساساً للدولة الديمقراطية التي قامت الثورة من أجلها، فان المنوط بهم تفعيلها فيما بعد الثورة قد تناقضت أهدافهم مع توجهات تلك الوثائق واتجهوا إلى تأسيس نظام حكم قوامه تمكين جماعة الإخوان المسلمين وتنفيذ خطتها فى استيعاب جميع مفاصل الدولة وإقصاء معارضيهم بطرق تبدو مشروعة

[21] اتضح أن تلك المجموعة الذين اتصلوا بفضيلة شيخ الأزهر كانوا من خلايا الإخوان النائمة وقد شكلوا بعد ذلك ما سمي "جبهة الضمير" أحد أذرع "الجماعة " للمتاجرة بوثيقة نبذ العنف.

وهى فى الأساس مناقضة مع أساسيات ومقومات الديمقراطية، وقد تجلت أهداف التمكين فى محاولات دؤوبة لزرع عناصر الجماعة وحزبها فى مواقع مؤثرة فى الدولة وتؤدى إلى التحكم فى مسيرة الوطن فى الاتجاه الذى تحقق أهدافها.

ان ممارسات حكم جماعة الإخوان بعد الانتخابات الرئاسية كلها كانت تسير فى خط مخالف لآمال الشعب فى التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة، مما أدى إلى تعطيل تفعيل وثائق الأزهر وتم مخالفة مبادئها بصناعة دستور غير توافقي سيطر على صياغته حزب الجماعة والمشايعون له من فصائل الإسلام السياسي وتمريره فى استفتاء رفضه غالبية المصريين أصحاب حق التصويت سواء بالمقاطعة أو التصويت بـ "لا". ثم كان حصار المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها من عقد جلساتها، وحصار مدينة الانتاج الإعلامي ولم تحرك سلطة الحكم ساكناً فى هذه الوقائع! وجرى إعادة تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير بها من عناصر أعضاء فى الجماعة أو تحظى بقبولها من غير أعضائها، وتجرى ملاحقة المعارضين من الصحفيين والإعلاميين باتهامهم بإهانة الرئيس، كما تجرى إعداد قوانين تهدف إلى تقييد الحريات مثل قانون التظاهر.

والمحصلة النهائية للمشهد السياسي فى مصر في سنة الرئاسة الأولى والأخيرة للرئيس المعزول كان غالباً عليه ظاهرة العنف . ورغم وثيقة الأزهر. والتي استمرت حتى نجح الشعب في التخلص من الحكم الإخواني!

12.الإرهاب الإخواني . . . قطع الطريق لانقاذ مصر وثورتها !

كان التغيير أملا للمصريين، عاشوا سنوات طويلة يجاهدون من أجل تحقيقه، تحملوا فى سبيله الكثير من الظلم والاستبداد والديكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. ولقد شهد المصريون وطنهم تخضع لحكم طاغية كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته فى التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان وليبقى الحكم فى آل مبارك إلى ما شاء الله.

وجاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة التي حسب الشعب انها لحظة الخلاص حين أسقط الثوار فى ميدان التحرير رأس النظام الفاسد مؤملين فى الانطلاق إلى مناخ الحرية الذي طال نهم انتظاره ليحققوا التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري ويقيموا العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

ولكن بعد ان مضى أكثر من عامين على الثورة، وجد المصريون أنفسهم فى موقف بدت فيه صورة الوطن شديدة القتامة، وسادته حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتي كانت تنذر بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف الثورة وإهدار دماء الشهداء والمصابين التي أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. بعد أكثر من عامين على الثورة عاد الشعب إلى التظاهر والاعتصام ومواجهة قنابل الغاز المسيلة للدموع فى كل ميادين التحرير. كما كان الموقف خلال الأيام الثمانية عشر المجيدة من يناير 2011. بعد ان سُرقت منهم ثورتهم واستولى فصيل غير مؤهل على الحكم بعد فترة من سوء الإدارة أسهم خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إجهاض الثورة وتفريغها من مضمونها بتبنيه "خارطة طريق" عطلت مسيرة التحول

الديمقراطي وأتاحت لجماعة الإخوان المسلمين وحزبهم السياسي وحلفائهم من الأحزاب التي تتبنى مرجعيات دينية. بالمخالفة لقانون الأحزاب. تحقيق أغلبية غير مستحقة فى انتخابات أول مجلس شعب بعد الثورة!

لقد رُوع المصريون خلال الفترة من بعد الثورة بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت فى محاولات إثارة الفتنة الطائفية فى حادثة المارينياب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وأحداث الاعتصام فى شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان والمجمع العلمي المصري، لتعود الكرة فى أحداث محمد محمود 2 ومجزرة الاتحادية. ومع دخول الثورة عامها الثالث. ليشتعل الوطن كله بالحرائق واقتحام أقسام الشرطة والاقتتال والعنف بكل مظاهره، فى الوقت الذي تمارس الحكومة والرئاسة ذات أساليب التجاهل وصم الآذان عن مطالب الشعب!

وكان أكثر ما تحتاجه مصر الثورة هي خارطة طريق صحيحة ترشد الوطن إلى تحقيق أهدافه فى الديمقراطية والحرية والعدالة، خارطة طريق صحيحة غير ملونة بألوان فصيل سعى إلى تقسيم الوطن ووصل به إلى طريق مسدود . ان مصر كانت فى أمس الحاجة إلى ان يتذكر "الرئيس المنتخب" وجماعته وحزبه والمشايعون لهم ان المصريين قاموا بثورتهم اعتراضاً على رئيس للجمهورية أعطى لنفسه الحق فى تشويه دستور البلاد وكان مطلبهم الأساسي فى ميدان التحرير دستور جديد تحقق لهم الحرية والديمقراطية وتحافظ على النسيج الوطني بدعم المواطنة وسيادة القانون.

وأصبح الناس خلال فترة حكم المعزول يتساءلون: ماذا بقي من ثورة 25 يناير، بالإضافة إلى مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين والمئات من الأمهات والآباء الذين يبكون أولادهم ليل نهار، وسوى مناخ الانفلات الأمني وسيادة البلطجة كأسلوب حياة لآلاف المصريين الذين يعانون الفقر والبطالة. ماذا بقي من ثورة شباب وشعب مصر سوى جماعات ومسئولين فى الرئاسة وحكومتها خلطوا بين شباب

الثورة المطالبين بتحقيق أهدافها والمنفذين لمخططات الثورة المضادة، ومن يعملون لحساب جهات تمول انشطتهم الهادفة إلى القضاء على الثورة!

ان الثوار والغالبية من الشعب المصري لم يتوقفوا عن المطالبة بالتغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية بعد ان رفضوا الدستور المشوه الذي تم تمريره بليل والذي يقيد الحريات الأساسية للمواطنين ولا يقيم العدل إذ يعتدى على استقلال القضاء ويسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ويطلق المجال أمام الجماعات المتأسلمة لتهديد السلام الاجتماعي بدعوى الحفاظ على القيم والأخلاق! والمصريون كانوا يرفضون ممارسات الرئيس [المعزول] فى تغوله على سلطة القضاء واستقلاله، وكانوا يرفضون صمته عن حصار المحكمة الدستورية، كما رفضوا تخويل مجلس الشورى سلطة التشريع وهو المطعون بعدم دستورية القانون الذي انتُخب على أساسه.

ان ثورة الشعب المستمرة كانت من أجل تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، ورغبة فى تحقيق حياة انسانية كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وضمان تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

ورغم وضوح مطالب الثوار وعدالتها وإصرارهم على المضي بكل قواهم وحماسهم الوطني لتأكيد الثورة وتحقيق أهدافها فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية، إلا ان الرئاسة [المعزولة] كانت تفضل الانزواء فى الغرف المغلقة وعقد الاجتماعات التي لا يتم الإفصاح عما يدور خلالها .

ومما زاد من دقة الموقف . قبل 30 يونيو . عودة الرئيس المعزول إلى محاولة الاستقواء بالقوات المسلحة والتهديد بما لجأ إليه مبارك من فرض حظر التجوال أو احتمالات إعلان الأحكام العرفية بديلاً عن الاعتراف بأخطاء الحكم والاستجابة إلى ما يطالب به الثوار ومؤازروهم من قوى المعارضة الوطنية

من إعلان تشكيل حكومة انقاذ وتشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور أو حتى صياغة دستور جديد ترضى عنه الأمة، أو إجراء انتخابات رئاسية جديدة لو كانت هذه رغبة الشعب!

ان الخروج من هذا المأزق الذي تراكمت أسبابه منذ مرحلة الإدارة الفاشلة لشئون البلاد منذ تخلى مبارك عن منصبه، كان يقتضي من المعزول ضرورة الانصياع لقرار الثوار في كل مصر وقد اختاروا طريقهم الذي لم يحيدوا عنه ولا تملك أي سلطة منعهم عن استكمال ثورتهم مهما طال الزمن وزادت التضحيات، ولكن لم الانصياع لمطالب الشعب وثواره، فكان لا بد وان ينتفض الثوار من جديد، وكانت 30 يونيو 2013 استكمالاً لثورة 25 يناير !

https://youtu.be/QyntgOcdlXY

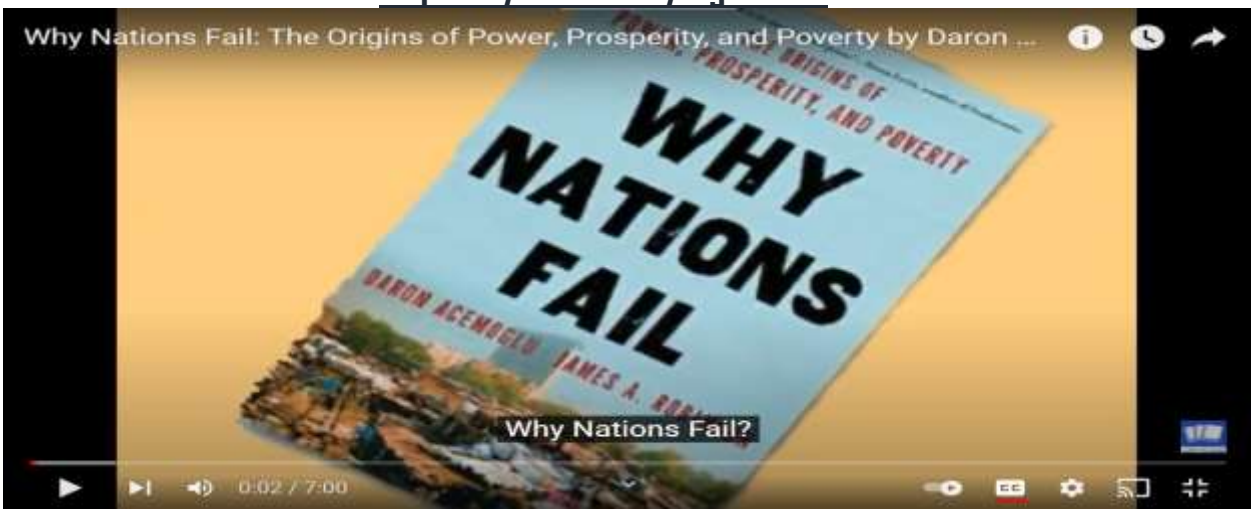

https://youtu.be/JYNwEPhkap4

13. مصر دولة فاشلة بسبب الإخوان!

عادة ما يستخدم مصطلح "الدولة الفاشلة" من قبل المعلقين السياسيين والاقتصاديين لوصف الدولة حين تعجز حكومتها عن القيام بمسئولياتها، وقد تم تحديد بعض الخصائص التي تميز الدولة الفاشلة، مثل فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها، ضعف السلطة الشرعية في البلاد، عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة، أو عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي، والدولة الفاشلة في أدبيات السياسة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، حتى انها لا تملك السيطرة على سياسة البلاد واقتصادها، وتتعدم قدرتها على تسيير أمورها بما يحقق تطلعات شعبها واحتياجاته.

ومنذ أصدر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي كتابه المعنون: "الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية" في عام 2006، ذاع هذا المصطلح وأصبح محلاً للاهتمام والدراسات، بعد ان استخدمه نعوم تشومسكي في وصف الولايات المتحدة ذاتها، إذ يبدو عليها العديد من سمات وخصائص الدولة الفاشلة، ولذلك فهي في رأيه تشكل خطراً متعاظماً على شعبها هي وعلى العالم، والدول الفاشلة، بحسب تشومسكي، هي "الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه"، والتي "تعتبر نفسها فوق القانون، محلياً كان أم دولياً"، وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية، إلا انها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي، كما يبين تشومسكي كيف أعد النظام الانتخابي الأمريكي من أجل إقصاء البدائل السياسية الحقيقية وبما يقطع الطريق على قيام أية ديمقراطية ذات معنى.

وتتعدد التقارير والمؤشرات التي تبحث تلك القضية؛ فالبنك الدولي قد صنف 30 دولة فاشلة تعد الأقل دخلاً على المستوى العالمي، بينما حددت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية 46 دولة ضعيفة، وأشارت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى وجود 20 دولة فاشلة فى العالم، ومن هذه التقارير ما يصدر عن مجلة فورين بوليسي FOREIGN POLICY الأمريكية، والذى أوضح ان هناك نحو بليونين من سكان العالم يعيشون فى دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته، وقد ذكر هذا التقرير فى أغسطس 2012 مواقف 60 دولة من دول العالم تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لان تكون دولاً فاشلة، اعتماداً على قياس 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وقد قامت المجلة بوضع دليل تنازلي لمؤشرات الدولة الفاشلة. بعد جمع البيانات وتحليلها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية. ، حيث يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول فى النقاط هي أكثرها فشلاً.

ولقد جاء ترتيب مصر 31 من بين 60 دولة فى تقرير 2012 بمجموع نقاط 90.4 بما يعنى انها فى وضع حرج Critical بعد ان كان ترتيبها 45 فى 2011 و49 فى تقرير 2010 و43 فى 2009.

والتساؤل المطروح: هل تعتبر مصر دولة فاشلة؟ لا شك ان الإجابة قاسية على النفس، ولكن ينبغي ان نصارح أنفسنا بالحقيقة، اننا نعيش فى دولة فاشلة بالمعايير الدولية واستناداً إلى أدلة ومؤشرات قائمة فى الواقع المحلى ! فمن حيث المؤشرات الدولية للدول الفاشلة، فكلها تنطبق بحذافيرها على الواقع المصري، إذ تستند الدراسات فى تقييمها للدول على مؤشرات تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: فالمؤشرات الاجتماعية تشمل تصاعد الضغوط الديموغرافية من قبيل زيادة السكان، وسوء توزيعهم، وتباين التوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية، والحركة غير النظامية للأفراد مما تخلق معها حالة مشكلات انتشار الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والشافس على الأرض

والمشكلات الأمنية للدولة. كذلك تعاني الدولة الفاشلة من الأمراض الاجتماعية مثل التهميش والاستبعاد الاجتماعي وافتقاد العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية، ما يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر، وثمة عنصر مهم ضمن المؤشرات الاجتماعية هو الفرار الدائم والعشوائي للناس المتمثل في هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع.

أما المؤشرات الاقتصادية، فتشمل غياب التنمية الاقتصادية وسوء توزيع الدخل وعدم المساواة في التعليم والوظائف، وارتفاع مستويات الفقر، ومظاهر الانحطاط الاقتصادي الحاد والذي يتمثل في تراجع الدخل القومي، وانهيار سعر الصرف، واختلال الميزان التجاري، وتباطؤ معدلات الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض معدل النمو، وغياب الشفافية وانتشار صور الفساد، وعدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها المالية.

وتضم المؤشرات السياسية فقدان شرعية الدولة . إجرام الدولة . في صورة استخدام وسائل غير مشروعة في مقاومة المعارضة وطغيان النخبة الحاكمة، وغياب المحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية وهو ما يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة، وكذا التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة وعدم قدرة الدولة أو نقص كفاءتها في أداء وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن، كذلك الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الانسان، وإعمال القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة.

وأما الأدلة والمؤشرات المحلية، فأبلغها وأظهرها الفشل الذريع في تحقيق أهداف ثورة الشعب في 25 يناير التي بهرت العالم أجمع، إذ تم إجهاضها نتيجة أخطاء الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات

المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد، والانحراف بالثورة عن خطها الطبيعي فى إقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة، والخطأ الاستراتيجي الأكبر فى البدء بإجراء انتخابات تشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد يواكب عصر الثورة ويؤسس لدولة الحرية والمواطنة وسيادة القانون. تلك الأخطاء استمرت بعد أن أنهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة دوره فى إدارة الفترة الانتقالية وسلم السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطياً، فقد ظل الشعب يعايش مرحلة صعبة من الارتباك السياسي والتراجع فى اتخاذ القرارات الرئاسية والحكومي وخطة "التمكين" و"الأخونة" التي كان الهدف منهما استيلاء جماعة الإخوان المسلمين على كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها بأسرع وقت حتى تحققوا غايتهم في إقامة "دولة الخلافة". وكانت قمة فشل الدولة في عصر الإخوان، ذلك السقوط الاقتصادي المرعب والعجز غير المسبوق فى الموازنة العامة وتآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي.

https://youtu.be/17hcs0zv_tc

14. ديمقراطية الإخوان.. أصلها ديكتاتورية!

تميز الحكم الإخواني بادعاء الديمقراطية، ولكنها في حقيقة الأمر ديكتاتورية مغلَّفة تعتمد على فلسفة المغالبة وإقصاء المختلفين في الرأي مع جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعيها من تيارات الإسلام السياسي.

فمنذ ان حصل حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية للجماعة- على أكثرية مقاعد مجلس الشعب "المنحل" بدأ بتطبيق أسلوب المغالبة وليس المشاركة، التي سبق ان وعدتها الأحزاب المتحالفة معه في "التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، واستمرت ممارساته غير الديمقراطية بمحاولة مجلس الشعب "المنحل" تغيير قانون الأزهر وإبعاد شيخه، ثم بدأت الهجمة البرلمانية. ولا تزال. على المحكمة الدستورية العليا والرغبة في تغيير تشكيلها وأساس اختيار قضاتها ورئيسها، وواصل مجلس الشعب وحزب الرئيس الهجوم ضد حكومة د. الجنزوري وسعى إلى سحب الثقة منها ومطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقالتها، ولكن فشلت كل تلك المحاولات غير الديمقراطية التي استنفدت طاقة مجلس شعب الإخوان بغير طائل.

ثم كانت الطامة الكبرى حين أصر حزب الحرية والعدالة على التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور، التي صدر حكم القضاء الإداري في 10 إبريل 2012 بوقفها، وزادت حدة الاستعلاء الديكتاتوري من حزب الأكثرية وحليفه حزب النور وأصرا على إعادة تكوين الجمعية بنفس العوار الذي كان سبباً في حكم القضاء الإداري بوقفها، وأصر الحزبان على رفض كافة الاتفاقات التي جرى التوصل إليها -برعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتي كان الحزبان مشاركين فيها- بشأن معايير التشكيل الثاني للجمعية، مما كان سبباً في انسحاب أحزاب وشخصيات عامة من عضويتها رافضين المشاركة في جمعية افتقدت التمثيل العادل والمتوازن لأطياف الشعب جميعاً. وفي مواجهة الدعاوى

القضائية المطالبة بإبطال ذلك التشكيل والرفض المجتمعي من جانب الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والضاغطة بقوة لحل الجمعية التأسيسية، بادر مجلس شعب الجماعة قبل أيام من حله بإصدار قانون أصدره الرئيس مرسى برقم 79 لسنة 2012 لتحصين الجمعية ضد دعاوى البطلان وغل يد القضاء الإداري عن نظرها وإحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية العليا، وهو ما حدا بالمحكمة الإدارية العليا إلى رفع أمر ذلك القانون إلى المحكمة الدستورية للنظر فى مدى دستوريته!

وكان إعلام حزب الإخوان يتركز حول مقولات تزخر بمعاني الديمقراطية والحرية وتحقيق أهداف الثورة، ولكن الواقع يختلف تماماً عن تلك الشعارات. فقد مضى الحزب فى محاولاته إخلاء الساحة لمرشحه في انتخابات الرئاسة د. مرسي فأصدر مشروع قانون العزل السياسي الذي انطبق على الفريق شفيق فتم استبعاده من سباق الرئاسة إلى ان قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ذلك القانون فعاد "الفريق" إلى الحلبة، وكان نداً صعباً لمرسى الذي فاز بالمنصب بفارق بسيط.

وبعد انتخاب مرسى رئيساً اتضحت سياساته المنحازة إلى فكر وتوجهات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، وكانت قمة هذه السياسات هو الإعلان الدستوري الصادم الذي أصدره الرئيس فى 22 نوفمبر 2012 بعد أيام من احتفال جماهير الشعب بالذكرى الأولى لموقعة "شارع محمد محمود" واستشهاد ضحايا جدد فى مواجهة قوات الشرطة التي لم تختلف ممارساتها عما كانت عليه أيام نظام مبارك والعادلي.

ورغم الرفض الجماهيري أصر الرئيس مرسى على رأيه بان الإعلان الدستوري هو قمة الديمقراطية وان هدفه تحقيق أهداف الثورة. وتبدو المفارقة الرهيبة فى ان الرئيس يرى ان حماية الثورة وتأكيد الديمقراطية هما بتنصيب نفسه حاكماً فوق القانون وتقييد السلطة القضائية ومنع الناس من ممارسة حقهم الطبيعي فى الاحتكام إلى القانون وسلطة القضاء! ويبدو الرئيس مرسى سعيداً بقوى المعارضة والحشود الرافضة لإعلانه غير الدستوري، ولكنه فى ذات الوقت يبدو مقتنعاً بان 90% من الشعب

يؤيدونه، وما زال الرئيس يردد مقولة "انه رئيس كل المصريين، يسمع للرافضين والمؤيدين"، ولكنه هو من يتخذ القرار وبغض النظر عن مدى مصادمة قراراته للقانون والدستور اللذين أقسم على احترامهما، ومهما كانت تلك القرارات متصادمة مع أحكام القضاء والرأي العام الوطني!

ويستمر الأسلوب غير الديمقراطي للرئيس وحزبه وجماعته فى الإصرار على تمرير مشروع الدستور الذي صاغته جمعية تأسيسية مطعون عليها قضائياً ومرفوضة شعبياً. وكان الإعلان غير الدستوري وسيلة لصرف نظر الجماهير والقوى السياسية عن الجمعية التأسيسية التي انتهزت الفرصة للتصويت "بالإجماع" على مشروع دستور لم يشارك سوى فصيل التيار السياسي فى إعداده!! وقد ازدحمت ديباجة مشروع الدستور بتعابير تبدو فى ظاهرها "ديمقراطية" من نوع السيادة للشعب، ديمقراطية نظام الحكم، حرية المواطن، المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص للجميع، سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، والالتزام باستقلال القضاء. إلا ان صانعي مسودة الدستور ورئيس الجمهورية قد خالفوا تلك المبادئ السامية بتمكين الجمعية التأسيسية من تمرير ذلك الدستور الذي دعا الرئيس المواطنين للاستفتاء عليه بعد أيام.

ومما كان يزيد فى غضب الشارع المصري، إهمال الرئيس مرسى مخاطبة الشعب الثائر ورفضه الاستجابة لطلبات ميدان التحرير، وحتى حواره الذي أذيع يوم الخميس 29 نوفمبر. بعد أسبوع كامل من الفتنة التي أثارها الرئيس وقسمها الوطن. كان تكراراً لخطب الرئيس بعد أدائه صلاة الجمعة، ولم يتعرض لما كان المصريون ينتظرونه من " رئيس لكل المصريين" بإلغاء الإعلان غير الدستوري واستعادة الهدوء إلى الشارع المصري! ان ديكتاتورية الحكم الحالي ومؤيديه يصدق فيهم قول الحق سبحانه وتعالى: "فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ * فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (سورة الانعام: 44 و45).

15.نهاية "الجماعة" !

شهدت الأيام الأخيرة فى مصر عدواً جديداً للشعب المصري هو "جماعة الإخوان المسلمين"، حيث فاق عدوانها، على المواطنين المصريين وعلى الدولة المصرية والجيش والشرطة، خلال ما يقرب من شهر ونصف والذي لا يزال مستمراً، من القتل والترويع وتدمير المنشآت العامة والخاصة، المدى الذي بلغه عدوان الاستعمار البريطاني على مدى ثمانين عاما .

لقد أسهمت "الجماعة" فى تحويل ثورة 25 يناير 2011 عن أهدافها عن عمد، بداية من تنظيمها موقعة الجمل فى ميدان التحرير والتي ظل المصريون مختلفين فى تحديد منظميها حتى وقعت أحداث الاعتداء على المتظاهرين السلميين أمام قصر الاتحادية، فى شهر ديسمبر الماضي، فتكشفت الحقيقة وهي ان "الجماعة" هي المسئولة والمستفيدة من تلك الجريمة، التي دبرتها فى حق الثوار فى ميدان التحرير !

وقد كان سلوك "الجماعة" خلال الأيام الأولى للثورة مثالاً للانتهازية السياسية، فقد ذهب د . مرسى ود . الكتاتني للحوار مع نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، مخالفين بذلك ما تم الاتفاق عليه مع رفاق الثورة انه "لا حوار إلا بعد الرحيل"، حيث "طلب عمر سليمان من مرسى والكتاتني ان يتم سحب الشباب من ميدان التحرير، فى مقابل مشروعية الجماعة والإفراج من الأخوين خيرت الشاطر وحسن مالك، لكن الشباب فى الميدان رفض ذلك"، وذلك حسب ما ذكره الدكتور محمد حبيب فى كتابه "الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية ".

واستمرت "الجماعة" فى العمل على تحقيق أهدافها الذاتية فى الوصول إلى الحكم، بنجاحها فى تضليل المواطنين ودغدغة مشاعرهم، باستخدام الشعارات الدينية فى تمرير استفتاء 19 مارس 2011، وكانت التعديلات الدستورية تصب فى مصلحة تمرير الخيار الذي كانت "الجماعة" تدعو إليه، من إجراء الانتخابات التشريعية أولاً وقبل إعداد دستور جديد للثورة، وهو الخيار الذي كانت جميع الأحزاب

والقوى السياسية تدعو إليه. وكان النهج الذي اتبعته "الجماعة" خلال الفترة الانتقالية، أثناء مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ممارسة كل انواع الضغوط على المجلس والحكومة، مستغلة مشكلات يعاني منها المواطنون، وقامت "الجماعة" ومناصروها والمتحالفون معها من تيار الإسلام السياسي بتنظيم العديد من المليونيات وإثارة الجماهير وتوجيههم لخدمة مصالحها .وكان التوجه الإخواني تختلف باختلاف أهداف الجماعة، فحيث توجد مصلحة "الجماعة" يكون توجهاً مساندا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مثل إقرار تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب، لكي يكون للأحزاب، وفى مقدمتهم حزبهم. الحرية والعدالة .، حق الترشيح فى الدوائر الفردية، فضلا عن الدوائر المخصصة للأحزاب، فيكون تحريك هتافات ومليونياتهم "الشعب والجيش إيد واحدة"، وإذا كانت مصالحهم مناقضة لمواقف المجلس العسكري، تنقلب الهتافات فى الميادين إلى "يسقط يسقط حكم العسكر" .

وثمة صورة واضحة للانتهازية والتضليل السياسي، حين شاركوا الأحزاب المدنية، وفى المقدمة منهم حزب الوفد، فى تأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، وأعلنوا انهم سيلتزمون بمبدأ "المشاركة" والمنافسة على ما لا يزيد على 30% من مقاعد مجلس الشعب، ثم تغير الموقف إلى "المغالبة"، مما أدى إلى انسحاب الأحزاب من التحالف. ثم كانت الكارثة بان أعلنت "الجماعة" التراجع عن قرار مجلس شورى الجماعة، الذى سبق اتخاذه فى 10 فبراير 2011، والذى قضى بعدم الموافقة على ترشح أي من أفراد الجماعة لمنصب رئيس الجمهورية، واعتبار من يترشح مخالفا لقرار المجلس، واستكمالاً لمسلسل الخداع تم ترشيح خيرت الشاطر ثم لما تبين احتمال الاعتراض على ترشيحه من لجنة الانتخابات الرئاسية، دفعت الجماعة بالدكتور مرسى مرشحاً احتياطيا له، وحسب الدكتور محمد حبيب فى كتابه المشار إليه، "أثار ذلك زوبعة من السخرية والنكات اللاذعة على مستوى المجتمع المصري، فيما أطلق عليه آنذاك بالمرشح (الاسنبن)" . وكانت قمة الانتهازية السياسية التي مارستها "الجماعة" تلك الهجمة التي شنتها على "وثيقة

المبادئ الأساسية للدستور" وأشادت بها لما تحقق لها الفوز بالأكثرية فى مجلسي الشعب والشورى، رافضة مبدأ تحديد معايير موضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وإعلانها بإعلان دستوري ملزم يصدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، سعياً إلى الانفراد بتشكيل الجمعية من بين أعضاء مجلسي الشعب والشورى من أعضاء الجماعة وانصارها، وهذا فى ما نجحت «الجماعة» فى تحقيقه وأوصل البلاد إلى دستور 2012 المشوه .

وكان الأداء السيئ لمجلسي الشعب والشورى، فى عهد الحكم الإخواني، مثاراً للنقد من كل طوائف المجتمع، وزاد عليه الإخفاق الشديد للمعزول خلال سنة حكمه الوحيدة والأخيرة، والذى نجح فى تقسيم الوطن وأهدر ثوابت الأمة، وأفسد العلاقات المجتمعية بين أبنائها، وفرط فى تأمين سيناء وحولها إلى مقر ترتع فيه الجماعات الإرهابية القادمة من خارج الحدود، وعادى أغلب الدول العربية الشقيقة، لحساب قطر، وانبطح أمام الإرادة الأمريكية والإسرائيلية، تنفيذا لاتفاقيات "الجماعة" مع تلك الدول، وانصياعاً لتعليمات "التنظيم الدولي" للجماعة .

وكان السقوط الأكبر والنهاية المحتومة "لجماعة الشر والإرهاب" حين شنت ميليشياتها المسلحة حرباً ضارية استهدفت المواطنين والجيش والشرطة، مستبيحة دماء المصريين ومهدرة كل القيم الوطنية والدينية وساعية لحرق مصر وتخريبها وتدميرها وتفكيك مفاصل الدولة، بعد ان عجزت عن إثبات قدرتها وكفاءتها فى حكمها، فأرادت ان تخضع الشعب لحكمها قسراً، بعد ان فشلت فى إقناع الناس بمشروعها الذي كشف عن طبيعته الإرهابية .

ان نهاية الجماعة الإرهابية جاءت بقرار من جموع الشعب التي تمسكت بحريتها وقاومت هجمات العنف والإرهاب، التي تقودها "الجماعة" الساقطة التي تجب وصمها قانونا بانها "جماعة إرهابية" ينبغي ان تتحول إلى "جماعة محظورة" كما كانت .

أين الحقيقة ؟

فيما بين 30 يونيو 2012 و3 يوليو 2013 جرت أحداث على الساحة المصرية تفاوتت الآراء بشأنها . فمن قائل ان 30 يونيو 2012 شهدت انتخاب وتنصيب أول رئيس مدني منتخب انتخابا حرا وفاز في أول انتخابات رئاسية نزيهة تحت إشراف قضائي كامل، وبذلك انتهى عصر الحكم العسكري الذي بدأ منذ حركة الضباط الأحرار في يوليو 1952 الذين انقلبوا على حكم الملك فاروق وكانت تلك الحركة . التي أطلقوا عليها اسم "ثورة يوليو" إعلاناً لانتهاء حكم اللبرالية والديموقراطية الدستورية وبداية عهد الحكم العسكري الذي طال حتى انتخاب مرسي أول رئيس مدني مصري !

وعلى الجانب الآخر، هناك من يقول بان جماعة الإخوان المسلمين قد سرقوا ثورة 25 يناير 2011 وركبوا موجتها وأدعوا انهم حماة الثورة ، ومن ثم اقتنعوا المجلس الأعلى للقوات المسلحة. الذي تولى "إدارة شؤون البلاد" بتكليف من مبارك عند تخليه عن منصبه. بأنهم التيار الأقوى في الشارع المصري وانهم قادرون على مساعدة المجلس في مواجهة المشكلات والمصاعب الناتجة عن أوضاع انفلات الأمن وتصاعد المطالب الفئوية. ومن ثم استجاب المجلس لرؤيتهم في الاستمرار في تعديل بعض مواد من دستور 1971 الذي تم تعطيله بقرار من المجلس ذاته، وكان لهم ما أرادوا بإجراء استفتاء 19 مارس 2011 على تلك التعديلات التي صورها الإخوان وتيارات الإسلام السياسي بانها اختيار بين "الإسلام" لمن يوافق على التعديلات، وبين "العلمانية" التي صوروها للناس بانها كفر والعياذ بالله لمن يرفض التعديلات الدستورية التي صاغتها لجنة اختار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئيساً لها محسوب على التيار الإسلامي هو المستشار طارق البشري. كما استجاب المجلس لرأي جماعة الإخوان بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد تحل محل دستور 1971 "المعطل" وذلك بالمخالفة لراي غالبية الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تطالب ب "الدستور أولاً". ثم كان ما كان من فوز الإخوان وحلفاؤهم من السلفيين وتيارات الإسلام

السياسي بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى في 2011/ 2012 بعد ان سمح المجلس بتأسيس أحزاب دينية على خلاف الدستور والقانون، وفي مقدمتها حزب "الحرية والعدالة" الجناح الحزبي لجماعة الإخوان، وحزب "النور" السلفي. وبين هذين التيارين الأساسيين، كانت مجموعات "المنحولون" الذين كانوا يشايعون الاتجاه الأول أحيانا ويؤيدون الاتجاه الثاني أحياناً أخري حسب مصالحهم وإمكانيات الحصول على أعلى مكاسب وفوائد من أي فريق الإخوان أو من فريق أنصار ثورة 25 يناير !

وفي نهاية هذا الفصل، نقدم كتاب دكتور محمد حبيب عن أداء الجماعة التي كان هو نائباً لمرشدها لعام

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

دكتور محمد حبيب – الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الخامس

تسريبات صوتية ومصورة لرموز الجماعـــــة

تسريبات خيرت الشاطر.. «رجل الجماعة الدموي» على كرسي الاعتراف[22]

08 يناير 2020

على مدار يومين، بثت قناة أكسترا نيوز، 6 تسريبات لخيرت الشاطر، تناول كل منها محور أو قضية تكشف فضائح جديدة للجماعة وتؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن هذا التنظيم ليس هدفه إقامة الإسلام بل كان كل هدفه هو الوصول للسلطة.

خيرت الشاطر يعترف بأن الشريعة ليست هدف الإخوان

خلال التسريب الصوتي، أكد خيرت الشاطر، أن الإخوان ليس من هدفهم تطبيق الشريعة الإسلامية، وخلال التسريب الصوتي، اعترف خيرت الشاطر أن جماعة الإخوان هدفها الحكم فقط وليس من هدفها الشريعة والشريعة الإسلامية.

22تسريبات خيرت الشاطر.. « رجل الجماعة الدموي» على كرسي الاعتراف | صوت الأمة (soutalomma.com) تسريبات خيرت الشاطر.. « رجل الجماعة الدموي» على كرسي الاعتراف | صوت الأمة(soutalomma.com)

الشاطر يعترف بلقائه بكاتب يهودي

وخلال تسريب آخر أيضا يعترف خيرت الشاطر خلال لقائه مع أحد قيادات التنظيم الدولي للإخوان، ويعترف فيه بأنه التقى بالكاتب اليهودي الأمريكي توماس فريدمان، بعد 25 يناير 2011، فخلال التسريب الصوتي، الذي يعود إلى عام 2012، يتحدث خيرت الشاطر مع أحد أعضاء التنظيم الدولي للإخوان حول تحركات الإخوان خلال فترة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011، ويؤكد فيه أنه التقى بالكاتب اليهودي الأمريكي وكانوا يمزحان مع بعضهما البعض.

خيرت الشاطر يهدد المختلفين مع الجماعة

وفي تسريب آخر يهدد خيرت الشاطر بأن جماعة الإخوان ستضحي بأي شخص يفكر في الاقتراب منها، حيث جاءت تصريحات خيرت الشاطر خلال لقاءه بعد قيادات الإخوان في عام 2012، ويتحدثون فيها عن المعارضين لنظام حكم الجماعة، حيث رد خيرت الشاطر على هذا الأمر مهددا بقتل كل من يفكر في الاقتراب من التنظيم.

خيرت الشاطر يفضح أبو الفتوح ويكشف أكاذيبه

وفي محور آخر يفضح خيرت الشاطر، عبد المنعم أبو الفتوح وذلك خلال ترشح أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة عام 2012، حيث يقول خيرت الشاطر، خلال لقائه بقيادات التنظيم، متحدثا عن أبو الفتوح، حيث قال الشاطر عن أبو الفتوح في التسجيل الذي بثه برنامج "الكبسولة" وتقدمه الإعلامية أماني الخياط: هو حصل شوية أخطاء من عبد المنعم أبو الفتوح في آخر 10 أيام في حملته الانتخابية وبرامجه اللي ظهر فيها ألحقت به ضرر، وهما قروا هذا سريعا فبدأوا ينزلوا ناس توجه ناس التابعين لحملة حمدين صباحي ، فهو مثلا عندما ظهر مع عمرو موسى لم يقدم نفسه كرئيس دولة، وقف رد حد لعمرو موسى وعمرو يرد حد له، فهذا يغلط في هذا، والآخر يرد عليه، وهذا يشتم في هذا والاثنان خسروا".

وأضاف خيرت الشاطر، خلال التسريب الصوتي: جزء من ناس عمرو ذهبوا إلى شفيق، وعبد المنعم أبو الفتوح مثلا تكلم بشكل غير مناسب على مرض باقي المرشحين الآخرين، يعني المرشح الذي عمل عملية في رأسه، والدكتور مرسي في مرض أو حاجة معروفة طبيا وهي الورم السحائي وهذا ورم حميد يأتي في الغشاء المغلف للمخ تحت الجمجمة مباشرة، وهذا تحدث لناس كثيرين في مصر بنسب معينة ويتم إزالته بطرق مختلفة من ضمنها المنظار وهذا هو الذي كان لدى محمد مرسي منذ سنوات طويلة.

وسأله أحد الحاضرين: من الذي أثار هذا الأمر ليرد خيرت الشاطر: عبد المنعم أبو الفتوح، فهو لم يقل اسمه ولكن ظهر بكلمة إن لازم أي مرشح للرئاسة يقدم إقرار بصحته، وطبعا عبد المنعم أبو الفتوح عندما كان معنا في السجون كان دائما يأتي له أزمات قلبية وكان يذهب إلى المستشفى ويقضي 6 أو 7 شهور من فترة الحبس في الرعاية المركزة والتقارير كلها موجودة وكانت مكتوبة إعلاميا، فطبعا مايصحش أنت بالذات تفتح هذا الموضوع.

من بين ما كشفته تلك التسجيلات المسربة، كشف خيرت الشاطر حقيقة بيعة عبد المنعم أبو الفتوح لمرشد الإخوان محمد بديع، حيث أكد على كذب أبو الفتوح بعدم مبايعته للمرشد قائلا: هما سجلوا أنه لما أنكر مسألة مبايعة مرشد الإخوان وتكلم عنها بشكل مزعج بعض الشيء، وثاني يوم على ما يبدو أثرت في مجموعة من محبي الإخوان أو منشقين وكانوا في حملته، لما قال هو كذلك وأنكر مبايعته للمرشد بعضهم انقلب عليه وأعلن صراحة على الانترنت بعد كلامه أنه – أي عبد المنعم أبو الفتوح – يكذب ولن يؤيدوه.

وتابع خيرت الشاطر خلال التسريب الصوتي: حدث كلام كثير حول هذا الموضوع على فيس بوك وتويتر، فجزء من حملته فيسبوكيين للغاية وكبروا الموضوع، فذهب عبد المنعم أبو الفتوح ثاني يوم في الإعلام في برنامج آخر، وحاول يقول أنا بايعت مرشد الإخوان ولكن ليس على المصحف أو السيف.

وقال خيرت الشاطر: عبد المنعم أبو الفتوح كان زمان في النظام الخاص، ففي البداية أنكر عبد المنعم أبو الفتوح مبايعته لمرشد الإخوان بشكل حاد جدا وقالها بطريقة كان من الواضح للغاية أنه يكذب والناس كلها كانت تشعر بذلك ، ومرشد الإخوان أكد أن عبد المنعم ابو الفتوح بايع مرتين.

https://youtu.be/0OsCyxZ9tDo

https://youtu.be/VnIydWknApM

https://youtu.be/F1pbskiSr8k

https://youtu.be/4zV8OyxaWsc

https://youtu.be/X5miUppzsp8

https://youtu.be/08pJOa1fgPA

https://youtu.be/TNcLRBvkxzs

https://youtu.be/wvgpJenvJpo

https://youtu.be/TY6f7xigX0c

https://youtu.be/T1v5UV2Cpls

https://youtu.be/Ni25y8CZ80A

https://youtu.be/-c76ZFpsUbI

https://youtu.be/c91n08QpYZk

الفصل السادس

التنظيم العالمي "الدولي" لجماعة الإخوان المسلمين

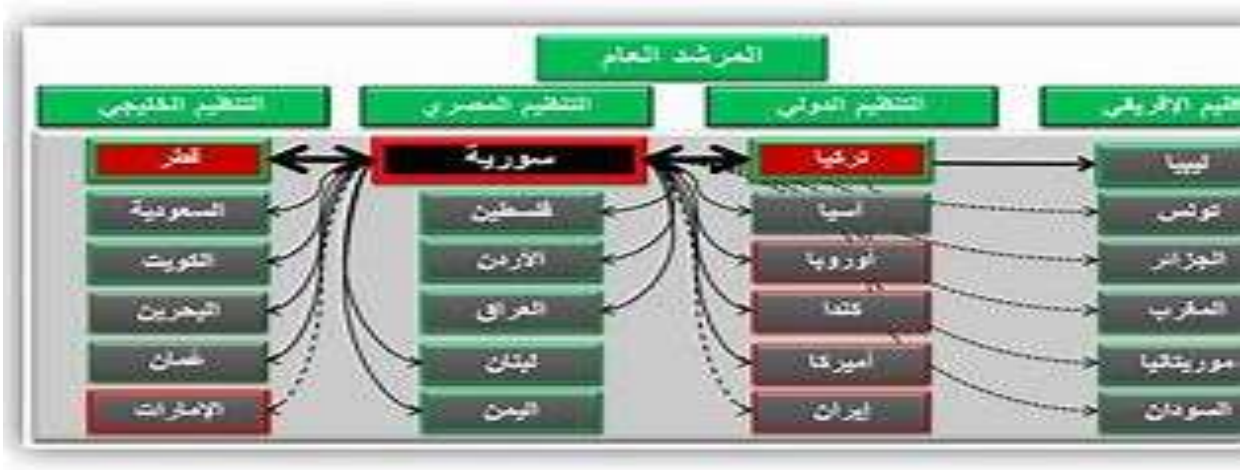

حسن البنا مؤسس الجماعة في مصر

محمود عزت المرشد الحالي للجماعة

https://youtu.be/2IMI67XSQwQ

1. التنظيم العالمي "الدولي" للإخوان المسلمين[23]

حسن البنا مؤسس الجماعة ومرشدها الأول

حسن الهضيبي المرشد الثاني للإخوان الذي حكم عليه بالسجن المؤبد

سيد قطب قبل اعدامه

إبراهيم منير نائب مرشد الإخوان

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين أو كما يطلق عليه البعض التنظيم الدولي للإخوان المسلمين نشأ هذا التنظيم في بدايته كمكتب أو مجلس تنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين يضم في عضويته أفرع الجماعة في الدول العربية والأجنبية في عهد الإمام المرشد الأول للجماعة حسن البنا، توقف نشاط المكتب بعد تولي الرئيس المصري جمال عبد الناصر الحكم في مصر ونزاعاته مع الإخوان وحله للجماعة في عام 1954 أعتقل الكثير منها وأعدم العديد من قياداتها ومنهم الشيخ محمد فرغلي والقاضي عبد

[23] التنظيم العالمي للإخوان المسلمين - ويكيبيديا(wikipedia.org)

القادر عودة وحكم بالإعدام على المرشد الثاني الإمام حسن الهضيبي الذي خفف حكمه إلى السجن المؤبد، وتعرض الإخوان لمواجهة أخرى في عهد عبد الناصر أيضا عام 1965م أدت لاعتقال الآلاف من تنظيم الإخوان في مصر وإعدام العديد منهم وكان من أبرزهم سيد قطب، إثر ذلك فكر الإخوان خارج مصر في إحياء المكتب التنفيذي القديم، إذ أن حركة الإخوان ليست مجرد جماعة مصرية، بل هي حركة إسلامية عالمية[1]، وإن كانت مصرية النشأة. وبدأت لقاءات إعادة إحياء التنظيم في بدايتها في بحث شئون الدعوة، إلى أن أخذت هذه اللقاءات منحى تنظيمي حيث تمخض عن كل بلد فيها عضو ممثلا للدعوة فيها، وكانت تجري هذه اللقاءات في عدة بلدان مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة وإسطنبول وبيروت، وعمان وبعض الدول الأوروبية.[1]

وعدلت اللائحة الخاصة بالتنظيم لتناسب الوضع الجديد ومن أهم ما اتجه إليه الإخوان في اللائحة الجديدة، هو اختيار المرشد العام للجماعة، والذي تختاره هو مجلس الشورى العام المختار من جميع الأقطار، ويجب أن تختار لمدة محدودة، وليس لمدى الحياة. وأيضا عدلت صيغة القسم التي يقسم فيها العضو على الالتزام بمنهج الإخوان، والسمع والطاعة للقيادة في غير معصية. إلى (صيغة عهد) لا صيغة قسم، فالشخص يتعهد بدل أن يقسم. ولقد كانت صيغة البيعة للمرشد العام، عُدلت إلى بيعة مطلقة، على العمل بكتاب الله وسنة رسول الله، ونصرة الدعوة إلى الإسلام.

وظل هذا المجلس في التوسع إلى أن سمي باسم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين[2]

إلا أن يوسف ندا رجل الأعمال والذي يشغل منصب «مفوض العلاقات الخارجية للإخوان المسلمين» أكد في مقابلة تلفازية مع بي بي سي العربية بثت في أكتوبر 2009 أنه لا وجود لما يسمى بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين واصفاً هذا التنظيم بأنه «اشاعة صدقها الكثير من الاخوان».[3]

الدول التي تنشط فيها الجماعة

تونس

تمثل حركة النهضة التونسية والتي أسست عام 1972 التيار الإسلامي في تونس والمقرب من التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين.

بعد الانقلاب العسكري في مصر[24] عام 2013، كشفت وسائل إعلام في أكثر من مرة مشاركة زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي ونائبه عبد الفتاح مورو في اجتماعات التنظيم العالمي للإخوان المسلمين التي أعقبت عزل الرئيس الراحل محمد مرسي وحظر جماعة الإخوان المسلمين.[654]

كما أدانت حركة النهضة في 3 يوليو 2013، عزل الرئيس الراحل مرسي ووصفت عزله بالانقلاب العسكري.[7]

فلسطين

تعتبر حركة حماس الفلسطينية هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين التي نشأت في فلسطين منذ أوائل أربعينيات القرن العشرين. وقد شارك «الإخوان» الفلسطينيون بقوة في حرب 1948، وكانت لهم أدوار مشهودة في يافا والقدس وغزة وغيرها. فاكتسبوا شعبية كبيرة واحتراماً في أوساط الشعب الفلسطيني. وفي عام 1987 أسس الشيخ أحمد ياسين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والتي ارتبطت فكريا بجماعة الإخوان المسلمين.[8]

عام 2012، زار رئيس الحركة إسماعيل هنية الرئيس المصري الراحل محمد مرسي في القاهرة وتباحثا حول رفع الحصار عن غزة والذي فرضه الرئيس السابق حسني مبارك عام 2007.[9]

---

[24] كانت كثير من المواقع العالمية تشير إلى ثورة 30 يونية 2013 بالانقلاب، ثم عدلت عن ذلك الوصف!

بعد الانقلاب العسكري عام 2013 وعزل الرئيس مرسي، أعلنت حركة حماس برئاسة هنية رفضها قرار الحكومة المصرية آنذاك اعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة «إرهابية».[10]

انظر أيضًا

- الإخوان المسلمون
- اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين
- حسن البنا المرشد الأول الإمام المؤسس
- محمد مهدي عاكف المرشد السابع
- يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ومنظر الجماعة الأول
- يوسف ندا مفوض العلاقات الدولية في جماعة الإخوان المسلمين
- كمال الهلباوي المتحدث السابق باسم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في الغرب
- بنك التقوى

مراجع

1. ↑ تعدى إلى الأعلى ل: أ ب الحلقة الثانية: مع التنظيم العالمي للإخوان، مذكرات د. يوسف القرضاوي، الجزء الرابع، القرضاوي نت نسخة محفوظة 31 يناير 2009 على موقع واي باك مشين. [وصلة مكسورة]
2. ^ الحلقة الثالثة: اللائحة الجديدة للتنظيم العالمي، مذكرات د. يوسف القرضاوي، الجزء الرابع، القرضاوي نت نسخة محفوظة 22 سبتمبر 2008 على موقع واي باك مشين. [وصلة مكسورة]
3. ^ يوسف ندا لبي بي سي: لا يوجد تنظيم دولي للإخوان – بي بي سي العربية – تاريخ النشر 26 أكتوبر 2009 – تاريخ الوصول 22 أبريل 2017 "نسخة مؤرشفة"، مؤرشف من الأصل في 28 أبريل 2015، اطلع عليه بتاريخ 27 أكتوبر 2009.

4. ^ "تونس. . علاقة تاريخية بين "النهضة" وتنظيم الإخوان الدولي"، العربية، 11 أكتوبر 2013، مؤرشف من الأصل في 15 سبتمبر 2021، اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2021 .
5. ^ العرب، Al Arab (أغسطس 04, 2021 01:00)، "تنظيم الإخوان يعوض خياته بالتمدد بصمت في أفريقيا وشرق أوروبا / أحمد جمال"، صحيفة العرب، مؤرشف من الأصل في 15 سبتمبر 2021، اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2021 . ﴿ ﴿استشهاد ويب﴾ ﴾: تحقق من التاريخ في: | تاريخ= (مساعدة)
6. ^ "هل تؤدي صراعات حركة النهضة إلى نهايتها في تونس؟"، سكاي نيوز عربية، مؤرشف من الأصل في 3 سبتمبر 2021، اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2021 .
7. ^ Deutsche Welle (www.dw.com)، "تونس: الحكومة تدين "انقلاب" مصر والمعارضة تطالب بـ"تصحيح المسار" / DW | 04.07.2013"، DW.COM، مؤرشف من الأصل في 25 مايو 2021، اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2021 .
8. ^ صالح، محسن، "المسار من الإخوان المسلمين الفلسطينيين إلى حماس"، www.aljazeera.net، مؤرشف من الأصل في 21 سبتمبر 2020، اطلع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2021 .
9. ^ "مرسي يبحث حصار غزة مع هنية"، BBC News عربي، 27 يوليو 2012، مؤرشف من الأصل في 17 سبتمبر 2021، اطلع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2021 .
10. ^ "حركة حماس ترفض اعتبار الإخوان تنظيما "إرهابيا""، BBC News عربي، 01 يناير 2014، مؤرشف من الأصل في 17 سبتمبر 2021، اطلع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2021 .

روابط خارجية

عن التنظيم الدولي للإخوان بقلم: د. رفعت السعيد، جريدة الأهرام المصرية (العدد 43958)، 14 أبريل 2007م أو من العربية نت

حوار الدكتور كمال الهلباوي مع جريدة الشرق الأوسط حول التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين [وصلة مكسورة]، 17 فبراير 2006م

العلاقات الدولية للإخوان كما يراها يوسف نداء، برنامج شاهد علي العصر، قناة الجزيرة، 4 أغسطس 2002م

يوسف نداء لبي بي سي: لا يوجد تنظيم دولي للإخوان، بي بي سي، 26 أكتوبر 2009

أبرز تنظيم ديني في القرن الـ 21: 60 عاما على اغتيال البنا: الإخوان من جمعية دعوية إلى تنظيم دولي، العربية نت، 12 فبراير 2009

الحلقة الثامنة والأخيرة أكتوبر تنفرد بنشر قائمة أسماء التنظيم النسائي الدولي، مجلة أكتوبر، 6 ديسمبر 2009

الإخوان المسلمون في مصر – التنظيم الدولي للإخوان، برنامج تحت المجهر، قناة الجزيرة، 27 مايو 2004

تقرير جريدة الأهرام عن التنظيم الدولي للإخوان وفروعه في النمسا، وكالة أنباء يورو عرب برس، 13 يوليو 2009

2 . التنظيم الدولي للإخوان[25]

فهد دياجي

3/2/2021

البحث الحثيث للوقوف على حقيقة وجوهر التنظيم الدولي للإخوان وطرق اشتغاله وهياكله ورموزه القيادية سيمكن من اكتشاف جانب مظلم آخر من جوانب هذا التنظيم السرطاني الخبيث، خصوصاً في ظل انتقال قيادة الجماعة من الداخل المصري إلى التنظيم الدولي، بعد سقوط حكم الإخوان في مصر والإطاحة به بعد ثورة 30 يونيو من عام 2013، وإن كانت عالمية التنظيم بدأت لبناتها الأولى عبر مؤسس الجماعة "حسن البنا" الذي كان مقتنعاً بأن جماعته تتجاوز النطاق المحلي إلى العالمي، وأنها ذات رسالة وطموحات عالمية، فهي اتجهت إلى التفكير في زرع الأدوات السرية بجميع الدول العربية والإسلامية.

وقد أسهمت الأحداث في مصر حينها إلى توجيه نشاطهم نحو الخارج هروباً من الملاحقة القضائية نتيجة خيانتهم وتاريخهم ومما رساتهم الدموية وفسادهم، ما جعل الجماعة تسعى إلى نشر الفكر الإخواني في الخارج، خصوصاً في "أوروبا وأمريكا"، وحرصت على التغلغل في تلك الدول وعملت على اختراق الجاليات المسلمة، اعتماداً على عدة أدوات، لتصل إلى 76 فرعاً هي فروع جماعة الإخوان في العالم تقريبًا.

[25] التنظيم الدولي للإخوان(al-ain.com)

استلم التنظيم الدولي يعمل وينسق كمكتب حتى تولى الزعامة "عمر التلمساني"، المؤسس الثاني للجماعة، فعمل على وضع الهيكلة المؤسساتية للتنظيم؛ ليتم التأسيس الرسمي للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين عام 1982، فقد أُطلق حينها خطة "السيطرة والتمكين"، ومن هنا راهنت الجماعة على التنظيم الدولي من أجل الوصول إلى أستاذية العالم من خلال إنشاء دولة عابرة للقارات، وهنا تظهر خطورة هذا التنظيم الذي بدأ بالعمل السري الداخلي، والعمليات الإرهابية، وجرائم الاغتيالات حتى الوصول إلى المستوى العالمي. عملياً، تعاني جماعة الإخوان من غيبوبة فكرية وعقلية، ولا تقوى على إدراك التغيرات التي حدثت، مع تناقض خطابها الفكري، وازدواجية خطابها السياسي، وضعف الجانب الفكري التنظيري، وخطابها السياسي قصير النظر.

إنَّ خطورة التنظيم "الإخواني" تفوق تصور الكثيرين؛ لأن "الإخوان" تنظيم سري محظور وممنوع من ممارسة العمل السياسي، فهو يرتكز على أيديولوجية دينية عابرة للحدود، لا تعترف أصلًا بالدولة الوطنية، ولا بالحدود مع الدول، وهو أمر طبيعي لتجاه تنظيم خارج على القانون يتربص وينتهز الفرصة لينقض على السلطة، ويستغل بعض الشعارات الشعبوية، مستخدماً أسلوب الإثارة والتشويش والبحث عن النقاط التي تثير وسائل الإعلام؛ للتأثير على المجتمعات، حتى لو تعامل مع الشيطان وتعاون مع المخالفين لهم في الدين والمذهب، واستخدم الإرهاب لتنفيذ مخططاته. جماعة الإخوان لكي تتغلغل في المجتمعات ولكي تصل إلى هدفها، نجدها ترتكز على رؤى تم الإعداد لها منذ التأسيس، أكدتها بوضوح العديد من الوثائق والأحداث والوقائع، وإن هذا التحرك الإخواني الواسع والسريع في المحيط العربي أثناء الربيع العربي لم يأتِ من انطلاقة ذاتية خالصة، بل عبر قوة خارجية كبيرة لها يد طولى وخفية. وهم أساس المؤامرة ضد الأمة بشعارات مزيفة كاذبة. هل سوف تعي الدول والشعوب ذلك؟ لا شك أن التنظيم الإخواني أينما وُجِد، وُجِد الخراب والدمار وجميعنا يعلم ذلك.

3. الخرباوي يتنبأ بالصراعات القادمة داخل تنظيم الإخوان الإرهابي[26]

2021-10-18

فعاليات ندوة «تفكيك الإرهاب» للدكتور ثروت الخرباوي، 15 أغسطس 2017 .

قال ثروت الخرباوي، الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية، إن يوسف ندا هو صاحب المال، وهو الخزينة، لذلك إبراهيم منير مسند إلى الخزينة ومن معه المال سيكون له الغلبة، ولذلك فريق إبراهيم منير سيكون له الغلبة على مجموعة الـ 6 يقينًا.

قال الخرباوي: الإخوان اتهموني بالجنون لما كنت عايز انتقد «مصطفى مشهور» أحد مفكري الجماعة.

وصرح أن جماعة الإخوان استخدمت آليات خلق المظلوميات والشائعات للسيطرة على الشباب.

وأضاف ثروت الخرباوي، خلال لقائه مع الإعلاميان عمرو عبد الحميد ونشأت الديهي ببرنامج «المشهد» المذاع على فضائية«TeN» ، أن مجموعة الـ 6 لها يد في التنظيم السري الخاص بإدارة الجماعة ووضع الأفكار التربوية التي تضمن بأن التنظيم يكون في حالة انكماش.

ونوه بأن التنظيم سيظل موجود ولكن في حالة انكماش، وبيات شتوي، إلى أن تجد اللحظة المناسبة للانطلاق، وتجب أن لا نعطي له اللحظة المناسبة، موضحًا أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم

[26] الخرباوي يتنبأ بالصراعات القادمة داخل تنظيم الإخوان الإرهابي | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

الإخوان كورقة، لأنهم يريدون بأن يكون لهم كيان دولة تحت غطاء إسلامي، مثلما حدث في الدولة الشيعية في إيران، وأيضًا دولة الإخوان في السودان، ويريدون تعميم التجربة في المنطقة.

وأشار إلى أن أمريكا بدأت في الاتفاق مع الدكتور سعد الدين إبراهيم، ليبدأ في عام 2003 تحاور رسمي مباشر بين إخوان مصر والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك هي تريد أن يبقى الإخوان في مصر ولكن لا يهمهم أن يكون الإخوان في حالة ضعف.

وتابع: المستعمر يريد أن تبقى مصر على سطح صفيح ساخن، ولابد أن يكون للسياسيين والأحزاب السياسية في مواجهة نظام الإخوان الفكري

https://youtu.be/ImD7vCXs0P0

https://youtu.be/HmrA1aYk4S4

4. الإخوان» تدير إمبراطورية مالية خفية رأسمالها 100 مليون إسترليني ببريطانيا وسويسرا[27]

7 ابريل 2014 17:28

تحقيق: عبد الرحمن شلبي ومحمد علي زيدان

لم يكن تتبع ثروات «الإخوان المسلمين» خارج مصر- دولة المقر وموطن التنظيم- بالأمر اليسير. فالتنظيم يتبع خطوات بالغة التعقيد والتشابك لإخفاء علاقته بأي من مصادر تمويله المجهولة محلياً ودولياً. ولأنها جماعة وُلدت «سرية» واستمرت «محظورة»، فقد احترفت العمل تحت وطأة المطاردة، فابتكر قادتها أساليب خاصة لإخفاء الأموال وتدويرها عبر واجهات براقة لا غبار عليها وأشخاص ربما لا يعرفهم أحد، لتبقى الجماعة في مأمن من السلطات المصرية التي ظلت تطاردهم وتصادر أموالهم المشكوك فيها طيلة ثمانين عاماً. وقد كان تنظيم الإخوان أكثر خبرة من رجال نظام مبارك، فيما يتعلق بالتعامل مع الجمعيات والشركات التي تدير من خلالها أموالها حول العالم، فيما يعرف باسم «جزء النعيم الضريبي»، وشركات الـ«أوف شور». واليوم مع تصاعد عنف الإخوان في مصر ومحاولاتهم المستمرة لإجهاض خارطة الطريق، تحاول «الاتحاد» تسليط الضوء مجدداً على المصادر التي تستمد منها الجماعة قدرتها على الحياة والبقاء، بعرض بيانات ومعلومات تفصيلية، سبق نشر بعضها ، بخصوص شبكة الجماعة المالية في أوروبا، عبر تحقيق استقصائي استغرق إعداده 3 أشهر. كان من البديهي أن تكون أولى محطات تتبع تمويل تنظيم الإخوان المسلمين في الخارج؛ لأن التمويل الداخلي القائم على جمع التبرعات

---

[27] "الإخوان" تدير إمبراطورية مالية خفية رأسمالها 100 مليون إسترليني ببريطانيا وسويسرا - صحيفة الاتحاد(alittihad.ae)

والاشتراكات من الأعضاء البالغ عددهم 500 ألف عضو، وفق ثروت الخرباوي القيادي السابق بالتنظيم، لا يكفي طبعاً لتمويل مشروعاتهم السياسية والإنفاق على انتخابات الرئاسة ومختلف أوجه الدعاية؛ لذا كان لزاماً التوصل إلى المنبع الرئيسي. بداية الخيط كان سعيد رمضان، زوج ابنة حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان، بداية الخيط، حيث خرج من مصر عام 1958 متجهاً إلى جنيف، واستقر هناك وأنجب عدداً من الأولاد، منهم طارق وهاني مؤسسا المركز الإسلامي في المدينة السويسرية الشهيرة، لتتشعب دوائر «الإخوان» في أوروبا مع إنشاء جمعيات خيرية وشركات غطاء لجمع الأموال من الخارج وإدخالها إلى مصر عن طريق عدد من الوسائل يكشف عنها التحقيق لاحقاً. 23 جمعية خيرية وشركات أسسها أعضاء تنظيم الإخوان في بريطانيا وسويسرا برئاسة قيادات إخوانية، تدير أصولا تتجاوز قيمتها 100 مليون جنيه استرليني، وفقا للمستندات. وفي العاصمة البريطانية وحدها أسس "الإخوان" 13 جمعية، استطاع فريق التحقيق التوصل إليها. ويتحكم في هذه الجمعيات، 3 من قيادات الجماعة، على رأسهم عصام الحداد المساعد السابق للرئيس المعزول محمد مرسي، وإبراهيم الزيات وإبراهيم منير. وتشير الوثائق إلى أن يوسف ندا، رجل الأعمال المصري الحاصل على الجنسية الإيطالية الذي كان يشغل منصب المفوض لجماعة الإخوان في الخارج، قد أسس «بنك التقوى» في جزر «البهاما»، إضافة إلى شركتي «ندا إنترناشيونال للخرسانة» و«التقوى للإدارة»، وتمت تصفيتهما في فبراير 2004. بدأت السلطات الأميركية في وضع اسم مؤسسات «يوسف ندا» و«علي غالب همت»، أحد أهم شركائه، تحت الحراسة عام 2000، مما دفع بالشريكين (ندا وهمت) إلى تغيير اسم الشركة من «التقوى للإدارة» إلى «ندا للإدارة NADA» وعملت الشركة في مجال الاستشارات والخدمات الائتمانية وتنفيذ المشروعات وإدارة الممتلكات والوساطة العقارية. تشير الدراسة، التي أعدها المركز الاستراتيجي والتقييم الدولي في الولايات المتحدة إلى أن يوسف ندا قام بخرق حظر السفر المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة عام 2002 وسافر من محل

إقامته في إيطاليا إلى سويسرا، وقام بتغيير أسماء العديد من شركاته وتقدم بطلبات لتصفية شركاته الجديدة، وعين نفسه مسؤولاً عن التصفية، وهو ما تؤكده مستندات سويسرية حصل عليها فريق التحقيق بالنسبة لعدد من الشركات التي تحمل اسم «النقوى».

"الإخوان" تدير امبراطورية مالية خفية

رأسمالها 100 مليون إسترليني ببريطانيا وسويسرا*

تحقيق: عبد الرحمن شلبي ومحمد علي زيدان

لم يكن تنفيذ ثروات «الإخوان المسلمين» خارج مصر - دولة المقر وموطن التنظيم - بالأمر اليسير. فالتنظيم ينفذ خطوات بالغة التعقيد والتشابك لإخفاء علاقته بأي من مصادر تمويله المجهولة محلياً ودولياً. ولأنها جماعة ولدت «سرية» واستمرت «محظورة»، فقد احترفت العمل تحت وطأة المطاردة، فابتكرت قادتها أساليب خاصة لإخفاء الأموال وتدويرها عبر واجهات براقة لا غبار عليها وأشخاص ربما لا يعرفهم أحد، لتبقى الجماعة في مأمن من السلطات المصرية التي ظلت تطاردهم وتصادر أموالهم المشكوك فيها طيلة ثمانين عاماً. وقد كان تنظيم الإخوان أكثر خبرة من رجال نظام مبارك، فيما يتعلق بالتعامل مع الجمعيات والشركات التي تدير من خلالها أموالها حول العالم، فيما يعرف باسم «جزر التعمير الضريبي»، وشركات الـ«أوف شور». واليوم مع تصاعد عنف الإخوان في مصر ومحاولاتهم المستمرة

لقراءة التحقيق كاملا اضغط الرابط

الإخوان تدير امبراطورية مالية خفية رأسمالها 100 مليون استرليني ببريطانيا وسويسرا – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/FCiuOKIwAHc

27/7/2014

https://youtu.be/n6JfdayYE4g

24/8/2013

https://youtu.be/spostK-LWIM

15/7/2013

https://youtu.be/spostK-LWIM

https://youtu.be/i_Ad7ZGP0X0

21/11/2021

https://youtu.be/_zjevS5KL9A

14/7/2013

الفصل السابع

هل لجماعة الإخوان الإرهابية مستقبل في مصر؟

1. كارنيجي: ما مستقبل جماعة الإخوان في مصر؟[28]

مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين قبل الثالث من يوليو/تموز 2013

11/02/2017

آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان»، تحت هذا العنوان المثير للاهتمام نشرت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي – برنامج الشرق الأوسط، في منتصف ديسمبر الماضي، دراسة للباحث مارك لينش تحاول فيها استشراف مستقبل جماعة الإخوان في العالم العربي.

[28] كارنيجي: ما مستقبل جماعة الإخوان في مصر؟ – إضاءات(ida2at.com)

بدأ لينش دراسته بالحديث عن ضرورة إعطاء أبعاد أوسع لدراسة تجارب أحزاب الإخوان، وعدم قصر الأمر على المنحى الأيديولوجي فقط، واستأثرت تجربة جماعة الإخوان في مصر بعد ثورة 25 يناير على جزء كبير من اهتمام الباحث، نظرا لمحوريتها وثرائها، لذا تركز جزء كبير من الدراسة عليها . ومع هذا ظل الباحث حريصا جدا في توقعاته، ويسعى إلى عرض وقائع وطرح حقائق وتساؤلات، أكثر من سعيه لتقديم إجابات وافية.

نحو نظرة أعم لتجارب الإخوان

لطالما اعتُبِرَ فشل الإخوان المسلمين في مصر مؤشرًا على وجود حالة مَرَضِيَة أوسع لدى الأحزاب الإسلامية. وهكذا، فُسِّرَت اعتبارات، على غرار الخيارات البائسة والسلوكيات التفيرية وفشل جماعة الإخوان في نهاية المطاف بعد 2011، بكونها ناشئة عن خاصيات هياكلها التنظيمية والأيديولوجية الإسلامية. لكن، في المقابل، انتهجت هيئات وطنية أخرى في جماعة الإخوان، مثل إخوان تونس وليبيا والمغرب، سلوكًا مغايرًا تمامًا إزاء التطورات السياسية الإقليمية الأخيرة، وكانت أوفر حظًا بالنجاح.

أفضل ما يُعلِّل المروحة الواسعة من المحصلات الأخيرة لهذه الأحزاب هو السياق السياسي، وليس الخصائص الكامنة في الأيديولوجيا أو المنظمة الإسلاميتين، إذ لدى هذه الأحزاب خيارات شكّلها وبلورها السياق السياسي المحلي، لذا لا ينبغي فهم خياراتها على أنها محض تعبيرات عن أيديولوجيتها، بل كرد براجماتي على الفرص والتحديات السياسية. ومثل هذه الخيارات تقودها غالبًا، وبأكثر مما ينبغي للعيان، التكتيكات بالدرجة الأولى وعلى نحو أقل التحولات الأيديولوجية.

تجب ألا تُدرس الأحزاب الإسلامية بمعزل عن المجال السياسي الأوسع، ففي عالم عربي يمر بمرحلة انتقالية تجهد كل الأطراف للعثور على أنماط فعّالة من العمل السياسي، واتخذت كلها أيضا بشكل مذهل قرارات مخطئة. وهكذا، كانت الاضطرابات السياسية التي شكّلت السلوكيات الإسلامية، هي نفسها

التي دفعت إلى بروز التيارات المتطرفة ضد الإسلاميين في الشرق الأوسط، خاصة في بلدان المرحلة الانتقالية مثل مصر وتونس.

باتت جماعة الإخوان المسلمين أيضًا مُقحمة في سياسات القوة الإقليمية أكثر من حقبات سابقة، وتنحو منظماتها لأن تكون عابرة أكثر للوطنيات، ومُعتمدة أكثر على رعاة الدولة، وأيضًا أكثر تأثرًا بالأحداث الخارجية. وتبعًا لذلك، أصبح من المُنذِر فهم تطور كل فرع وطني من الإخوان بمعزل عن البيئة الإقليمية المُتحوِلة؛ فطيلة سنوات عدة بعد العام 2011، كانت جماعة الإخوان عالقة في أتون الحرب الناشبة بين قطر وتركيا، من جهة، وبين السعودية ودولة الإمارات، من جهة ثانية.

لم تحظَ تداعيات التغيرات الدراماتيكية خلال السنوات الخمس الماضية على أحزاب التيارات الرئيسة الإسلامية، في مجال السياسات داخل الصف الإسلامي، بالاهتمام الكافي. فعند دراسة تجارب الأحزاب المنبثقة عن الإخوان يجب أن يوضع في الاعتبار أنها أحزاب إسلامية وأنها تتأثر بما يحدث داخل الصف الإسلامي في كامل الإقليم.

مستقبل إخوان مصر

باتت جماعة الإخوان المسلمين أيضًا مُقحمة في سياسات القوة الإقليمية أكثر من حقبات سابقة، وتنحو منظماتها لأن تكون عابرة أكثر للوطنيات، ومُعتمدة أكثر على رعاة الدولة

يستبعد لينش أن تختفي جماعة الإخوان المسلمين في مصر من المشهد، فمع أن آلافًا عدة من الجماعة مسجونون، أو منفيون، أو قتلى، فإنه لا تزال هناك شبكات وحركات حيوية ومهمة مرتبطة بالجماعة موجودة على الأرض. وتدل التجربة التاريخية على أن تلك المنظمة الضخمة والمُتجذرة قادرة على التأقلم مع الصعوبات وتجديد نفسها. ثم إن الفشل المُحتمل لمنافسيها في تحقيق هيمنة سياسية أو في إيجاد أنظمة سياسية مستقرة، سيخلق لها منافذ واستهلالات جديدة.

الجماعة كانت منغمسة بعمق في العمل السياسي خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، ما جعل التداخل بين نشاطاتها مركزيًا لهوية المنظمة، وهيكليتها، وممارساتها.

وفيما يتعلق بإمكانية فصل العمل الحزبي عن الحركة الدينية، تقول الدراسة إن مسألة الفصل هذه تبدو أكثر صعوبة بكثير في مصر منها في تونس، بسبب كل من السياق السياسي والتجارب الخاصة لفرعي الجماعة. فقلة من المصريين ستنسى سريعًا تجربة حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، بما في ذلك استخدام الجماعة الكثيف للخدمات الاجتماعية بهدف حصد الأصوات خلال انتخابات 2011 و2012.

ثم إن الجماعة كانت منغمسة بعمق في العمل السياسي خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، ما جعل التداخل بين نشاطاتها مركزيا لهوية المنظمة، وهيكليتها، وممارساتها. ويبدو من غير المحتمل أن يقبل الشبان الغاضبون من أعضاء الجماعة– المصدومون بالقمع العنيف للنظام، والتعذيب، والقتل الجماعي– بفصل الحزب عن الحركة.

باستثناء هذا، لا يقدم لينش توقعات أخرى لمستقبل الجماعة في مصر، ولكنه يقر العديد من الحقائق الواقعة ويطرح تساؤلات عن تأثير الفوضى الحالية على مستقبل الترابط والتماسك التنظيميين داخل صفوف الجماعة، فمثل هذه الفوضى تعقِّد أي شكل من أشكال العمل المنسق وطويل الأمد الذي يمكن أن تقوم به الجماعة في المنطقة، ويشل قدرتها على الحفاظ على الانضباط في صفوفها.

ويقر الباحث بأن نموضع الجماعة الوسيط في مصر بات في خطر، فالبيئة السياسية لحقبة ما بعد الانقلاب، ذهبت أبعد بكثير من عملية قمع الدولة. ذلك أن الاستقطاب الذي شقّ الرأي العام حيال مسألة الإسلاموية، قوّض النموضع الدقيق لجماعة الإخوان، وبات من الصعب عليها احتلال موقع الوسط لأنه

ببساطة لم يعد هناك وسط. ثم جاء الشعور العميق بالظلم الذي شعر به العديد من أعضاء الجماعة حيال الانقلاب وحملة القمع التي تلته لينسف القيمة المعيارية لاحتلال موقع الوسط.

وتختتم الكاتب حديثه عن إخوان مصر بقوله: جماعة الإخوان في مصر تواجه مسارًا أصعب من ذاك الذي ينتظر معظم نظرائها . ونحن بانتظار أن تؤتي الحوارات الداخلية أُكلها من خلال بلوغ توافق بشأن الإستراتيجية السياسية التي ينبغي اتّباعها أو بشأن المسائل الأيديولوجية الرئيسة حول العنف والمشاركة السياسية. لكن، ريثما يتحقق ذلك، يُرجّح أن تبقى جماعة الإخوان المسلمين مُستغرقة بانقساماتها ومعزولة عن النظام السياسي المصري السلطوي، الهش.

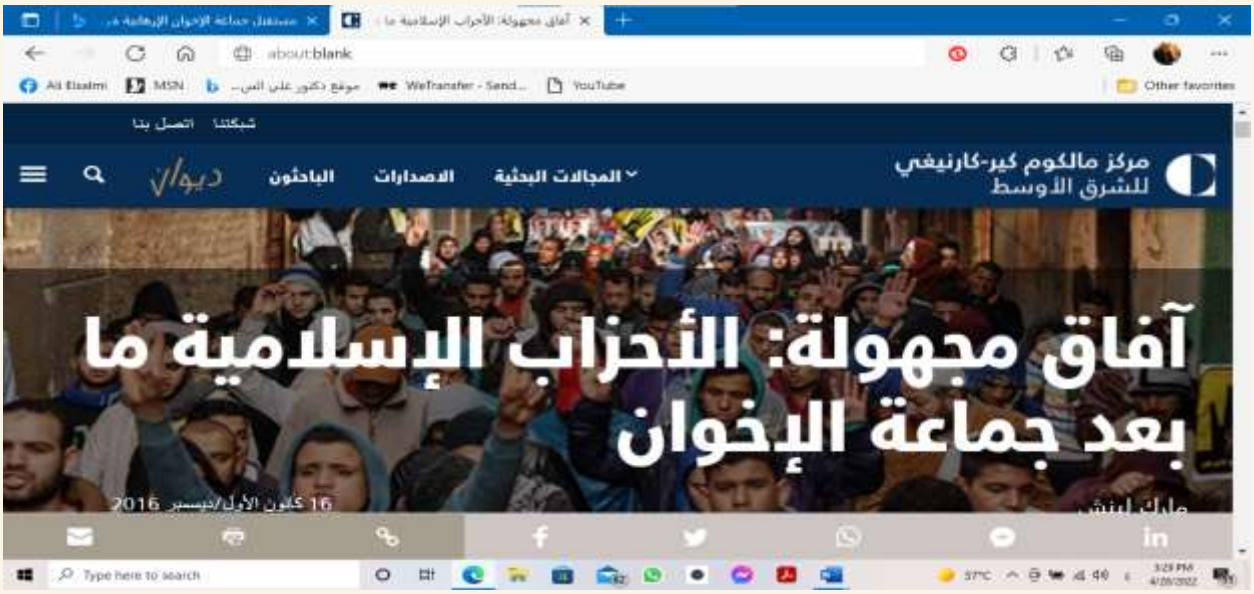

لقراءة الدراسة اضغط الرابط التالي:

آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان – مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

أو من موقعي

آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. القاهرة لن تسمح بعودة الجماعة الإرهابية في «مستقبل الإخوان في مصر» . . (عرض كتاب)[29]

يقدم كتاب "مستقبل الإخوان في مصر" رؤية تحليلية لواقع ومستقبل جماعة الإخوان ومدى قدرتها على الصمود في الوقت الذي خسرت فيه كل مقومات البقاء. ومن خلال مطالعات المؤلف الدكتور محمد شومان أستاذ الإعلام، وعميد كلية الإعلام بالجامعة البريطانية في مصر للأدبيات الإخوان تبين الجمود الفكري والسياسي لتلك الجماعة، واهتمامها بالتنظيم والتمويل على حساب التجديد في الأفكار والبرامج والسياسات، وهو ما نتج عنه في النهاية فشل الجماعة في حكم مصر، مسترسلًا خلال صفحات كتابه، أن الجماعة استطاعت اختطاف نتائج ثورة 25 يناير 2011 بعد حصد أغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام 2011، والرئاسية لعام 2012 من خلال توظيف الإسلام في السياسة وادعاء المظلومية التاريخية، وبعد أن سيطروا على الحكم حاولوا تطبيق سياساتهم للهيمنة والاستحواذ من أجل أخونة مؤسسات الدولة والمجتمع.

وناقش شومان خلال كتابه -الذي طبع من القطع الصغير، ويضم بين دفتيه 188 صفحة، تحتوي تلك الصفحات على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة- موضحا أن "الشعب بعد ما استطاع الإطاحة بحكم الإخوان في ثورة 30 يونيو 2013 أصيبت الجماعة بصدمة هائلة، ودفعتهم إلى حالة من إنكار الواقع ومقاومته من خلال ممارسة العنف والإرهاب، وشن حروب دعائية تفتقر للدقة والمصداقية.

ويكشف "شومان" أن الشعب المصري حرم الإخوان كحركة سياسية من الحاضنة الاجتماعية التي كانت تدعمهم وتتعاطف معهم، حيث واجهت الجماعة وفقا للمؤلف أزمة غير مسبوقة في تاريخها

---

[29] القاهرة لن تسمح بعودة الجماعة الإرهابية في «مستقبل الإخوان في مصر».. (عرض كتاب)(rcssegypt.com)

وصدامات متعددة مع مؤسسات الدولة، حيث وقف معظم المصريين ضد أطماعها، كما تم تصنيفها كجماعة إرهابية من جانب الدولة المصرية ومعظم الدول العربية.

وتطرق شومان إلى الحديث عن الأزمة الهيكلية للجماعة التي تعمقت على مستوى الجمود الفكري، والتنظيمي، والسياسي ثم الفشل في التأثير على الرأي العام المصري، الذي اكتشف حقيقة أن الإخوان وهم في الحكم كجماعة سياسية توظف الإسلام ولا تهتم بمشكلات الشعب أو أولوياته الديمقراطية والعدالة والأمن القومي، لذلك خرج معظم المصريين في 30يونيو، ووقفوا إلى جانب الجيش في رفض الإخوان والتصدي لمخططهم التخريبية، مؤكدًا خلال صفحات كتابه، أن موقف الشعب المصري حرم الإخوان كحركة اجتماعية وسياسية، من الحاضنة الاجتماعية التي كانت تدعمهم أو تتعاطف معهم، عليه تعد مواجهة الإخوان أزمة غير مسبوقة في تاريخهم.

وأكد المؤلف أنه لأول مرة في تاريخ صداماتهم المتعددة مع مؤسسات الدولة يقف معظم المصريين ضد الإخوان، وفي الوقت نفسه اعتبرتهم الدولة المصرية والدول العربية جماعة إرهابية، بذلك فشلت محاولات الإخوان في مقاومة الحكم الجديد في مصر سواء من خلال الإنكار والتظاهر السلمي أو ممارسة العنف والإرهاب، لأن الحكم الجديد بقيادة الرئيس السيسي اكتسب شرعية من الحراك الشعبي الهائل في 30يونيو، ثم دستور 2014، والانتخابات الرئاسية عام 2014.

معتبرًا أن هذا الفشل المتعدد الوجوه والمستويات تفاعل مع الجمود الفكري والتنظيمي للإخوان، مما أسفر عنه خلافات وانشقاقات عديدة داخل الجماعة؛ لأسباب مختلفة بعضها سياسي وبعضها مالي وإداري وتنظيمي أو شخصي، وعمق من هذه الخلافات والصراعات ارتماء أطراف الصراع الإخواني الداخلي في أحضان تركيا وقطر، ومن ناحية أخرى في أحضان الجماعات الإرهابية المتشددة التي تواجدت في سيناء وداخل مصر لمدة، موضحًا أن بعض العناصر من الإخوان تعاونت مع تلك الجماعات، وشكل البعض

الآخر جماعات إرهابية، كنوع من رد فعل على فشل الجماعة الأم؛ فيما سبق يتبين دلالة واضحة وإثبات جديد على أن الإسلاموية الإخوانية هي المدرسة التي فرخت –وما تزال– كل عناصر التطرف الإرهاب الإسلاموي.

وأوضح، أن الإخوان اعتمدت على خطاب حسن البنا في عديد من سماته الهيكلية التي اتصفت بالجمود وغموض وتركيز على التنظيم والوحدة والتماسك، إضافة إلى البرجماتية الشديدة؛ مما أدى إلى فشل خطاب الإخوان لما يتصف بالجمود وتناقضاته، كذلك إنكاره للواقع المتغير من حول الجماعة أدى إلى فشلهم في حكم مصر وثورة الشعب والجيش عليهم في 30يونيو 2013.

كما أسقط المؤلف خلال صفحات كتابه على التحليل المركز لخطابات حسن البنا الإعلامية والدعائية ومدى تأثيرها على جماعته، لأسباب كثيرة، أهمها:

(*)أن الخطاب الإعلامي– الدعائي للإخوان هو نفسه خطاب جماعة الإخوان، فالأول تجسد الثاني وينبعه بشكل كامل، غير أن الخطاب الإعلامي والدعائي يظل أكثر برجماتية وغموضًا من خطاب الجماعة الداخلي.

(*)إذن خطاب حسن البنا كان خطابًا دعويًا دعائيًا إعلاميًا من الطراز الأول؛ فالرجل لم يكن مفكرًا إسلاميًا، أو صاحب اجتهادات فقهية مهمة.

منطرقًا خلال عرضه لتلك النقطة السابقة، لوصف مؤسس الجماعة، قائلًا فيه: "كان رجل حركة وتنظيم وحشد، وقد امتلك مهارات اتصالية وإعلامية عالية مكنته من إنتاج خطاب دعائي – إعلامي مؤثر للغاية في أعضاء جماعته وأنصاره والمتعاطفين معه، كما كان البنا يمتلك تصورًا واضحًا لدور الصحافة والاتصالات المباشرة في الدعوة الجماعية وكسب الأنصار تأثر فيها بالرؤية الشمولية الإدماجية للدعاية والإعلام كما مارستها النازية والشيوعية في عصره". برغم من تطور تكنولوجيا الاتصال وامتلاك

الجماعات لعشرات المدونات والصفحات الإخبارية على الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن الخطاب الإعلامي – الدعائي لجماعة الإخوان ظل ينبع رؤية البنا، حيث يُعد هذا سبب رئيسي من أهم أسباب جمود وفشل الخطاب الإعلامي والدعائي.

(*)اعتماد الجماعة بشكل كبير على الأنشطة الدعائية والإعلامية بعد عودتهم الثانية أو ميلادهم الثاني في منتصف السبعينيات عندما سمح الرئيس السادات بعودتهم من الخارج. ومن هنا نلاحظ الاهتمام الكبير بالأنشطة الإعلامية والدعائية، التي تمحورت في بداية عودتهم حول مجلة (الدعوة) التي جسدت خطاب الإخوان وروجت له من دون أي تجديد حقيقي، أو إضافة سوى التوسع في الترويج لفكرة المظلومية التاريخية على الإخوان كجماعة تعرضت لمحن ومطاردات في العصر الملكي ثم في عهد عبد الناصر والسادات.

(*)إن الخطاب الإعلامي – الدعائي للإخوان تجسد موقعها من انتفاضة 25 يناير ومنهجها البرجماتي في التعامل مع الأحداث. كما أكد المؤلف، أن المثير عند الجماعة منهجها البرجماتي، الذي مكنها برغم جمودها الفكري وشيخوخة مكتب الإرشاد، من تبني وسائل التواصل الاجتماعي في بث وترويج خطابها، إضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية وشبكات الاتصال المباشر، مؤكدًا على فشل خطاب الإخوان الذي جسده خطابهم الإعلامي الدعائي في التأثير بالرأي العام أثناء حكم الإخوان وبعد 30 يونيو، على الرغم من دعم قنوات الجزيرة وإطلاق قنوات فضائية وإطلاق حرب شائعات ممنهجة ضد الحكومة.

وأكد شومان، أنه بغض النظر عن النقاشات النظرية حول الإعلام والدعاية؛ فإن هناك مؤشرات كثيرة مدعومة بأدلة من الممارسات الإعلامية والدعائية للإخوان، تؤكد أنهم كانوا دائمًا أبعد عن تحقيق الحد الأدنى من القواعد المهنية في نقل الأخبار والمعلومات أو حتى نقل الآراء؛ ذلك يرجع إلى أن خطاب

الجماعة هو خطاب أيديولوجي دعوي منغلق على نفسه لا يقبل الآخر، وغير مستعد لمراجعة قناعاته الفكرية عن المؤامرة الغربية – الصليبية- الشيوعية ضد الإسلام وجماعة الإخوان وعن المظلومية التي يعاني منها الإخوان، وبالتالي ادعاء دور الضحية.

وتناول الكتاب خلال صفحاته المفهوم الثاني (للإسلامية)؛ فيستخدم في كثير من الدراسات لوصف عملية توظيف وانتحال بعض الجماعات الحديثة "باسم الإسلام"، وكأنهم هم المسلمون وغيرهم ليس كذلك، موضحًا ما يعنيه هذا المفهوم: "إن الإسلاموي هو الشخص أو الجماعة التي تدعي تجسيد الإسلام، وأن الأغيار عنه سياسيًا أو فكريًا أو تنظيمًا ليسوا بمسلمين، وفي بعض السياقات كافرين"، مشيرًا إلى تعريف محمد أركون للخطاب الإسلاموي في كتابه (أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟)، باعتباره يركز على الجانب السياسي ولا يميز بين الأهداف السياسية والقيم الفكرية والشروط العلمية والأخلاقية والدينية، التي يمتاز بها الإسلام."

كما قدم المؤلف رؤية لمواجهة أيديولوجيا الإخوان؛ لأنه لا يمكن مواجهة خطابهم وتقليص حضورهم الاجتماعي والسياسي من خلال القوانين والإجراءات الأمنية والمحاكمات فقط، إنما لابد من التنمية بالمفهوم الشامل والمتكامل والذي يعني المواطنين، وتعليم حديث متطور، ونظام ديمقراطي، ونظام صحي متقدم، وإعلام تعددي، وثقافة حديثة منفتحة على مختلف ثقافات العالم. ولابد أيضًا أن يصاحب المشروع التنموي الشامل تجديد في الخطاب الإسلامي، مع طرح معاصر لأيديولوجيا وطنية تؤكد هوية مصر وعروبتها وانتمائها للثقافة الإسلامية.

وافترض شومان فرضيتين حول استشراف مستقبل جماعة الإخوان خلال السنوات العشر القادمة، الأولى :المتمثلة في قوة مؤسسات الدولة المصرية ونجاحها في إنجاز مشروعات التنمية وخفض معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي، هي شروط

بالغة الأهمية في تحديد سيناريوهات مستقبل جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلاموية، موضحًا أن من شأن نجاح مشروعات التنمية تجفيف البيئات الحاضنة لخطابات الجماعات الإسلاموية.

والافتراضية الثانية :تبين أن كل السيناريوهات المتوقعة لمستقبل مصر أو جماعة الإخوان خلال السنوات العشر وربما العشرين القادمة لا يمكن أن تسمح مصر بعودة الإخوان، كما عادوا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كما لن تسمح باستعادة قوتهم وأنشطتهم ومشاركتهم المراوغة في البرلمان والنظام السياسي والحياة الاقتصادية التي كانت عليها أيام حكم مبارك، لأن الظروف الاجتماعية والسياسية تغيرت داخل مصر والمنطقة العربية، حيث جرب المصريون فشل وجشع الإخوان وهم في الحكم.

عليه، يؤكد المؤلف أنه لا يمكن تصور أو توقع عودة الإخوان، موضحًا أن تحققت المأساة عندما عاد الإخوان إلى العمل السياسي والدعوي في عصر السادات وتنامت قوتهم في عصر مبارك، وصولًا إلى قمة المأساة عندما تسلموا مقاليد حكم مصر؛ بالتالي فإن أي عودة للإخوان مرة أخرى إلى المجال العام في مصر في العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين ستكون بمثابة مهزلة.

وأسقط المؤلف الضوء على رؤية جماعة الإخوان للصحافة والإعلام، قائلًا في ذلك " :إن رؤية الجماعة للصحافة والإعلام جاءت قاصرة ومحدودة وغير قابلة للتطبيق، بما يضمن حرية الإعلام وتفعيل دوره في المجتمع وتقترب هذه الرؤية من مفهوم ومكونات المخطط العام للسيطرة والهيمنة على الإعلام، وتحويله إلى أداة دعوية دعائية لصالح الجماعة، وهو ما يتعارض مع القواعد المهنية في الإعلام ورغبة الإعلاميين في تناول قضايا المجتمع والناس بحرية، بعيدًا عن قيود التوجيه والرقابة". مستنتج من ذلك أن الجماعة تبنت نموذج الإعلام السلطوي خلال حكم محمد مرسي ومكوناته المادية وقوانينه الموروثة عن حكم مبارك. كما أكد أن الإعلام متغير تابع في معظم الأحيان لتقلبات السياسة العربية، هذا يعني إن معظم

الأنظمة السياسة العربية وتركيا تتحكم في الإعلام التقليدي (صحافة – إذاعة وتليفزيون) وتديره بما يتوافق سياستها الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار، أكد المؤلف أن قنوات وخطابات الإخوان الدعائية قد تختفي في حال أن تتغير المصالح والسياسات في قطر وتركيا، اللتين تقدمان دعما سياسيًا وماليًا وإعلاميًا ودعائيًا لجماعة الإخوان الإرهابية.

وتناول المؤلف خلال كتابه "مستقبل الإخوان في مصر" الصدام والصراع بين جماعة الإخوان والدولة المصرية، موضحًا أن الجماعة حاولت إنكار الواقع وتكرار لعب دور الضحية والمظلومية، وهو الدور الذي أجادوا القيام به منذ العصر الملكي، لكنهم فشلوا بامتياز، لأنهم كانوا يقومون بأعمال إرهابية ضد مؤسسات الدولة وكانت تسبب المعاناة لأغلبية المصريين مما يعني أن المحنة أو المظلومية التي يتحدث عنها الإخوان في مواجهة الدولة المصرية عبر أكثر من 70 سنة لم تنتج الآثار نفسها التي وظفتها الجماعة لمصلحتها في الصدامات الثلاثة السابقة مع الدولة؛ فغالبية المصريين ضد الإخوان وما تزال.

وأشار إلى أن فشل وعزلة الجماعة في الفترة الأخيرة؛ ولدّا مناخًا داخل الجماعة شجع على الاختلاف والصراع، وتغيير موقف الشارع اتجاههم، مما تسبب تفاقم صراعات داخلية لدى الجماعة. كذلك ظهرت على السطح انقسامات عديدة وعلى مستويات مختلفة، شارحًا النتائج المترتبة على ذلك المتمثلة في هدم وحدة الجماعة وتماسكها.

وأشاد بجهود الدولة المصرية في محاربة الفقر وتحقيق التنمية، ويعتبر ذلك التحدي الأهم الذي يمكن للدولة من تغيير البيئة التي كانت تنشط فيها جماعة الإخوان وغيرها من جماعات الإسلام السياسي، موضحًا أن تلك الجماعات دائمًا تنشط في الأحياء الفقيرة والمهمشة.

ويقول المؤلف: "إنه بالرغم من فشل الجماعة وهي تعمل من خارج مصر في التأثير على الرأي العام المصري مهما توافرت لها من قنوات فضائية ووسائل دعائية لاسيما وأن ما قدمته من خطابات إعلامية ودعائية منذ 30 يونيو وحتى اليوم افتقر إلى الصدق، إلا أن هدف العودة إلى مصر، والعمل بين الناس، هو ما تحرك الجماعة ويشكل أهم أهدافها في السنوات القادمة، لكن أي عودة للجماعة أو لبعض من عناصرها، حتى وإن اختلفت مسميات وأشكال هذه العودة رهن بإدارة الحكومة المصرية والاشتراطات التي قد تضعها . إضافة إلى مستقبل التنمية في مصر خلال السنوات العشر القادمة، وقوة مؤسسات الدولة وديمقراطيتها.

وأكد الكاتب أن الجماعة ستختفي، لكن قد تظهر طبعات منها بأسماء جديدة أو بأفكار متقاربة مع أفكار الإخوان أو بعيدة عنها، ويشير إلى التاريخ الذي يثبت أن هناك العديد من الأحزاب والجماعات التكفيرية والإرهابية قد ظهرت من عباءة الإخوان سواء خارج مصر، أو داخلها مثل (حزب التحرير الإسلامي)، و(الجماعة الإسلامية)، و(تنظيم الجهاد)، و(القاعدة)، و(الدولة الإسلامية)، وغيرها.

وتطرق المؤلف إلى مواجهة تلك الجماعات الإرهابية، المتمثلة في المواجهة الفكرية التي تتطلب تحليل ونقد أفكار وأطروحات تيار الإسلام السياسي من منظورات متعددة (دينية وسياسية وثقافية اجتماعية وتاريخية)، لاسيما وأن الجماعات الإسلاموية تقدم رؤية شمولية تتسم بالتعميم والسطحية وادعاء الحديث باسم الإسلام. كما يشير إلى الشعبوية في فكر وسلوك جماعات التأسلم السياسي انطلاقاً من فرضية أن الجماعات الإسلاموية جزء من ظاهرة الشعبوية، أو أحد تجلياتها في مصر والعالم.

كذلك تطرق إلى التحليل النقدي لبعض نماذج من القراءة المشوهة للتاريخ الحديث لمصر والوطن العربي والعالم الإسلامي والتي يقدمها خطاب الإخوان للتاريخ، حيث طرح تساؤلا.. كيف أنهم يؤمنون بأن

التاريخ هو نتاج لمؤامرات ومواجهات دينية بين الإسلام والمسيحية، وهي رؤية اختزالية للتاريخ وللصراع الدولي والعلاقات بين الدول؟

علاوة عما سلف، ناقش الكتاب إمكانية وجدوى إعادة طرح الوطنية كبديل أيديولوجي في مواجهة الإسلاموية ودولة الخلافة الإسلاموية وأطروحاتها العابرة للوطنية والمبشرة بدولة الخلافة الإسلاموية.

وذكر: "إن القومية والعروبة كانت في الخمسينيات والستينيات هي البديل المطروح في مواجهة الحلم الإسلاموي بدولة الخلافة والدولة الإسلاموية فوق القومية. كما كانت العروبة والقومية العربية أيضًا هي البديل الأيديولوجي لمواجهة الحلم الماركسي لإقامة دولة العمال أو الدولة الاشتراكية فوق القومية، لكن بعد تعثر النجارب القوموية العربية انقلب الفكر العربي المعاصر عائدًا للوطنية.

وتوصل شومان خلال كتابه إلى أن الحركات الإسلامية تأثرت بالأيديولوجية الكبرى التي عرفتها البشرية في القرن العشرين، مثل الليبرالية والقومية والفاشية والماركسية علاوة على الطبعات الأيديولوجية القومية التي سادت الفضاء العربي منذ الخمسينيات من القرن الماضي كالبعث والناصرية.

وأكد "شومان"، أن جماعة الإخوان ستنهي أو تختفي من مصر وقد تظهر جماعات منافسة تحاول ادعاء شرعية الإخوان أو تصوير نفسها كامتداد لفكر وخطاب الإخوان، وقد تظهر جماعات إسلاموية جديدة تعيد صياغة أفكار خلط الدين بالسياسة وتوظيف الدين في السياسة، وفي كل الأحوال وأيًا كانت سيناريوهات المستقبل التي ستتحقق فإنه لا بد من مواجهة الأفكار الإسلاموية والجماعات الإسلاموية من خلال التأكيد على الطابع المدني الحديث للدولة المصرية وأنه لا مكان للدين في السياسة؛ لأن الأديان وتحديدًا الإسلام والمسيحية في مصر هما من عند الله، وكل المصريين، سواء مسلمين أو أقباط هم مواطنون ولا يمكن لأي جماعة دعوية أو سياسية ادعاء الحديث باسم الإسلام أو المسيحية.

موضحًا أنه بلا شك أن مواد الدستور والقانون والسلطة القضائية، هي الآليات المتعارف عليها في الدول الوطنية الحديثة لصيانة مدنية الدولة والتصدي لمن تحاول تسييس الدين. وبداية لا بد من تأكيد استقلالية الهيئات الدينية (الأزهر- الكنيسة) عن الحكومة وعدم تورطها في السياسة على أي نحو؛ لأن ذلك يؤدي إلى إضعاف السياسة، وفي الوقت نفسه التقليل من قدسية الدين، عندما يوظف في صراعات السياسة وتقلباتها تبعًا للمصالح والأهواء. كذلك لابد من مناقشة العلاقة بين الدين والسياسة لكي نضع الحدود والضوابط بينهما.

وتجيب الكتاب بوضوح أن مصر لا تصبح دولة علمانية؛ لأن الإسلام تخاطب الفرد والمجتمع وينظم الحياة في كل جوانبها، لكنه لا يؤسس نظامًا حكومة إسلامية، أو يسمح لفرد أو المؤسسة الحكم باسم الإسلام، بينما تضع الشريعة حدودًا للعلاقة بين العام (المجتمع)، والخاص (الفرد). مؤكدًا أن معنى العلمانية لا تعني الإلحاد أو الإباحية ولا يمكن أن نفصل الدين سواء الإسلام أو المسيحية عن السياسة أو ننفي الدين من المجال العام، لكن لابد من تحديد ملامح وحدود هذا الحضور، وأشكاله وآليات تأثيره في المجتمع، وفي السياسة وبما لا يتعارض مع مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، والممارسة الديمقراطية في عصر العولمة.

وفي السياق يمكن القول: "إن دستور 2014، وقانون الأحزاب وغيره من مواد القانون تؤكد مدنية الدولة وتحول دون الخلط بين العمل الدعوي والسياسي، كما تحول دون تأسيس الأحزاب على أساس ديني، لكن الأهم هو تفعيل مواد الدستور والقانون، بالتوازي مع حركة تجديد الخطاب الديني الإسلامي وللثقافة الإسلامية، بهدف ترسيخ قيم التنوع والتعدد واحترام الآخر، وإعمال العقل وعدم الاكتفاء بمجرد النقل الميكانيكي لشروح وتفسيرات لفقهاء عظماء في عصرهم والنظر للدين في ضوء المستحدثات وتقديم فقه جديد يستوعب حقائق ومتغيرات القرن الواحد والعشرين."

جدير بالذكر، صدر "مستقبل الإخوان في مصر" ضمن إصدارات دار المعارف (سلسلة اقرأ)، العدد ٨١٧ إبريل ٢٠٢١، ويُعد المؤلف واحد من المفكرين المنعمقين في المجالات السياسية والاجتماعية والإعلامية المرتبطة بالشئون المصرية والعربية، وينمتع برؤية نقدية في الشأن العام. وحصل على العديد من الجوائز والتكريمات أبرزها جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٧. وصدر له ٢١ كتاباً مؤلفاً عشرات البحوث والدراسات في الدوريات العلمية المحكمة، فضلا عن مئات المقالات النقدية في الصحف المصرية والعربية.

https://youtu.be/jgZWQaBv-aQ

3. صعود جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسقوطها[30]

إريك تراجر، نانسي يوسف، ميشيل دون

8 نوفمبر 2016

إريك تراجر، زميل واغنر في معهد واشنطن

نانسي يوسف هي كبيرة المراسلين لشؤون الأمن القومي لموقع "ديلي بيست."

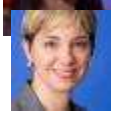

ميشيل دون ميشيل دون هي باحثة في برنامج الشرق الأوسط في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي."

تحليل موجز

"في 18 أيلول/أكتوبر، خاطب إريك تراجر، نانسي يوسف، وميشيل دن منتدى سياسي في معهد واشنطن. وتراجر هو زميل "استير ك. واغنر" في معهد واشنطن ومؤلف الكتاب" الخريف العربي: كيف ربح «الإخوان المسلمون» مصر وخسروها في 891 يوماً

[30] صعود جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسقوطها | The Washington Institute

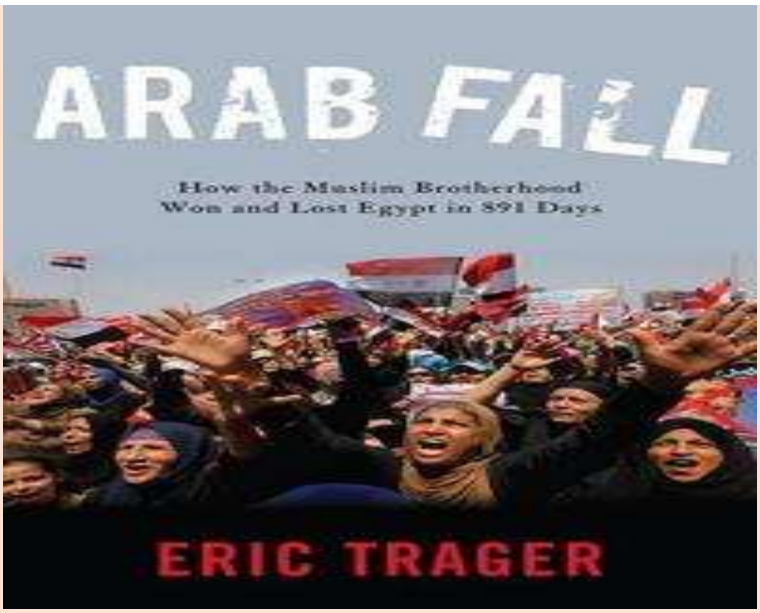

."ويوسف هي كبيرة المراسلين لشؤون الأمن القومي لموقع "ديلي بيست". ودن هي مديرة "برنامج الشرق الأوسط" في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي". وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم."

إريك تراجر

بعد مرور خوست سنوات على انتفاضة "الربيع العربي" التي شهدتها مصر في كانون الثاني/يناير 2011 والإطاحة بالرئيس حسني مبارك بعد شهر من انطلاقها، ازدادت سوءاً العديد من العوامل نفسها التي ساهمت في الانتفاضة: فقد تنامى القمع في البلاد، وأصبحت السياسة أكثر استبدادية، كما أصبح الاقتصاد في وضع حرج. لكن السنوات الثلاث الماضية منذ الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب في حزيران/يونيو 2013، زعيم جماعة «الإخوان المسلمين» محمد مرسي، كانت هادئة نسياً. ولكي نفهم سبب هدوئها، على المرء النظر إلى الأسباب الكامنة وراء الصعود السريع للجماعة وتجربتها الفاشلة في الحكم.

في أعقاب الإطاحة بمبارك، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» المنظمة الوحيدة القادرة على حشد مناصرين في جميع أنحاء البلاد للفوز بالانتخابات لسببين.

أولاً، أن عملية دمج أي فرد في «الإخوان المسلمين» تستغرق بين خمس وثماني سنوات يتم خلالها اختبار مدى التزام المرشح المحتمل بقضية «الجماعة» ورغبته في اتباع الأوامر مع ارتقائه سلم الرتب المتعاقبة في صفوفها . وفي نهاية هذه العملية، يحلف الإخوان اليمين "بالسمع والطاعة" لقادة «الجماعة.«

ثانياً،

حتى فترة ليست ببعيدة، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» تملك تسلسلاً قيادياً متيناً على الصعيد الوطني مع وجود قيادة مركزية مقرها في القاهرة (تُعرف باسم "مكتب الإرشاد") توجه خلايا تضم بين خمسة وعشرة إخوان (تُعرف باسم "أُسَر") ومنتشرة في جميع أنحاء مصر. ولم تتمكن أي منظمة سياسية أخرى من جمع أعضاء ملتزمين التزاما عميقاً [بسياستها] في إطار هيكلية تعبئة متماسكة للترويج لرؤيتها، وتوزيع خدمات اجتماعية، وتنظيم تظاهرات وإدارة جهود فعالة لحث الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. وبالتالي، تمكنت «الجماعة» من تحقيق الفوز [في الانتخابات] لأنها كانت الأكثر تنظيماً على الإطلاق – وليس لأنها كانت تحظى بشعبية كبيرة أو كانت من "الأحزاب الرئيسية الكبرى" كما اعتقد الكثيرون في واشنطن.

وكان هدف الهيكلية التنظيمية الخاصة بـ جماعة «الإخوان المسلمين» هو الترويج لرؤيتها للإسلام "كمفهوم شامل" من شأنه أن يملي كل جانب من جوانب الحياة. وبالتالي، سعت «الجماعة» إلى غرس هذه الرسالة في نفوس الأفراد عبر استخدام خلاياها لنشر الرسالة ومن ثم توقع استلامها السلطة عندما تحظى أيديولوجياتها بتأييد شعبي كافٍ. وكان هدفها النهائي يتمثل ببسط نفوذها في جميع أنحاء العالم بهدف إنشاء "دولة إسلامية عالمية."

بيد، أشارت الفترة الوجيزة لـ «الإخوان المسلمين» في السلطة إلى أن هذه الرؤية لم تكن سوى برنامج للوصول إلى السلطة، وأن «الجماعة» لم تكن تدرك فعلاً معنى "تطبيق الشريعة" في السياسة. وكان

عدم وضعها أهدافاً محددة أحد عوامل سقوطها السريع، بينما تمثل عامل آخر في استيلاء مرسي المتلاحق على السلطة، الأمر الذي أثار تحركاً جماهيرياً ضده بلغ ذروته عند الإطاحة به بالكاد بعد مرور عام على فوزه في الانتخابات.

وتُعتبر رواية صعود جماعة «الإخوان المسلمين» وسقوطها مسألة مصرية داخلية بحتة. ولكن قرار إدارة أوباما بالتعامل مع «الجماعة» دون قيد أو شرط ساهم في قرار هذه الأخيرة التطلع إلى السلطة، كما جعلها تشعر بالأمان رغم فرضها حكماً استبدادياً بشكل أكبر وتعزيز سلطتها. ونظراً إلى أيديولوجياتها المعادية للغرب، توقعت جماعة «الإخوان المسلمين» أن يشكل الغرب عائقاً أساسياً يمنع صعودها السياسي؛ غير أن مفاجأة سارة كانت بانتظارها عندما تعاطت واشنطن معها بطريقة ودية. وقد اعتمدت واشنطن هذه الإستراتيجية لاعتقادها أن «الإخوان المسلمين» سيبقون في السلطة لبعض الوقت، وأن الولايات المتحدة قد تؤثر بشكل أكبر على «الجماعة» من خلال سياسة الثواب عوضاً عن المزيج الاعتيادي من الثواب والعقاب. إن فشل هذه السياسة إلى جانب عجز واشنطن الكامل عن فهم منظمة كانت ترّوج للرسالة المتطرفة نفسها طوال تاريخها الممتد على أكثر من ثمانين عاماً، يثير الشكوك حول ما إذا كانت واشنطن ستتمكن يوماً من اتخاذ القرارات الصائبة بشأن السياسات المحلية لدول الشرق الأوسط.

نانسي يوسف

خلال انتفاضة "ميدان التحرير" في عام 2011، أظهرت وسائل الإعلام الغربية المصريين ككتلة واحدة، وصورتهم على أنهم يدعمون جميعاً الثورة والإطاحة بمبارك. وبالتالي عجز الإعلام عن تحضير الأمريكيين (بمن فيهم صناع القرار) لحالة عدم الاستقرار التي تلت ذلك، لأن المصريين لم يوافقوا على الخطة المستقبلية – فقد كانوا منقسمين نوعاً ما بشأن الإطاحة بمبارك وبرزت خلافات عميقة بينهم بشأن

الفترة اللاحقة. وكانت جماعة «الإخوان المسلمين» المنظمة الوحيدة التي تملك أجندة إيديولوجية متماسكة وإستراتيجية للترويج لها.

وعلى نحو مماثل، كانت الظروف المحيطة بصعود مرسي معقّدة. فخلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو 2012، اعتبَر العديد من المصريين الذين لم يدعموا «الإخوان المسلمين» أن البديل – رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق – سيكون بمثابة التصويت للنظام نفسه الذي أطاحوا به. لذلك، فبالنسبة للعديد من المصريين، لم يكن التصويت لصالح مرسي تصويتاً لأجندة «الإخوان المسلمين» بشكل خاص؛ وفي هذا الصدد، لا بدّ من الشوبه أن مرسي فاز بفارق ضئيل حيث حصل على أقل من 52 في المائة من الأصوات.

بيد، ما أن استلم مهامه، تعاطى مرسي مع الانتخابات على أنها تفويض. وحين بدأ في النهاية سيطرته على السلطة – بوضع قراراته الرئاسية فوق الرقابة القضائية – سرعان ما أعقب ذلك تراجع في الدعم الشعبي الذي كان يحظى به. وكان الشارع لا يزال يؤمن بقدرة [المتظاهرين] على إحداث تغيير كما سيطر شعور مشابه بأن هذه الإدارة الجديدة لن تدوم طويلاً. وبحلول ربيع عام 2013، نشأت حركة جديدة تدعو للقيام باحتجاجات جماهيرية حاشدة في الذكرى السنوية الأولى للانتخابات، وسرعان ما اكتسبت زخماً.

وكانت احتجاجات 30 حزيران/يونيو 2013 كبيرة للغاية، وفي الثالث من تموز/يوليو أطاح الجيش بمرسي. وفي ذلك الوقت، احتفل الناس بإطاحته في "ميدان التحرير"، في حين احتج «الإخوان المسلمون» في "ميدان رابعة العدوية" في شمال القاهرة. وبالنسبة للكثيرين في واشنطن، عكست الإطاحة بمرسي نهاية العملية السياسية الديمقراطية، لكن بالنسبة للعديد من المصريين مثّلت مجرد تنحية قائد آخر ونمّت

مقارنتها بالتالي بالإطاحة بمبارك. ومرة أخرى، لم يعكس المنظار الذي اختارت من خلاله واشنطن رؤية مصر مدى تعقيد الأمور على أرض الواقع .

ميشيل دن

هناك ثلاث اعتقادات شائعة حول مصر خلال فترة ما بعد مبارك:

الأول،

يفيد أن جماعة «الإخوان المسلمين» تختلف بشكل جذري عن الأحزاب السياسية الأخرى في مصر. وفي الواقع، لم تكن «الجماعة» استثنائية في استخدامها للنصوص الدستورية، والاستيلاء على السلطة، والعنف في مهاجمة معارضيها – فقد فعلت السلطات الحالية الشيء نفسه، كغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى .

أما الاعتقاد الثاني،

فيشير إلى أن سلوك «الإخوان المسلمين» كان ضعيفاً على نحو استثنائي. وفي الواقع، غالباً ما تكون الأحزاب التي تنشأ خلال المراحل الانتقالية السياسية غير مهيأة للحكم وتفتقر إلى أجندة سياسية ذات مغزى. كما أنها كثيراً ما تُظهر مواقف قائمة على الأغلبية وجنون ارتياب كبير .

وينطوي الاعتقاد الثالث،

على تصور خاطئ بأن العلاقة الأمريكية غير المشروطة مع «الإخوان المسلمين» كانت فريدة من نوعها . وفي الواقع، تعاطت واشنطن مع نظام مبارك بطريقة مماثلة، وفعلت ذلك مع حكومة السيسي أيضاً . فضلاً عن ذلك، إن الافتراض السائد في مصر بأن الولايات المتحدة دعمت «الإخوان المسلمين» خلال تظاهرات حزيران/يونيو 2013 وما بعدها هو افتراض خاطئ: فبالأحرى، دعمت واشنطن حلاً سياسياً.

لقد لعب الجيش المصري دوراً أساسياً عقب الإطاحة بمبارك. فقد اعتبر الجنرالات أن الانتفاضة وسيلة لتقويض سلطة الرأسماليين المحسوبين على السلطة خلال عهد مبارك، رغم حذرهم أيضاً من تغيير سياسي. ومن ثم في عام 2013، شعر الجنرالات بأن الشعب أراد تجريد «الإخوان المسلمين» من السلطة، فاعتبروا أيضاً أن ذلك يعود بالفائدة على مصالحهم. ومنذ الإطاحة بمرسي، أحجم المصريون عن الاحتجاج نظراً إلى درجة القمع المرتفعة بشكل استثنائي، وبسبب وجود رغبة واسعة في الاستقرار لتحسين الاقتصاد .

وفيما تخص السياسة الأمريكية، يتم تفسير ترويج الديمقراطية بطرق متعددة. فهي لا تعني بالضرورة أن واشنطن تستحدث ديمقراطية مفتوحة على مصراعيها، بل أنها تحاول إقناع من هم في السلطة بأن يكونوا أكثر انفتاحاً على الحريات المدنية وحقوق الإنسان. فحتى خلال عهد «الإخوان المسلمين»، لم تطالب الولايات المتحدة من مرسي أو حكومته أي شيء لأنها لم ترغب في التدخل في عملية الانتقال. وكان الاستثناء الملحوظ الوحيد حين تعرضت السفارة الأمريكية للهجوم وطالبت إدارة أوباما بحماية فورية، مما دفع بمرسي إلى التحرك.

وفي النهاية، لا يمكن الشبؤ على الإطلاق بمستقبل «الإخوان المسلمين». فقد تعود «الجماعة» إلى السلطة لتحكم من جديد بعد كونها في حالة من الخمول على غرار "حركة النهضة" الإسلامية في تونس. وتجهل الولايات المتحدة وغيرها من الدول كيفية تأثير الانهيار في عام 2013 على إيديولوجية «الجماعة» – ولا أحد يعلم ما إذا كانت ستصبح عنيفة، أو تبقى غير عنيفة نسبياً، أو تنظر ريثما تنهض مجدداً خلال حالة ثورية في المستقبل.

4. علي السلمي . . . قراءة ثانية للبرنامج الرئاسى[31] (2-1)

الإثنين 24-09-2012 20:53

فاز الدكتور محمد مرسى برئاسة الجمهورية بناء على برنامج رئاسي أطلق عليه عنوان «نهضة مصرية . . مرجعية إسلامية»، قدم فيه الكثير من الوعود للمواطنين التزم بتنفيذها بمجرد أن يفوز بالمنصب، وقد تناولت بعضاً من تلك الوعود فى مقالتين نشرتا على صفحات «المصرى اليوم» يومي 31 يوليو و7 أغسطس الماضيين. والآن وقد مضى ثلاثة أشهر - إلا أياماً قليلة - على تولى سيادته منصبه، والمفترض أنه يكون قد تمكن خلال تلك الفترة من البدء فى تطبيق برنامجه الرئاسي، خاصة وقد اكتمل تشكيل حكومته وفريقه الرئاسي، إلا أنه وقد ظهرت مؤشرات على تباين الأداء الرئاسي والحكومي عن سياق الوعود الرئاسية كما جاءت فى وثيقة برنامج الرئيس، فقد لزم أن نعيد قراءة ذلك البرنامج لنتبين مدى ما وصل إليه التنفيذ الفعلي واحتمالات تحقق الوعود الرئاسية للشعب.

وبداية، فقد أعلن نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، خيرت الشاطر، أن مشروع «النهضة» ليس مشروعاً بالمعنى الصحيح، بل هو مجموعة أفكار بالغ الإعلام فى الحديث عنها، ولم يصدر أى تفسير لتلك التصريحات من الرئاسة. وكان ما جاء فى البرنامج الرئاسي عن ذلك المشروع الذي جعل عنواناً لبرنامج الحكم الجديد «إن ما طرحناه فى مشروع النهضة من محاور استراتيجية هو إطار عام للجماعة الوطنية المصرية لإعادة تشكيل الأمة كي تكون حاضنة للنهضة وباعثة لقيمها فى محاور ثلاثة وهي: المجتمع الأهلي والدولة والقطاع الخاص»! خلاصة الأمر إذن إن برنامج الرئيس قد افتقد المحاور الاستراتيجية لإعادة تشكيل الأمة كي تكون حاضنة للنهضة وباعثة لقيمها، وهذا يفسر الأداء المرتبك للحكومة وعدم إعلانها برنامج عملها حتى الآن، لدرجة أن الحزب الحاكم بدأ يهاجمها وينعتها

[31] قراءة ثانية للبرنامج الرئاسى (2-1) | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

بالتقصير، مطالبا باستقالتها . ومن ناحية أخرى فإنه يبدو أمراً غريباً ألا يذكر أحد من مسؤولي الرئاسة ومستشاريها اسم مشروع «النهضة» فى أى مجال.

وكان الرئيس مرسى قد أصدر قراراً بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذى صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى السادس عشر من يونيو الماضي وأحل محله قراراً جمع فيه السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما حدد اختصاصات شكلية لنائبه ومساعديه، وتعددت مظاهر تركيز السلطة فى شخص الرئيس، الذى أعلن المتحدث باسم الرئاسة أنه سيدير البلاد من نيويورك أثناء زيارته للأمم المتحدة، فهل هذا يتفق وما جاء فى البرنامج الرئاسى من الالتزام بالتحول من نظام رئاسي شديد المركزية إلى نظام شبه برلماني تتوزع فيه المسؤوليات والصلاحيات بين المجالس النيابية ورئاسة الجمهورية والوزارة، والتحول بذلك من «أسلوب الفرعون فى السلطة أو الفرد الذى يتحكم فى كل مقاليد الأمور الذى عانى منه المصريون أزمنة عديدة» ؟!

وهل يتفق تبنى الرئيس فى برنامجه الرئاسى منطق الشورى كمبدأ أساسي مع ما تحدث من إغفال الرئاسة والحكومة التشاور مع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية فى أمور تخص حياة المواطنين، والاكتفاء بتسريب أنباء عن مشروعات مثل إلغاء دعم الوقود بما له من تأثير على حياة الناس وتكلفة معيشتهم أو رفض قرض صندوق النقد الدولي، ثم القبول به وغيرها من القضايا الأساسية التى تجب الحصول على رأى الشعب فيها ؟ وهل يتفق التجهيل التام لما تحدث فى سيناء والمخاطر المحيطة بها وما تجرى من اتصالات وتوافقات مع منظمة «حماس» مع قول الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» ؟

ثم هل يتفق تجاهل منظمات المجتمع المدني مع ما دعا إليه برنامج الرئيس من الالتزام بتفعيل وتقوية ودعم استقلال المجتمع المدني وتوفير آليات تمويل جديدة تسمح بتدعيم الدورين التكافلي والرقابي الذي يقوم

به؟ وهل يتفق أسلوب تجاهل القوى السياسية مع قول الرئيس مرسى فى برنامجه: «سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصرى كمصدر أساسي للسلطات، نظام يضمن للشعب حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثم تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية» ؟

ولعل جانباً مهماً من انحراف أداء الحكومة وحزب الرئيس عن السياق الذي ورد فى البرنامج الرئاسى هو السعي بكل قوة لاستعادة مجلس الشعب المنحل ومحاولة الالتفاف على حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بانعدام المجلس منذ انتخابه. والعجيب أن يصرح وزير العدل بأن مجلس الشعب مطلوب عودته وإن كانت انتخاباته باطلة، فهذا فى رأيه أفضل من جمع رئيس الجمهورية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية! ومن جانب آخر، تسعى الحكومة ووزير العدل فيها إلى إصدار قانون جديد للطوارئ! فهل يتفق هذا السعي للحكومة مع ما جاء فى برنامج رئيس الدولة من الالتزام بـ«حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل، إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفاً للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة» ؟ وهل يتفق فرض قانون جديد للطوارئ يقيد حريات الناس وتجعلهم تحت رحمة الأجهزة الأمنية مع ما جاء فى برنامج الدكتور مرسى، الذي انتخبه الشعب على أساسه من أن «.. حفظ الحقوق الأساسية لكل مصري، وتعديل كل ما يتعارض أو يقيد هذه الحريات أو ينتهك هذه الحقوق من ممارسات أو تشريعات، فالحرية هبة الله للإنسان بغض النظر عن لونه وجنسه

ومعتقده، وهي مناط التكليف ومقصد من أعظم مقاصد الشريعة وغاياتها الكبرى، التى كفلت للإنسان كل صور الحرية»؟

وجاءت قرارات تعيين بعض المحافظين مناقضة تماما لمبدأ الشورى، فلم يؤخذ رأى المواطنين فى اختيارهم – وحتى وزير التنمية المحلية المختص بتنسيق أعمال المحافظين لم يؤخذ رأيه فى تلك التعيينات. على حد قوله فى أحد البرامج التليفزيونية – بينما كان الرئيس قد التزم فى برنامجه بتغيير سياسة التعيين للمناصب المؤثرة فى الدولة، ومنهم المحافظون إلى الانتخاب، «وتشكيل لجنة مستقلة من هيئات قضائية صرفه تكون غير قابلة للعزل تتولى الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين.»

وتطبيقاً للمرجعية الإسلامية التى التزم بها برنامج الرئيس، جاءت به مجموعة من المبادئ الأساسية التى تمت مخالفة الكثير منها فى اختيار رؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وكذلك فى تعيين المحافظين. فقد التزم برنامج الرئيس مرسى بأن «. . الحكام مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية والأمة هي مصدر السلطات، وأساس تولى الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة»، فقد جاءت كل الاختيارات لأعضاء حزب الرئيس ومشايعيهم دون ما التزام بالكفاءة على الأقل.

ويمثل قضية العدالة الاجتماعية أحد أهم عناصر البرنامج الرئاسى التى لم يصل إليها الأداء الحكومي والرئاسي بعد، ولم يتحقق أى من مقولات ذلك البرنامج ومنها «كان غياب العدالة الاجتماعية أحد أهم أسباب قيام ثورة 25 يناير وكان تحقيق العدالة الاجتماعية أحد أهم أهدافها، من ثم يرى برنامجي الانتخابي أن تحقيق العدالة الاجتماعية والتأكد من توزيع عوائد النشاط الاقتصادي بشكل تحقق العدالة

والمساواة وتكافؤ الفرص من أهم واجبات الدولة» ! فلم تشهد البلاد حالة من الاحتقان المجتمعي مثل ما تشهده في زمن حكم الرئيس مرسي . فلم يجد المواطنون إلا كلاماً بغير طحن!

والقراءة مستمرة للبرنامج الرئاسي، كما المتابعة للأداء الحكومي والحزبي للحكم الجديد!

خاتمـــــــــــــة

قبل ختام هذا الكتاب

أقدم الفكرة الأهم

للقضاء على الإرهاب بكافة أشكاله ومصادره

هي تحقيق التقدم المجتمعي العام

لهذا أدعوكم لمشاهدة هذا الفيديو

وذلك بالنقر على علامة

التقدم في مصر 11.mp4

ثم أدعوكم لمشاهدة الحلقات 26 و 27 و 28 و 29 و30 من مسلسل

الاختيار3

حلقة 26

https://youtu.be/uOKOaoWlkI8

حلقة 27

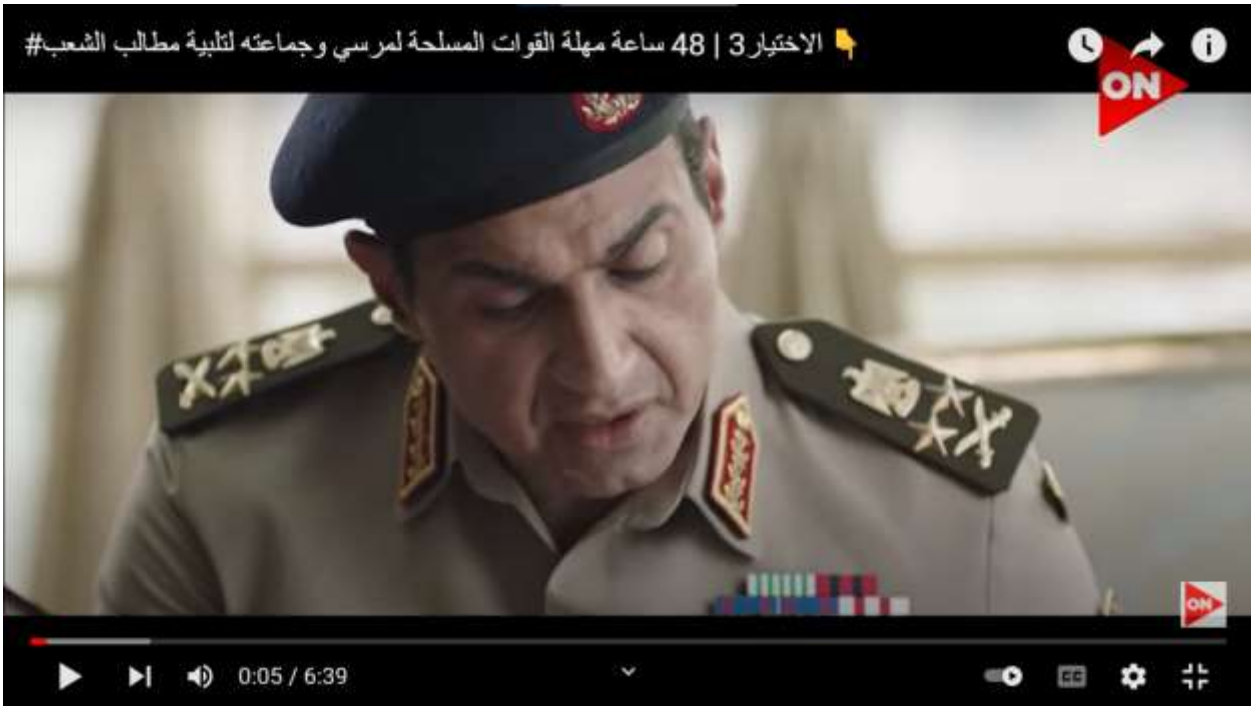

https://youtu.be/fdxXB9hDw6O

حلقة 28

https://youtu.be/NTWetkbr_DY

حلقة 29

https://youtu.be/vdNxD116RQM

الحلقة 30

https://youtu.be/CmAH8V9ASNw

الحلقة الوثائقية

https://youtu.be/Bp5_SffGsQ8

حتى لا ننسى

https://youtu.be/oRBoDYlyEGg

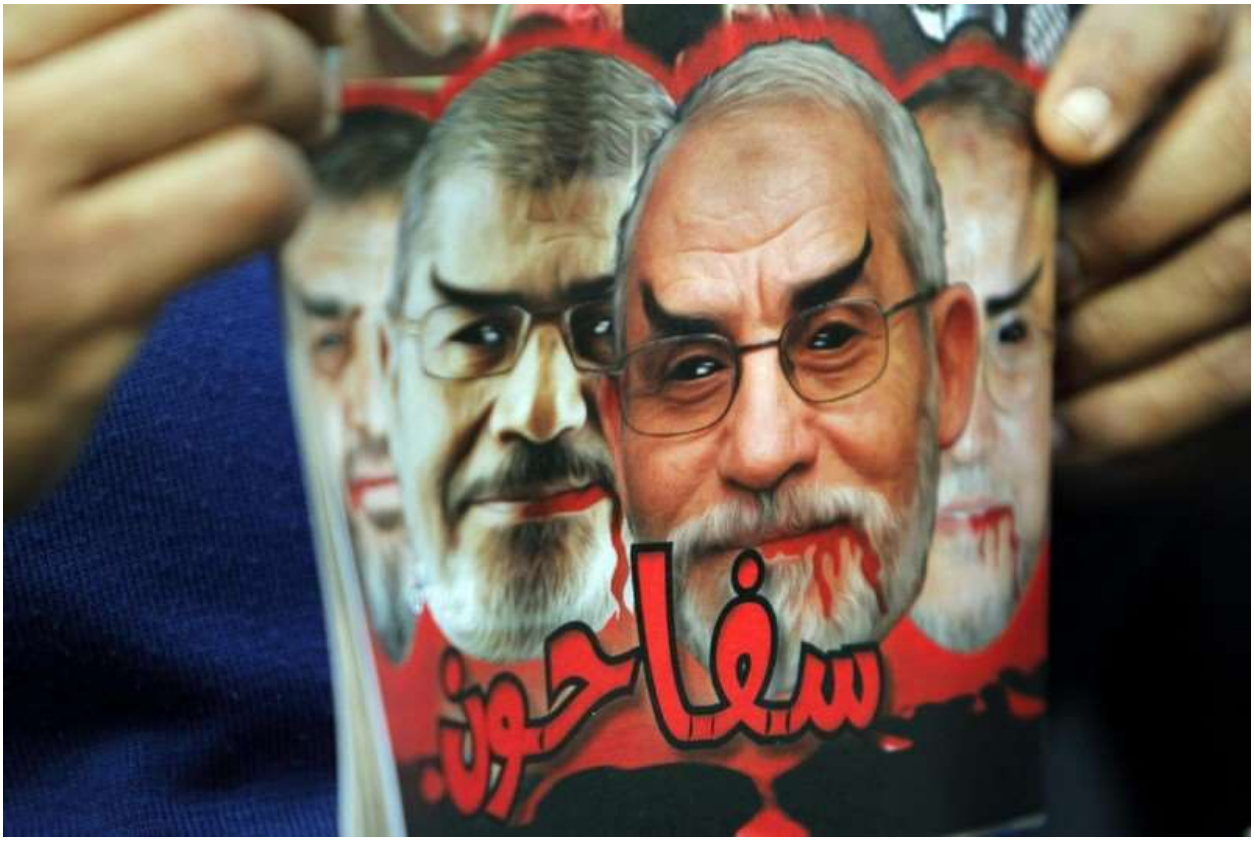

وهذا فيديو عن ثروات قادة الإخوان ! !

https://youtu.be/MgjGpNSZpU8

تم بحمد الله توفيقه